

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجامعة الأردنية  
كلية الدراسات العليا

أثر السياسات التصديرية الحكومية على  
التوجه التصديري للمنشآت الصناعية  
الغذائية في الأردن

(دراسة ميدانية للفترة الواقعة ما بين ١٩٨٩-١٩٩٤)

إعداد الطالبة

ثروت محمود محمد الطراونة

إشراف

الدكتور هاني حامد الضمور

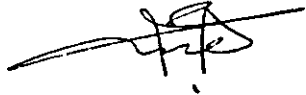
قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التسويق بكلية الدراسات  
العليا في الجامعة الأردنية

حزيران ١٩٩٦

نوقشت هذه الدراسة بتاريخ ٢٩/٦/١٩٩٩ وأجيزت

أعضاء اللجنة

التوقيع



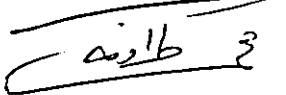
(مشرفاً)

د. هاني حامد الضمور



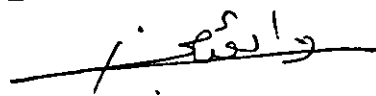
(عضواً)

أ.د. محمود العميران



(عضواً)

د. محمد أحمد عوض الطراونة



(عضواً)

د. واثق شاكـر

# الإهداء

إلى والدي .....

و

والدتي .....

## شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والتقدير الى الدكتور هاني حامد الضمور الذي قدم لي النصيح والإرشاد، وبذل الجهد والوقت، أثناء إشرافه على هذه الدراسة، مما أدى إلى إتمامها، وإخراجها على هذا النحو.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محمود العميان، والدكتور محمد الطراونة، والدكتور واثق شاكر الذين قدموا من الملاحظات العلمية والتوجيهات ما جعل هذه الدراسة أكثر فائدة، وأجل نفعاً.

وأخيراً أقدم شكري إلى جميع مديري الشركات الغذائية الذين ساعدوا على إتمام هذه الدراسة.

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	* قرار لجنة المناقشة
ج	* الاهداء
د	* شكر وتقدير
هـ	* فهرس المحتويات
ز	- فهرس الجداول
ي	- فهرس الملاحق
ف	* ملخص باللغة العربية
٢٦-١	* الفصل الاول : الاطار العام للدراسة
٢	١:١ اهمية الدراسة .
٣	٢:١ مشكلة الدراسة .
٣	٣:١ اهداف الدراسة .
٤	٤:١ الفرضيات .
١٠	٥:١ التعريف الإجرائي للمتغيرات .
١٤	٦:١ محددات الدراسة .
١٤	٧:١ المنهجية .
١٧	٨:١ اساليب جمع البيانات .
١٨	٩:١ اساليب تحليل البيانات .
١٩	١٠:١ تحليل الاعتمادية
١٩	١١:١ صدق الآداة وثباتها
٢٠	١٢:١ الدراسات السابقة
٢٥	١٣:١ مميزات الدراسة بالمقارنة مع الدراسات السابقة
٥٢-٢٧	* الفصل الثاني : السياسة التصديرية في الأردن :
٢٨	١:٢ مقدمة
٢٩	٢:٢ لمحة عن نظريات التجارة الدولية

الصفحة	الموضوع
٣١	٣:٢ وضع القطاع الخارجي في الأردن
٣٤	٤:٢ هيكل التجارة الخارجية في الأردن
٣٥	٥:٢ المؤسسات ذات العلاقة بمجال التصدير
٤٥	٦:٢ أشكال التدخل الحكومي في التجارة الخارجية
٤٨	٧:٢ نبذة عن الصناعات الغذائية في الأردن
٩٨-٥٣	* الفصل الثالث : عرض وتحليل البيانات .
٥٤	١:٣ خصائص العينة
٧٤	٢:٣ تحليل واختبار الفرضيات
١٠٣-٩٩	* الفصل الرابع : النتائج والتوصيات .
١٠٠	١:٤ ملخص لنتائج
١٠٢	٢:٤ التوصيات
١٠٣	* المراجع
١٠٦	* الملاحق
	* الاستبانة
١٧٤	* ملخص باللغة الانجليزية

## فهرس الجدول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
جدول (١)	توزيع مجتمع الدراسة حسب نوعية الصناعة.	١٦
جدول (٢)	توزيع عينة الدراسة حسب نوع الصناعة.	١٧
جدول (٣)	جدول التجارة الخارجية (مليون دينار).	٣٤
جدول (٤)	التركيب السلي للتجارة الخارجية حسب الأغراض الاقتصادية العامة.	٥١
جدول (٥)	التركيب السلي للصادرات الوطنية حسب التصنيف الدولي.	٥٢
جدول (٦)	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب تواريخ التأسيس.	٥٤
جدول (٧)	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب أنواع الصناعات الغذائية.	٥٥
جدول (٨)	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب عدد المنتجات (منتجين).	٥٦
جدول (٩)	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب عدد المنتجات (٣ منتجات).	٥٦
جدول (١٠)	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين.	٥٧
جدول (١١)	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب عضوية الشركة في منظمات دولية والشكل القانوني لتنظيمها .	٥٨
جدول (١٢)	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب حجم رأس المال.	٥٩
جدول (١٣)	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب معدل الصادرات للسنوات الست الماضية (٨٩-٩٤).	٦٢
جدول (١٤)	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب أعمار مديري الشركات.	٦٣
جدول (١٥)	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب مناصب المديرين.	٦٤
جدول (١٦)	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب التخصصات الجامعية للمديرين.	٦٥
جدول (١٧)	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.	٦٦
جدول (١٨)	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب خبرات المدراء.	٦٦
جدول (١٩)	نتائج توزيع عينة الدراسة حسب اللغات.	٦٧
جدول (٢٠)	نتائج اختبار (T) لمدى معرفة واستخدام والرضا عن السياسات التصديرية الحكومية	٦٩
جدول (٢١)	نتائج اختبار (T) للمتطلبات التصديرية	٧٢
جدول (٢٢)	نتائج اختبار (T) للمعوقات التصديرية	٧٣

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
جدول (٢٣)	نتائج تحليل التباين لمدى معرفة صناع القرار للإجراءات الحكومية في مجال التصدير.	٧٥
جدول (٢٤)	نتائج تحليل التباين لمدى معرفة صناع القرار للحوافز الحكومية في مجال التصدير.	٧٦
جدول (٢٥)	نتائج تحليل التباين لمدى معرفة صناع القرار للتسهيلات الحكومية في مجال التصدير.	٧٧
جدول (٢٦)	نتائج تحليل التباين لمدى استخدام صناع القرار للحوافز الحكومية في مجال التصدير.	٧٨
جدول (٢٧)	نتائج تحليل التباين لمدى استخدام صناع القرار للتسهيلات الحكومية في مجال التصدير.	٧٩
جدول (٢٨)	نتائج تحليل التباين لمدى رضا صناع القرار للإجراءات الحكومية في مجال التصدير.	٧٩
جدول (٢٩)	نتائج تحليل التباين لمدى رضا صناع القرار عن الحوافز الحكومية في مجال التصدير.	٨٠
جدول (٣٠)	نتائج تحليل التباين لمدى رضا صناع القرار عن التسهيلات الحكومية في مجال التصدير.	٨١
جدول (٣١)	نتائج تحليل التباين لمتطلبات البحث والتدريب في المنشآت الغذائية.	٨٢
جدول (٣٢)	نتائج تحليل التباين لمتطلبات الإجراءات الحكومية في المنشآت الغذائية.	٨٣
جدول (٣٣)	نتائج تحليل التباين لمتطلبات العلاقات في المنشآت الغذائية.	٨٣
جدول (٣٤)	نتائج تحليل التباين للمعوقات الإدارية في المنشآت الغذائية.	٨٤
جدول (٣٥)	نتائج تحليل التباين للمعوقات المالية في المنشآت الغذائية.	٨٥
جدول (٣٦)	نتائج اختبار $\chi^2$ للعلاقة ما بين العمر ومدى معرفة صناع القرار بالسياسات التصديرية.	٨٦
جدول (٣٧)	نتائج اختبار $\chi^2$ للعلاقة ما بين العمر ومدى استخدام صناع القرار للسياسات التصديرية.	٨٧



رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
جدول (٣٨)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين العمر ومدى رضا صناع القرار عن السياسات التصديرية.	٨٧
جدول (٣٩)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين المستوى التعليمي ومدى معرفة صناع القرار بالسياسات التصديرية.	٨٨
جدول (٤٠)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين المستوى التعليمي ومدى استخدام صناع القرار للسياسات التصديرية.	٨٩
جدول (٤١)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين المستوى التعليمي ومدى رضا صناع القرار عن السياسات التصديرية.	٩٠
جدول (٤٢)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين الخبرة الصناعية ومدى معرفة صناع القرار للسياسات التصديرية.	٩٠
جدول (٤٣)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين الخبرة الصناعية ومدى استخدام صناع القرار للسياسات التصديرية.	٩١
جدول (٤٤)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين الخبرة الصناعية ومدى رضا صناع القرار للسياسات التصديرية.	٩٢
جدول (٤٥)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين حجم رأس المال ومدى معرفة صناع القرار للسياسات التصديرية.	٩٣
جدول (٤٦)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين حجم رأس المال ومدى استخدام صناع القرار للسياسات التصديرية.	٩٣
جدول (٤٧)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين حجم رأس المال ومدى رضا صناع القرار للسياسات التصديرية.	٩٤
جدول (٤٨)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين عدد العاملين ومدى معرفة صناع القرار للسياسات التصديرية.	٩٥
جدول (٤٩)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين عدد العاملين ومدى استخدام صناع القرار للسياسات التصديرية.	٩٥
جدول (٥٠)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين عدد العاملين ومدى رضا صناع القرار للسياسات التصديرية.	٩٦
جدول (٥١)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين سنوات التأسيس ومدى معرفة صناع القرار للسياسات التصديرية.	٩٧

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
جدول (٥٢)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين سنوات التأسيس ومدى استخدام صناع القرار للسياسات التصديرية.	٩٧
جدول (٥٣)	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين سنوات التأسيس ومدى رضا صناع القرار للسياسات التصديرية.	٩٨

## فهرس الملاحق

### الملحق رقم (١)

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
١	توزيع إجراءات التصدير على مدى معرفة واستخدام ورضا صناع القرار في المنشآت الغذائية.	١٠٦
٢	نتائج تحليل التباين لمدى معرفة صناع القرار للإجراءات الحكومية في مجال التصدير.	١٠٧
٣	نتائج تحليل التباين لمدى رضا صناع القرار عن الإجراءات الحكومية في مجال التصدير.	١٠٧
٤	توزيع مدى معرفة صناع القرار للتسهيلات التصديرية.	١٠٨
٥	توزيع مدى استخدام صناع القرار للتسهيلات التصديرية.	١٠٩
٦	توزيع مدى رضا صناع القرار عن التسهيلات التصديرية.	١١٠
٧	نتائج تحليل التباين لمدى معرفة صناع القرار للتسهيلات الحكومية في مجال التصدير.	١١١
٨	نتائج تحليل التباين لمدى استخدام صناع القرار للتسهيلات الحكومية في مجال التصدير.	١١٢
٩	نتائج تحليل التباين لمدى رضا صناع القرار عن التسهيلات الحكومية في مجال التصدير.	١١٣
١٠	توزيع مدى استخدام صناع القرار للحوافز الحكومية في مجال تصدير.	١١٤
١١	توزيع مدى رضا صناع القرار عن الحوافز الحكومية في مجال التصدير.	١١٥
١٢	توزيع مدى معرفة صناع القرار للحوافز الحكومية في مجال التصدير.	١١٦
١٣	نتائج تحليل التباين لمدى استخدام صناع القرار للحوافز الحكومية في مجال التصدير.	١١٧
١٤	نتائج تحليل التباين لمدى رضا صناع القرار عن الحوافز الحكومية في مجال التصدير.	١١٨

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
١٥	نتائج تحليل التباين لمدى معرفة صناع القرار للحوافز الحكومية في مجال التصدير.	١١٩
١٦	توزيع المعوقات المالية والإدارية.	١٢٠
١٧	نتائج تحليل التباين للمعوقات المالية في المنشآت الغذائية المصدرة.	١٢٢
١٨	نتائج تحليل التباين للمعوقات الإدارية في المنشآت الغذائية المصدرة.	١٢٣
١٩	توزيع المتطلبات (البحث والتدريب، زيارات وعلاقات، الاجراءات والنقل).	١٢٤
٢٠	نتائج تحليل التباين لمتطلبات البحث والتدريب مع التوجه التصديري.	١٢٥
٢١	نتائج تحليل التباين لمتطلبات الإجراءات وعلاقتها مع التوجه التصديري.	١٢٥
٢٢	نتائج تحليل التباين لمتطلبات العلاقات وعلاقتها مع التوجه التصديري.	١٢٦
٢٣	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين العمر مع معرفة الإجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٢٧
٢٤	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين العمر مع استخدام الإجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٢٧
٢٥	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين العمر مع الرضا عن الإجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٢٧
٢٦	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين العمر مع معرفة الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٢٨
٢٧	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين العمر مع استخدام الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٢٨
٢٨	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين العمر مع الرضا عن الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٢٩
٢٩	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين العمر مع معرفة التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	١٣٠

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
٣٠	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين العمر مع استخدام التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	١٣١
٣١	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين العمر مع الرضا عن التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	١٣٢
٣٢	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين المستوى التعليمي مع معرفة الاجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٣٣
٣٣	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين المستوى التعليمي مع استخدام الاجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٣٣
٣٤	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين المستوى التعليمي مع الرضا عن الاجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٣٣
٣٥	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين المستوى التعليمي مع معرفة الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٣٤
٣٦	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين المستوى التعليمي مع استخدام الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٣٤
٣٧	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين المستوى التعليمي مع الرضا عن الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٣٥
٣٨	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين المستوى التعليمي مع معرفة التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	١٣٦
٣٩	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين المستوى التعليمي مع استخدام التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	١٣٧
٤٠	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين المستوى التعليمي مع الرضا عن التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	١٣٨
٤١	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين الخبرة في مجال الصناعة مع معرفة الاجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٣٩
٤٢	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين الخبرة في مجال الصناعة مع استخدام الاجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٣٩
٤٣	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين الخبرة في مجال الصناعة مع الرضا عن الاجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٤٠

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
٤٤	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين الخبرة في مجال الصناعة مع معرفة الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٤٠
٤٥	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين الخبرة في مجال الصناعة مع استخدام الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٤١
٤٦	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين الخبرة في مجال الصناعة مع الرضا عن الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٤٢
٤٧	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين الخبرة في مجال الصناعة مع معرفة التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	١٤٣
٤٨	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين الخبرة في مجال الصناعة مع استخدام التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	١٤٤
٤٩	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين الخبرة في مجال الصناعة مع الرضا عن التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	١٤٥
٥٠	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين حجم رأس المال مع معرفة الاجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٤٦
٥١	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين حجم رأس المال مع استخدام الاجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٤٦
٥٢	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين حجم رأس المال مع الرضا عن الاجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٤٧
٥٣	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين حجم رأس المال مع معرفة الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٤٧
٥٤	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين حجم رأس المال مع استخدام الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٤٨
٥٥	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين حجم رأس المال مع الرضا عن الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٤٨
٥٦	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين حجم رأس المال مع معرفة التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	١٤٩
٥٧	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين حجم رأس المال مع استخدام التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	١٥٠

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
٥٨	نتائج اختبار $X^2$ للعلاقة ما بين حجم رأس المال مع الرضا عن التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	١٥١
٥٩	نتائج اختبار $X^2$ للعلاقة ما بين عدد العاملين مع معرفة الاجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٥٢
٦٠	نتائج اختبار $X^2$ للعلاقة ما بين عدد العاملين مع استخدام الاجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٥٢
٦١	نتائج اختبار $X^2$ للعلاقة ما بين عدد العاملين مع الرضا عن الاجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٥٢
٦٢	نتائج اختبار $X^2$ للعلاقة ما بين عدد العاملين مع معرفة الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٥٣
٦٣	نتائج اختبار $X^2$ للعلاقة ما بين عدد العاملين مع استخدام الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٥٣
٦٤	نتائج اختبار $X^2$ للعلاقة ما بين عدد العاملين مع الرضا عن الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٥٤
٦٥	نتائج اختبار $X^2$ للعلاقة ما بين عدد العاملين مع معرفة التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	١٥٥
٦٦	نتائج اختبار $X^2$ للعلاقة ما بين عدد العاملين مع استخدام التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	١٥٦
٦٧	نتائج اختبار $X^2$ للعلاقة ما بين عدد العاملين مع الرضا عن التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	١٥٧
٦٨	نتائج اختبار $X^2$ للعلاقة ما بين سنوات التأسيس مع معرفة الاجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٥٨
٦٩	نتائج اختبار $X^2$ للعلاقة ما بين سنوات التأسيس مع استخدام الاجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٥٨
٧٠	نتائج اختبار $X^2$ للعلاقة ما بين سنوات التأسيس مع الرضا عن الاجراءات التصديرية عند صناع القرار.	١٥٨
٧١	نتائج اختبار $X^2$ للعلاقة ما بين سنوات التأسيس مع معرفة الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	١٥٩

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
١٥٩	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين سنوات التأسيس مع استخدام الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	٧٢
١٦٠	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين سنوات التأسيس مع الرضا عن الحوافز التصديرية عند صناع القرار.	٧٣
١٦١	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين سنوات التأسيس مع معرفة التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	٧٤
١٦٢	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين سنوات التأسيس مع استخدام التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	٧٥
١٦٣	نتائج اختبار $x^2$ للعلاقة ما بين سنوات التأسيس مع الرضا عن التسهيلات التصديرية عند صناع القرار.	٧٦



## المخلص

أثر السياسات التصديرية الحكومية على التوجه التصديري  
للمنشآت الصناعية الغذائية في الأردن  
(دراسة ميدانية للفترة الواقعة ما بين ١٩٨٩ - ١٩٩٤)

اعداد:

ثروت محمود الطراونة

إشراف

الدكتور هاني حامد الضمور

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر السياسات الحكومية في مجال التصدير على التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية، وقد اعتمدت الدراسة في عملية جمع المعلومات على استبانة احتوت على اسئلة وعبارات حول جميع السياسات الحكومية المطلوب دراستها، والخصائص التنظيمية والإدارية للشركات المدروسة، والديموغرافية لصناع القرار. وقد تم اختيار عينة عشوائية من (٤٠) شركة مصدرة تقوم بصناعات غذائية وجرى تحليلها باستخدام الاحصاء الوصفي من خلال التكرارات، والتحليل من خلال اختبار تحليل التباين (F-test)، واختبار مربع (X<sup>2</sup>)، واختبار (T-test).

وجاءت الدراسة في أربعة فصول، تضمن الفصل الأول الاطار العام للدراسة حيث تناول أهميتها وأهدافها ومشكلاتها وفرضياتها ومنهجيتها وما سبقها من دراسات تطرقت إلى موضوع مشابه. أما الفصل الثاني فقد تضمن السياسة التصديرية في الأردن ولمحة عن نظريات التجارة الخارجية، في حين احتوى الفصل الثالث على تحليل النتائج إحصائياً واختبار الفرضيات ومناقشتها، وأما الفصل الرابع فقد احتوى على ملخص للنتائج والتوصيات. وقد تضمنت الرسالة العديد من الملاحق التي تلقي مزيداً من الضوء على مضمون الدراسة بهدف جعلها أكثر وضوحاً.

وقد خلصت الدراسة إلى أن معرفة الإجراءات والحوافز واستخدام الإجراءات والتسهيلات والرضا عن الإجراءات والتسهيلات لا يؤثر على معدل التوجه التصديري، بينما يؤثر على هذا المعدل معرفة التسهيلات واستخدام الحوافز والرضا

عنها . وتبيّن من الدراسة أن المتطلبات التصديرية والمعوقات التصديرية لا تؤثر أيضاً على معدل التوجه التصديري ، أما ماله تأثير قوي عليه فهو المعوقات المالية. وتبيّن كذلك أن لمعرفة الاجراءات التصديرية علاقة بالمستوى التعليمي، وهناك علاقة أيضاً ما بين حجم رأس المال واستخدام التسهيلات الحكومية التصديرية.

أما التوصيات التي تمخضت عنها هذه الدراسة فأهمها : ضرورة تكرار التجارب البحثية في هذا الموضوع شاملاً كل القطاعات الصناعية آخذين بالاعتبار التغيير المستمر في السياسات ، وضرورة متابعة الحكومة لأثر تلك السياسات على التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الأردنية ، وضرورة إدراك الجهات الحكومية لحقيقة عدم كفاية التسهيلات والحوافز الحالية لحفز المصدرين مما يتطلب تصميم برامج أكثر تناسباً ، وأخيراً ضرورة زيادة التنسيق بين القطاعين العام والخاص .

# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

- أهمية الدراسة ومشكلتها واهدافها .
- فرضيات الدراسة .
- متغيرات الدراسة .
- محددات الدراسة .
- منهجية الدراسة وأساليب جمع بياناتها .
- تحليل بيانات الدراسة واختبار صدق أدائها .
- الدراسات السابقة ومميزات هذه الدراسة بالمقارنة معها .

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### ١:١ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة مما يلي :

أولاً : تبين دور التجارة الخارجية وأهميتها للمجتمع الأردني واقتصاده بشكل عام، وقطاعه الصناعي بشكل خاص.

ثانياً : تدرس أهم السياسات التي تتبعها الحكومة الأردنية في تشجيع التصدير للصناعات الغذائية الوطنية أو توضيح مدى إدراك ورضى متخذي القرار في المنشآت الصناعية الغذائية الأردنية لتلك السياسات، ومدى تأثيرها على توجيههم نحو التصدير.

ثالثاً : تحدد تأثير السياسات الحكومية التصديرية على التوجه التصديري، أخذة بالاعتبار: الخصائص الإدارية للشركات المختارة ، والخصائص الديمغرافية لمتخذي القرار في هذه المنشآت.

رابعاً : تعتبر من الدراسات القليلة التي تتعامل مع القطاع التصديري من منظور تسويقي أكثر منه إقتصادي، إذ تركز على التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية ومعالجتها للبيئة التسويقية الداخلية لتلك المنشآت من حيث (الإجراءات والتسهيلات والحوافز) ومدى تأثيرها على القدرة التسويقية في الخارج، خصوصاً أن هذه السياسات صيغت وأعدت في ظل غياب هذا النوع من الدراسات، أو تعاملت بعدم جدية مع للقضية المطروحة.

خامساً : تساعد نتائجها صانع القرار الرسمي ومتخذ القرار في المنشآت الصناعية على تفهم الواقع التصديري للصناعات الغذائية الأردنية، فضلاً على أنها تساعد في ترويج التسهيلات والحوافز والسياسات التي تتخذها الحكومة الأردنية، وتعطي صورة للجهات الحكومية عن اتجاهات متخذي القرار في المنشآت الصناعية الغذائية الأردنية عن هذه التسهيلات ، كما تعطيها فكرة عن مشكلاتهم معها أملاً في الوصول إلى حلول تساعد في تحقيق سياسات أفضل.

سادساً : تحاول الوصول إلى توصيات تساعد على تحسين وتطوير الأداء التصديري للشركات الصناعية الغذائية الأردنية.

## ٢:١ مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية :

أولاً : ما هي السياسات التي تتخذها الحكومة الأردنية في مجال التصدير؟

ثانياً : ما مدى إدراك متخذي القرارات في المنشآت الصناعية الغذائية الأردنية للسياسات التي تتخذها الحكومة الأردنية ؟

ثالثاً : ما مدى استخدام المنشآت الصناعية الغذائية الأردنية لهذه السياسات ؟

رابعاً : ما مدى رضا صانعي القرار في المنشآت الصناعية الغذائية الأردنية عن السياسات التصديرية ؟

خامساً : ما هي المعوقات التي تواجه المنشآت الصناعية الغذائية الأردنية وتؤثر على توجههم التصديري ؟

## ٣:١ أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

أولاً : تحليل ودراسة تأثير السياسات الحكومية (التسهيلات والحوافز والإجراءات) على التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية .

ثانياً : دراسة أهم المعوقات التي تواجهها المنشآت الصناعية الغذائية الأردنية في مجال التصدير .

ثالثاً : دراسة العلاقة ما بين الخصائص الإدارية للمنشآت الصناعية والخصائص الديموغرافية لمتخذي القرارات، ومدى علاقة تلك الخصائص بمستوى الإدراك والفهم لعملية التصدير من جميع جوانبها وتأثيرها على النشاط التصديري .

رابعاً : الوصول إلى توصيات قد تفيد في تحسين وتعزيز العلاقة ما بين القطاعين: الحكومي والخاص في مجال التصدير .

١:٤ فرضيات الدراسة :-

### الفرضية الأولى الأساسية

HO<sub>1</sub> : "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية ومدى المعرفة والاستخدام والرضا عن السياسات الحكومية التصديرية (الإجراءات ، الحوافز ، التسهيلات).

وقد تم تقسيم هذه الفرضية الأساسية الأولى الى تسع فرضيات فرعية على النحو التالي:

#### ١- الفرضيات الفرعية ذات العلاقة بالمعرفة

##### الفرضية الفرعية الأولى

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المعرفة بالأجراءات التصديرية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية"

##### الفرضية الفرعية الثانية

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين معرفة الحوافز التصديرية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية"

##### الفرضية الفرعية الثالثة

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المعرفة بالتسهيلات التصديرية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية"

#### ٢- الفرضيات الفرعية ذات العلاقة بالأستخدام

##### الفرضية الفرعية الأولى

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين استخدام الإجراءات التصديرية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية"

### الفرضية الفرعية الثانية

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين استخدام الحوافز التصديرية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية"

### الفرضية الفرعية الثالثة

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين استخدام صناع القرار للتسهيلات التصديرية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية"

## ٣- الفرضيات الفرعية ذات العلاقة بالرضا

### الفرضية الفرعية الأولى

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين رضا صناع القرار عن الإجراءات التصديرية الحكومية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية "

### الفرضية الفرعية الثانية

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين رضا صناع القرار عن الحوافز التصديرية الحكومية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية"

### الفرضية الفرعية الثالثة

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين رضا صناع القرار عن التسهيلات التصديرية الحكومية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية"

## الفرضية الثانية الأساسية

HO<sub>2</sub> : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التوجه التصديري

للمنشآت وبين معدل المعوقات والمتطلبات التصديرية .

وقد تم تقسيم هذه الفرضية الى خمس فرضيات فرعية :

١- الفرضيات ذات العلاقة بالمتطلبات .

٢- الفرضيات ذات العلاقة بالمعوقات .

١- الفرضيات الفرعية ذات العلاقة بالمتطلبات

الفرضية الفرعية الأولى

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين متطلبات البحث والتدريب ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية"

الفرضية الفرعية الثانية

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين متطلبات الإجراءات ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية"

الفرضية الفرعية الثالثة

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات العلاقات ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية"

٢- الفرضيات الفرعية ذات العلاقة بالمعوقات

الفرضية الفرعية الأولى

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات الإدارية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية"

الفرضية الفرعية الثانية

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المعوقات المالية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية"

الفرضية الثالثة الأساسية

HO<sub>3</sub> : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديمغرافية (العمر ، المستوى التعليمي ، الخبرة) لصناع القرار ومستوى رضاهم واستخدامهم ومعرفتهم بالسياسات التصديرية الحكومية "



وقد تم تقسيم هذه الفرضية الى تسع فرضيات فرعية :

أولاً: - العمر :

الفرضية الفرعية الأولى

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر ومدى معرفة الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية".

الفرضية الفرعية الثانية

"لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر ومدى استنّام صنّاع القرار للإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية".

فرضية فرعية الثالثة

"لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر ومدى رضّاصنّاع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية".

ثانياً: المستوى التعليمي

الفرضية الفرعية الأولى

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي ومدى معرفة صنّاع القرار بالإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية".

الفرضية الفرعية الثانية

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي ومدى استخدام صنّاع القرار للإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية".

الفرضية الفرعية الثالثة

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي ومدى رضّاصنّاع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية".

ثالثاً : الخبرة الصناعية :

#### الفرضية الفرعية الأولى

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة الصناعية لصناع القرار ومدى معرفتهم بالاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية "

#### الفرضية الفرعية الثانية

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة الصناعية ومدى استخدام صناع القرار للاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية ."

#### الفرضية الفرعية الثالثة

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة الصناعية ومدى رضا صناع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية ."

### الفرضية الرابعة الاساسية :-

HO<sub>4</sub> : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الإدارية والتنظيمية (حجم رأس المال وعدد العاملين وسنوات التأسيس ) للمنشآت الغذائية ومدى معرفة واستخدام ورضا صناع القرار عن السياسات التصديرية الحكومية.

وقد تم تقسيم هذه الفرضية الى تسع فرضيات فرعية:

اولاً : حجم رأس المال :

#### الفرضية الفرعية الأولى

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم رأس المال ومدى معرفة صناع القرار بالاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية "

#### الفرضية الفرعية الثانية

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم رأس المال ومدى استخدام صناع القرار للاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية ."

### الفرضية الفرعية الثالثة

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم رأس المال ومدى رضا صناع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية ."

ثانياً: عدد العاملين :

### الفرضية الفرعية الأولى

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد العاملين ومدى معرفة صناع القرار بالاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية "

٤٧٢١٨٢

### الفرضية الفرعية الثانية

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد العاملين ومدى استخدام صناع القرار للاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية ."

### الفرضية الفرعية الثالثة

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد العاملين ومدى رضا صناع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية ."

ثالثاً: سنوات التأسيس :

### الفرضية الفرعية الأولى

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات التأسيس ومدى معرفة صناع القرار بالاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية "

### الفرضية الفرعية الثانية

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات التأسيس ومدى استخدام صناع القرار للاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية ."

## الفرضية الفرعية الثالثة

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات التأسيس ومدى رضا صناع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية ."

### ٥:١ التعريف الإجرائي للمتغيرات وكيفية قياسها :

تتكون الدراسة من ثلاثة أنواع من المتغيرات : المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة، والمتغيرات الوسيطة .

#### ١:٥:١ المتغيرات المستقلة :

وتقاس باستخدام مقياس ثلاثي الأبعاد (Three point Scale) هي : أولاً- المعرفة (أعرف، أعرف جزءاً منها ، لا أعرف) ، ثانياً- الاستخدام (دائماً ، أحياناً ، أبداً) ، ثالثاً الرضا (راضٍ ، غير محدد ، غير راضٍ). وتشمل المتغيرات المستقلة ما يلي :

أولاً : حوافز التصدير: ويقصد بها المعاملة التفضيلية للمؤسسات التي تسوق منتجاتها في الخارج عن المؤسسات التي تسوق منتجاتها في داخل الدولة . وتأخذ هذه الحوافز أشكالاً مختلفة، فقد تكون على شكل إعانات مباشرة ، أو في شكل إعفاءات من الضرائب المباشرة أو في شكل تخفيض الرسوم الجمركية على ما تستورده مؤسسات التصدير من مواد خام أو قطع غيار أو آلات . وتتعدد حوافز التصدير المقدمة من الحكومة الأردنية ، وهي على شكل إعفاءات ضريبية ومعارض وغيرها . وستقوم هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين تلك الحوافز ورأي متخذي القرار في المنشآت الصناعية الغذائية الأردنية، وسيتم حصر هذه الحوافز من خلال استعراض المتوافر منها حسب المؤسسات المختلفة<sup>(١)</sup> . وسيتم قياسها من خلال العبارات الواردة في الاستبانة من (٩-١١) ومن (١٥-١٧) .

ثانياً : الإجراءات التصديرية : أي جميع الإجراءات التي يجب أن يتبناها المصدر للقيام بالعملية التصديرية، وما تتطلبه من رخص أو شهادات منشأ وضبط جودة وغيرها. وسيتم التعامل مع هذا المتغير على أساس أنه متغير مستقل يؤثر على

التوجه التصديري للمنشآت الصناعية وسيتم قياسه من خلال الاسئلة من ( ١ - ٥ ) في الاستبانة<sup>(٢)</sup> .

ثالثاً : التسهيلات التصديرية : وهي أشكال المعاملات الاستثنائية كافة التي تُقدم للمصدر لمساعدته على القيام بالعملية التصديرية ، مثل : تسهيلات ائتمانية ، حقوق الاحتفاظ بـ ٣٠٪ من العملة الصعبة: وسيتم التعامل مع هذا المتغير على انه متغير مستقل يؤثر على التوجه التصديري للمنشآت الصناعية المدروسة، وسيتم قياسه من خلال الأسئلة ( ٦-٨ ) ، ( ١٢-١٤ ) ، ( ١٨-٢٢ ) .<sup>(١)</sup>

٢:٥:١ المتغيرات الوسيطة :

أولاً : الخصائص الديموغرافية : هي تلك الخصائص التي يتميز بها القائمون على صنع القرار في المؤسسات المدروسة، وتشمل: ( الجنس والعمر والمنصب في الشركة والتخصص والمستوى التعليمي واللغات ) .

ثانياً : الخصائص التنظيمية للشركة : أي الشكل التنظيمي الذي تقوم عليه الشركة من حيث ( تاريخ التأسيس ونوع الصناعة وعدد العاملين والشكل القانوني للشركة وحجم رأس المال وعضوية المنشأة ) .

٣:٥:١ المتغير التابع :

التوجه التصديري :- معدل نسبة مبيعات التصدير إلى حجم المبيعات الكلية للمؤسسة للسنوات الواقعة بين (١٩٨٩-١٩٩٤) والمقاس في السؤال السابع في الاستبانة .

٤:٥:١ متغيرات أخرى مستقلة :

أولاً : المتطلبات والاحتياجات التصديرية : وهي جميع أشكال المطالب والاقتراحات التي يراها متخذو القرار ضرورية لزيادة توجهات منشآتهم التصديرية نحو الخارج ، مثل : دعم عمليات البحث والتطوير، وزيادة الأسواق الدولية ، تحسين العلاقات مع الدول الأخرى، وإزالة التعقيدات الإدارية، والمعارض التجارية، والاتفاقات الخارجية وغيرها. وهي على شكل أسئلة محددة في الاستبانة .

ثانياً : العوائق التصديرية : وهي مجموعة المشكلات أو العوائق التي من المحتمل أن تؤثر سلباً على درجة التوجه التصديري ، مثل: صعوبة تقديم تسهيلات ائتمانية، ومعوقات الإتصال، وتعقيد إجراءات الشحن، وقلة المعوقات، وبعُد الأسواق وغيرها، وهي أيضاً على شكل أسئلة محددة في الاستبانة .

### نموذج البحث

### نموذج رقم (١)

المتغير التابع

نموذج يوضح العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الدراسة

المتغيرات المستقلة

السياسات الحكومية المتبعة

#### ١. الإجراءات

- ١- رخص التصدير
- ٢- المواصفات والمقاييس
- ٣- إجراءات جمركية
- ٤- إجراءات ضرائب
- ٥- إجراءات البنك المركزي

#### ٢- التسهيلات

- ١- تسهيلات ائتمانية
- ٢- المعلومات والدراسات
- ٣- الاتفاقات التجارية
- ٤- تسهيلات المنطقة الحرة
- ٥- تسهيلات بنكية
- ٦- مراكز تجارية خارجية
- ٧- اقامة الدورات والندوات

#### ٣. الحوافز

- ١- إعفاءات جمركية
- ٢- إعفاءات ضريبية
- ٣- الإدخال المؤقت
- ٤- نظام رد الرسوم
- ٥- حوافز البنك المركزي
- ٦- فتح أسواق تجارية جديدة
- ٧- إقامة مراكز تجارية في الخارج
- ٨- إعفاءات حكومية على المواد الأساسية .

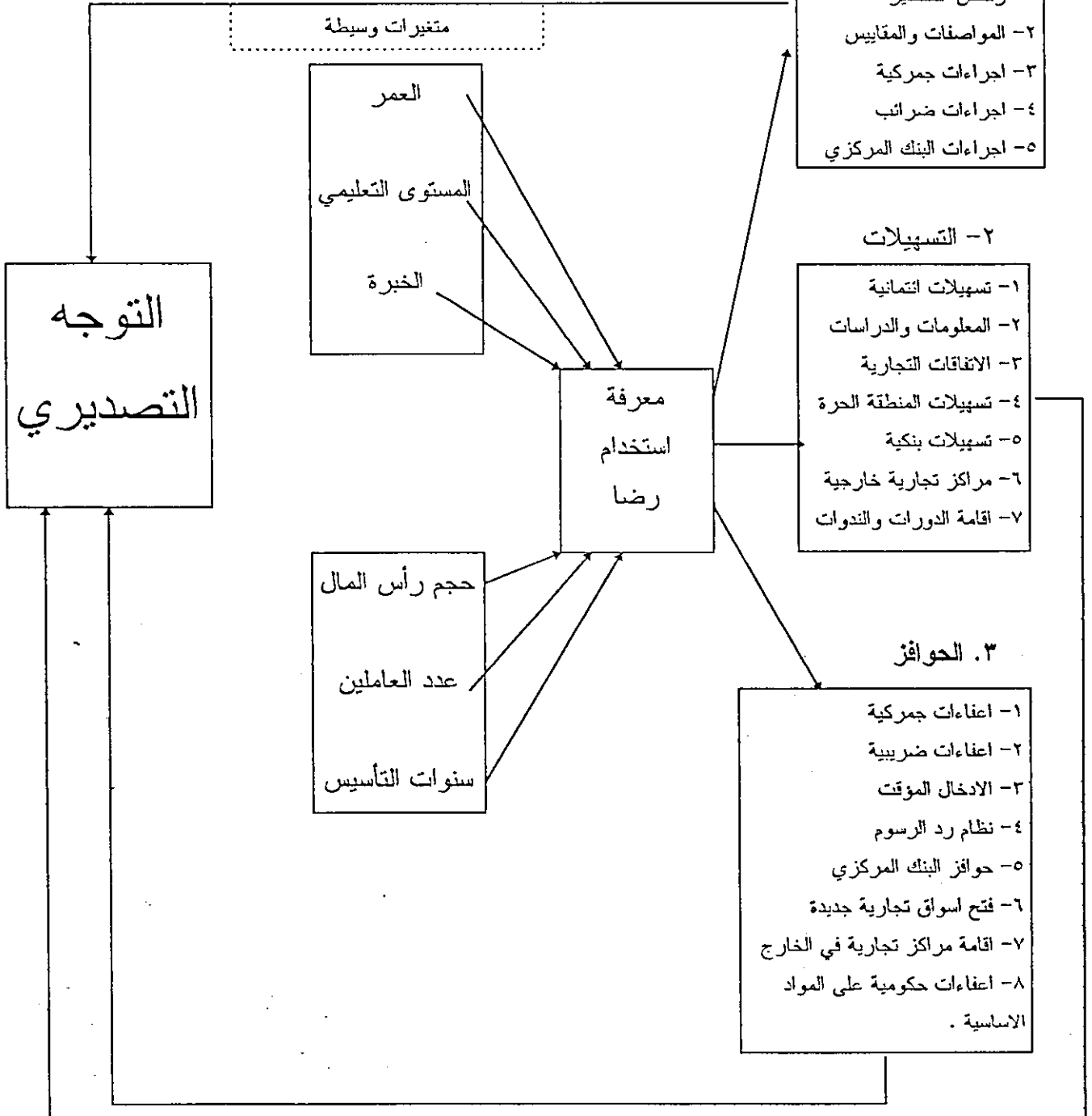
#### متغيرات وسيطة

- العمر
- المستوى التعليمي
- الخبرة

- حجم رأس المال
- عدد العاملين
- سنوات التأسيس

معرفة استخدام رضا

التوجه التصديري



\* وقد تم تصنيف هذه المتغيرات بناءً على مقابلات شخصية مع عدد من المسؤولين في الدوائر والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالتصدير

## ٦:١ محددات الدراسة:

واجهت الباحثة الصعوبات التالية :

١. قلة الدراسات التي تناولت السياسات الحكومية في مجال التصدير وأثر تلك السياسات على التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الأردنية.
٢. اقتصار العينة على الشركات الصناعية الغذائية الأردنية والتي كان توزيعها محددًا في مناطق العاصمة والزرقاء .
٣. عدم التزام صانعي القرارات بالإجابة على أداة الدراسة.
٤. صعوبة حصر السياسات الحكومية ضمن إطار واحد. يضاف إلى ذلك أن التغيير السريع الذي مر به الاقتصاد الأردني في السنوات الأخيرة، وخصوصاً في جوانب التشريع والتخطيط، جعل بعض المعلومات غير كاملة ودقيقة .

## ٧:١ منهجية الدراسة:

١:٧:١ نوع الدراسة

هي دراسة تحليلية ميدانية للفترة الواقعة ما بين (١٩٨٩-١٩٩٤) لمعرفة تأثير السياسات التصديرية الحكومية الأردنية على التوجه التصديري للشركات الصناعية الغذائية الأردنية.

٢:٧:١ مقدار تدخل الباحث في الدراسة

قامت الباحثة بدراستها ضمن الظروف الطبيعية للمستجيبين على استبانة الدراسة، دون أي تدخل أو تأثير لأي أدوات مخبرية أو معدات، وقد تمت الدراسة في البيئة الطبيعية العادية (fieldstudy) ودون تدخل الباحثة.



### ٣:٧:١ وحدة التحليل

كانت وحدة التحليل في هذا المجتمع آراء واتجاهات متخذي القرارات في المنشآت الصناعية الغذائية حول السياسات التصديرية الحكومية وأثرها على توجه منشآتهم.

### ٤:٧:١ مدة الدراسة

تم جمع البيانات من أفراد العينة لمرة واحدة (دراسة مقطعية)، ولم تتم إعادة سؤال أفراد العينة مرة أخرى.

### ٥:٧:١ المجتمع والعينة

تضمن مجتمع الدراسة جميع المنشآت الصناعية الغذائية الأردنية الحاصلة على رخص تصدير حسب القوانين المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية حتى نهاية ١٩٩٤، وقد بلغ عدد تلك الشركات (٩٩) شركة تصنع سبعة عشر نوعاً من المواد الغذائية كما يشير الجدول رقم (١).

## جدول رقم (١)

توزيع مجتمع الدراسة حسب نوعية الصناعة

الرقم	نوعية الصناعة *	عدد المنشآت	نسبة الصناعة من المجتمع الكلي
١	صناعة حيوانية	٦	٦,١%
٢	الجلي والكريمات الجاهزة	٥	٥,٠٥%
٣	رب البندورة	٣	٣,٠٣%
٤	خضروات مجففة	٤	٤,٠٤%
٥	الزيوت	٥	٥,٠٥%
٦	المشروبات الروحية	٦	٦,١%
٧	المياه والعصيرات	٧	٧%
٨	الخل والمنكهات	٤	٤,٠٤%
٩	مركزات حمضيات وفواكه	٢	٢,٠٢%
١٠	الحبوب والأعلاف	١٠	١٠,١%
١١	شاي وبهارات وزعتر	٣	٣,٠٣%
١٢	حلاوة وطحينية وعسل	١٠	١٠,١%
١٣	مشققات الحليب والبوظة	٨	٨%
١٤	الشيبس والمعكرونة	٥	٥,٠٥%
١٥	البسكويت	١٠	١٠,١%
١٦	الشوكلاته والساكر والحلويات	١٠	١٠,١%
١٧	السجائر	١	١,٥١%
	المجموع	٩٩	١٠٠%

- \* ملاحظة : يبلغ عدد الشركات المصدرة (٥٦) شركة إلا أن بعضها يُصنع أكثر من مادة غذائية، والباحثة ترغب في الأخذ بالاعتبار خصوصية كل منتج حيث تؤخذ كل صناعة منفصلة عن الصناعات الأخرى .
- \* مصدر المعلومات ، مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية لعام ١٩٩٣ . (٢)

تم اختيار عينة عشوائية طبقية لمجتمع الدراسة على أساس نوعية المواد الغذائية التي تعمل في كل صناعة وتتألف هذه العينة من ٥٠% من المنشآت الأردنية المصدرة في الصناعات الغذائية على اختلاف أنواعها ، وقد كان مبرر استخدام هذا النوع من العينات أن مجتمع الدراسة غير متجانس في أحجام الشركات، ونوع الصناعات، وأشكال الملكية فضلاً عن أن هذا النوع من العينات يقلل أقصى درجة من التحيز لفئات على صالح فئات أخرى مثل التحيز لصناعة على أخرى .

جدول رقم (٢)

توزيع عينة الدراسة حسب نوع الصناعة

الرقم	نوع الصناعة	عدد الشركات
١	صناعة حيوانية	٣
٢	الجلي والكريمات الجاهزة	٢
٣	رب البندورة	١
٤	خضروات مجففة	٢
٥	الزيوت	٢
٦	المشروبات الروحية	٣
٧	مياه وعصيرات	٣
٨	الخل والمنكهات	٢
٩	مركزات الحمضيات الفواكه	١
١٠	الحبوب والاعلاف	٥
١١	شاي وبهارات وزعتر	١
١٢	حلاوة وطحينية وعسل	٥
١٣	مشتقات الحليب والبوظة	٤
١٤	الشيبس والمعكرونة	٢
١٥	البسكويت	٥
١٦	الشوكلاته والسكاكر والحلويات	٥
١٧	السجائر	١
المجموع		٤٧ شركة

\* اختلاف حجم العينة بسبب الكسور والارقام .

وبتوزيع النسب الجزئية على عينة الدراسة كان الحجم النهائي لعينة الدراسة الفعلية سبعة وأربعين منشأة موزعة على سبعة عشر نوعاً من الصناعات .

٨:١ أساليب جمع البيانات

صنفت البيانات التي استخدمت في هذه الدراسة إلى صنفين رئيسين: ثانوية وأولية  
أ. البيانات الثانوية:

وهي التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي، والتقارير السنوية لجمعية رجال الأعمال الأردنيين وغرفة صناعة عمان وجمعية المصدرين وغرفة

تجارة عمان وكتيبات مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية، إضافة إلى الأدبيات المنشورة التي لها علاقة بمشكلة الدراسة وذلك لتكوين فهم واضح لأبعاد تلك المشكلة.

#### ب. البيانات الأولية:

استخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات المطلوبة، حيث أعدت الاستبانة لقياس آراء القائمين على أعمال الشركات المدروسة لدراسة العلاقة بين إدراكهم واستخدامهم ورضاهم عن السياسات الحكومية، ومدى تأثير ذلك على معدل توجههم التصديري . وقد تم عرضها على مجموعة من المتخصصين للتأكد من صلاحية محتواها.

#### ٩:١ أساليب تحليل البيانات :

استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة البيانات بما يتفق وخصوصية الدراسة وهي الأساليب الوصفية والتحليلية:-

(١) الأساليب الوصفية: حيث تم استخدام التكرارات لمعالجة البيانات الوصفية مثل خصائص العينة ، ونوعيات الصناعة ، وانتقائ اللغات ، وبعض المتغيرات الديمغرافية والتنظيمية الأخرى .

(٢) الأساليب الإحصائية التحليلية:

أ. حيث استخدم ( $X^2$ ) لدراسة العلاقة ما بين المتغيرات الديمغرافية والتنظيمية في الفرضيتين الثالثة والرابعة .

ب. اختبار تحليل التباين (F) لقياس العلاقة ما بين المتغيرات الجزئية والكلية لدراسة المقاييس الترتيبية وعلاقتها بالمتغيرات الواردة في الفرضيتين الأولى والثانية.

ج. تم استخدام اختبار (T - test) للمقارنات الثنائية .

## ١٠:١ تحليل الاعتمادية:

بالنظر إلى النتيجة التي يظهرها برنامج التحليل الإحصائي SPSS لدرجة الاعتمادية نجد أن قيمة كرونباخ ألفا (Corn banch's Alpha) المحسوبة عند أخذ جميع متغيرات الدراسة مع بعضها تساوي ٧٨,٨٥ عند المتغيرات ذات العلاقة بالمعرفة، و٨٣,٦٢ عند المتغيرات ذات العلاقة بالاستخدام و ٨٦,٦٥ عند المتغيرات ذات العلاقة بالرضا. أما عن المتطلبات فقد أشارت البيانات إلى أن قيمة كرونباخ ألفا ٨٠,٣٥، والمعوقات ٧١,٤٨. وقد أشارت نتائج التحليل عند أخذ جميع المتغيرات إلى ٧٥,٢٣. وكون هذه القيمة أعلى من الدرجة التي تقبل عندها درجة الاعتمادية البالغة ٦٠٪ (٢٢٧,٣) فإن تمكن قبول درجة الاعتمادية في هذه الدراسة والقيمة ٧٥,٢٣٪ تعني أنه لو تم إعادة الدراسة فإن الحصول على النتائج نفسها يتم بنسبة ٧٥,٢٣. وعليه نجد أن درجة الاعتمادية عند أخذ جميع المتغيرات مع بعضها بعضاً مقبولة، ومقبولة أيضاً عند أخذ كل بعد من أبعاد الدراسة على حدة\* .

## ١١:١ صدق الأداة وثباتها :

صدق الأداة : هي درجة وقدرة الاستبانة على قياس المتغيرات أو الجوانب التي صممت هذه الاستبانة لقياسها ، وللتأكد من صدق الأداة وثباتها .

أولاً : تم عرض استبانة الدراسة على عدد من الأشخاص المختصين لمراجعة المتغيرات كافة ومقدار قوتها، وقد تم التعديل بناءً على التوصيات المقدمة .

ثانياً : تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لاختبار مصداقية البيانات من أجل معرفة امكانية الإعتماد على نتائج هذه الدراسة .

\* ملاحظة : لم تستطع الباحثة استخدام (Factor analysis) وذلك لأن حجم العينة صغير، وقد كانت التكرارات أقل من

## ١٢:١ الدراسات السابقة :

تعددت الدراسات التي تهتم بقطاع التجارة الخارجية والتصدير في المجتمعات الإنسانية لما يتسم به هذا القطاع من أهمية كبرى على صعيد الإستثمار الخاص وعلى صعيد الفائدة العامة للإقتصاد الوطني للدول . وقد تناولت تلك الدراسات جوانب عدة مثل التجارة الخارجية ، والسياسات الحكومية (الحوافز ، التسهيلات ، والاجراءات) وأثرها على التصدير والإستثمار ، وجوانب الضعف والقصور في هذه السياسات وأثرها على الصناعات ، ومشكلات الصناعات وأثرها على التوجه التصديري. وأهم تلك الدراسات<sup>(٥)</sup>:

### أولاً : الدراسات الأردنية :

قام " عبدالله شامية " و " موسى الروابدة "<sup>(٤)</sup> ١٩٨٩ بدراسة عن تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الإقتصادي في الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٧-١٩٨٧. بهدف تحليل أثر التجارة الخارجية الأردنية على مستويات النمو الإقتصادي خلال الفترة المدروسة، وذلك عن طريق تقييم السياسة التجارية المتعلقة بالاستيراد والتصدير . وقد قدم الباحثان في دراستهما عرضاً موجزاً عن تجارة الأردن الخارجية وتركيبها السلعي، ومن ثم استعرضا الأساس النظري للدراسة عن طريق بعض الدراسات السابقة، مع بيان السياسات المتاحة أمام الدول النامية فيما يخص التنمية والتجارة الخارجية، ومن ثم تم استعراض التجربة الأردنية ومحاولة تقييم أثر التجارة الخارجية على معدلات النمو كما يعكسها النمو في الناتج المحلي الإجمالي . واتضح من النتائج أن سياسة الإحلال لم تكن بالدرجة المتوقعة، ولم تكسب الإقتصاد الأردني الأساس الإنتاجي المطلوب ، وأن الصادرات الأردنية تؤثر بشكل سلبي على معدلات النمو المحلي الإجمالي ، كما تبين إن الصادرات من السلع الإستهلاكية فقط تساهم بصورة إيجابية في نمو الناتج المحلي الإجمالي وإن معدلات النمو في القيمة المضافة المتحققة في القطاع الصناعي تتأثر بشكل مباشر بمعدل النمو في الصادرات الإستهلاكية (الصادرات من المواد الغذائية

\* لم تتوافر أي دراسات عربية ذات علاقة بالموضوع ، حيث ان معظم ما هو متوافر ناقش التجارة الخارجية من منظور إقتصادي كلي ، وذلك خارج عن إطار هذه الدراسة .

وكذلك الصادرات من المواد الخام الفوسفات) في حين تؤثر الصادرات من المواد الرأسمالية بشكل سلبي في نمو الناتج المحلي المتحقق في القطاع الصناعي .

وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز على المشاريع صغيرة الحجم، والمشاريع المشتركة كأساس لإحلال المستوردات ، وتشجيع الإعادات الجمركية العربية إذ يساعد ذلك على توسيع السوق، واستغلال الطاقة الإنتاجية المثلى، وجني وفورات الحجم الكبير مما يساعد على تشجيع ونمو الصادرات، وكذلك إعادة النظر في هيكل السياسة التجارية المتبعة على غرار القرارات الأخيرة، حيث تم تعديل الأساس الجمركي للكثير من السلع بالإضافة للتركيز على الميزة النسبية للبلاد .

وقام "هاتي الضمور"<sup>(٥)</sup> ١٩٩٢ بدراسة حول التأثيرات الخارجية والداخلية للبيئة المحيطة بالشركات الصناعية على المستوى التصديري والسلوك التصديري للشركات الصناعية الأردنية ، معتمداً على إطار عمل مفاهيمي صُمم بطريقة الإعتماد على متغيرات ومؤشرات معينة للبيئة الداخلية والخارجية للشركات ، وقد جُمعت البيانات عن طريق مقابلة (٣٨٧) مستجيباً من شركات الصناعة التحويلية في الأردن ، وحللت باستخدام عدة أساليب إحصائية وصفية استنتاجية. وكانت أهم نتائج هذه الدراسة أن المؤثرات الداخلية والخارجية لا تؤثر فقط على السلوك التصديري ، وإنما على المستوى التصديري أيضاً ، وقد تأثر المستوى التصديري بعوامل البيئة الخارجية أكثر من تأثره بعوامل البيئة الداخلية ، علماً أن الدراسات السابقة توصلت إلى أن العوامل الداخلية أكثر تأثيراً بشكل عام على شركات الصناعات التحويلية الأردنية . وبخصوص التبوؤ بحجم التصدير وزيادته في المستقبل أشارت الدراسة إلى أن المؤثرات الداخلية والخارجية تؤثر بطريقة تراكمية أكثر من تأثيرها بطريقة منفصلة . وقد توافقت الدراسة مع الدراسات السابقة في بعض القضايا، واختلفت في قضايا أخرى كان أهمها عمر صانع القرار، وتأثيره على السلوك التصديري، والمستوى التصديري . وقد أوصت الدراسة بضرورة تكرار التجارب البحثية وخصوصاً تأثير بيئة الإستثمار على الصناعات الأخرى، فضلاً عن بعض التوصيات لصانع القرار الأردني .

وقام "هاتي الضمور"<sup>(٦)</sup> ١٩٩٤ أيضاً بدراسة حول اتجاهات مديري المنشآت الصناعية الأردنية نحو عملية التصدير، بهدف تحديد اتجاهات مديري المنشآت الصناعية نحو عملية

التصدير وفقاً لنوع القطاع الصناعي، وتحديد ما إذا كانت أنواع القطاعات الصناعية تختلف حسب درجة مشاركة المنشآت التابعة لها في مجال التصدير. وقد تم جمع المعلومات المطلوبة من خلال استبانة صممت لهذا الغرض، واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية التالية: أسلوب التحليل التمايزي، وأسلوب تحليل التباين الأحادي، واختبار مربع كاي، واختبار ف. وقد أظهرت النتائج أن القطاعات الصناعية الثلاثة "الهندسية والكيميائية والغذائية"، تختلف في اتجاهات مديريها نحو التصدير، وتختلف في درجة مشاركتها التصديرية. ومن أهم توصيات هذه الدراسة ضرورة إدراك واضعي السياسة العامة بأن المنشآت الصناعية غير متجانسة عند وضع الخطط والبرامج، وأن على الجهات الحكومية أن تعرف درجة مشاركة القطاع الصناعي التصديرية، وأن المساعدات والتسهيلات التي تقدمها وعلى الرغم من أهميتها غير كافية لحفز المنشآت نحو عملية التصدير. ولذلك يجب تصميم البرامج المناسبة للتمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات الرسمية بتصميم البرامج الهادفة إلى تغيير المواقف السلبية لدى متخذي القرارات في المنشآت الصناعية حول عملية التصدير.

وقام "هاني الضمور" و "محمد الحنيطي"<sup>(٧)</sup> ١٩٩٥ بدراسة عن المشكلات والاحتياجات التصديرية ومدى الرضا عن السياسات والمساعدات الحكومية: دراسة تحليلية على أساس بعض الخصائص التنظيمية للمنشآت الصناعية في الأردن، تضمنت تحقيقاً ميدانياً في المشكلات المحتمل أن تواجهها المنشآت الصناعية من عملية التصدير ونوع الاحتياجات التصديرية، ومدى الرضا عن الإجراءات والسياسات التصديرية الحكومية. وقد تم جمع المعلومات من خلال استبانة صممت لاختبار ذلك، وتم تحليل المعلومات باستخدام أساليب إحصائية كأسلوب التحليل التمايزي ومربع كاي واختبار (ف). وقد بينت الدراسة أن المشكلات التصديرية مهمة للتميز حينما يتم تصنيف المنشآت الصناعية حسب نوع القطاع الصناعي وعدد العاملين. وقد وجد أن نوعية التسهيلات التصديرية ليست ذات أهمية في التمييز عند تصنيف المنشآت الصناعية حسب الخبرة التصديرية، وأن درجة الرضا عن الإجراءات والسياسات تختلف في مدى أهميتها سواء تم تصنيف المنشآت الصناعية على أساس نوع القطاع الصناعي أم عدد العاملين أم الخبرة التصديرية أم نسبة مبيعات التصدير. وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بأن على الجهات الرسمية المختصة أن تدرك الحاجة إلى إعادة النظر في الخطط والسياسات والبرامج المتعلقة بتنمية قطاع الصادرات في الأردن.



## ثانياً : الدراسات الأجنبية :

عرفت دراسة قام بها ( Layton & Dunphy , 1970 )<sup>(٨)</sup> في استراليا حول مواقف التصدير والتطبيقات والمهارات الإدارية أهم العوامل المتعلقة بقرار الشركة للدخول بالنشاطات التصديرية أو عدم الدخول بها .

وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيانات والمقابلات في عملية جمع المعلومات حيث تم الحصول على ٣٤٠ استجابة من مديري الشركات التحويلية الاسترالية . وحللت البيانات باستخدام أساليب إحصائية متقدمة . وقد كانت أهم النتائج هي ان المصدرين كانوا أكثر نشاطاً ولديهم أهداف محددة ، وأنهم أكثر تنظيماً ، وحريصون على مراقبة السوق، ويحاولون الحصول على أكبر قدر من المعلومات من أجل تحقيق أكبر فائدة ممكنة . اما غير المصدرين فقد ركزوا اهتمامهم على المشكلات الداخلية أكثر من تركيزهم على محاولة الاتصال بالبيئة الخارجية والاستفادة من الفرص المتاحة . وقد تبين وجود اختلافات بين الشركات المصدرة وغير المصدرة في الخبرة ودرجة تعليم المديرين ودرجة التتبع في السلع والخدمات . ومن الواضح انه ليس لنوع الصناعة تأثير على قرار التصدير، وإنما التأثير للمواقف والرؤية وخبرة المديرين التنفيذيين لدى تلك الشركات . وقد تبين أن المشكلة هي عدم وجود الدافع للقيام بالتصدير بالإضافة لنقص بعض التسهيلات التي تدعم عملية التصدير ، وقد تبين أيضاً انه من بين غير المصدرين حوالي الثلث غير مدركين لوجود مساعدات للتصدير ، وحوالي ٨٠٪ من المصدرين لم يشعروا بوجود أي مشكلة كبيرة بالنسبة لهم .

أما أهم نتائج تلك الدراسة فهي ان الشركة اذا كانت تظهر نجاحاً متميزاً فإن من البديهي أن تظهر نجاحاً في التصدير، وذلك لأن الشركة الناجحة لها الخصائص التي هي في الأصل من مقومات التصدير .

وهدفنا دراسة قام بها ( Kashami, 1977 )<sup>(٩)</sup> حول التسهيلات التي تقدمها الحكومة الإيرانية للشركات الصناعية إلى الكشف عن الحقيقة التي تشير إلى أن المساعدات والسياسات الحكومية لا تعمل بالضرورة على نجاح سياسة التصدير، وقد فشلت السياسة الترويجية الإيرانية للأسباب التالية : أن الحكومة لم تميز بين الصناعات ، ولم تأخذ باعتبارها عدم تساوي الجميع في القدرة على التصدير، إذ ليس للجميع تلك المؤهلات التي تمكنهم من عمليات التصدير ، كما أن الحكومة لم تأخذ أي اعتبار للشركة فقد قدمت الضمانات لدخول الأسواق الدولية وتركت

للإدارة (أي إدارة الشركة) حل مشكلاتها الداخلية لوحدها. وقد أثبتت الدراسة أيضاً أن عدم رغبة العديد من الشركات في التصدير لم تمكنها من خلق مبيعات للتصدير ، ولم تركز الحكومة على تلك الأسواق التي تعتبر أكثر احتمالاً من غيرها، ولم يكن هناك أي تنسيق بين السياسات الداخلية للدولة ؛ فهناك جهة تدعم التصدير وهناك جهة أخرى تقلل من هذا الدعم .

وأما دراسة (Rabnio, 1980) <sup>(١٠)</sup> في أمريكا لتقييم برنامج الحوافز التصديرية الأميركية الـ Disc ، فقد هدفت إلى معرفة أهمية الحوافز في تحقيق أقصى فائدة ممكنة من التصدير، وقد تم جمع المعلومات عن طريق إرسال استبيانات بالبريد لمديري الشركات، حيث تم إعطاء ١٢٥ استبيانا لشركات مصدرة كبيرة و ١٢٥ استبيانا لشركات مصدرة صغيرة ، وكان اختيار هذه الشركات عشوائياً، وتم استخدام " Summated rating scale " من أجل تقييم هذا البرنامج . وقد وجدت الدراسة أن الشركات التي استفادت من فوائد الضريبة المتبعة ضاعفت المبيعات التصديرية خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٥ .

أما دراسة (Czinkota & Ricks, 1980) <sup>(١١)</sup> في أمريكا أيضاً عن مساعدات التصدير فقد هدفت إلى مناقشة أهم الحوافز التي تقدمها الحكومة الأمريكية للمصدرين، والكشف عن المساعدات المطلوبة، وهل تقدم الحكومة فعلاً ما هو مطلوب منها ؟ وقد تم جمع المعلومات المطلوبة عن طريق إرسال استبيانات عن طريق البريد لمديري الشركات، وتم الحصول على ٣٠١ استجابة. وبما أنه ليس كل الشركات المصدرة لها القدرة على معرفة الطرق لتحسين الأداء فقد تم استخدام ١٦٨ استبيانا لعملية التحليل تم فيها ترتيب أولويات الحاجات لدى المديرين . وقد بينت الدراسة وجود تعارض بين ما يؤمن المصدرون انهم بحاجة له وبين ما طلبوه فعلاً للمساعدة مما يدل على أنه إذا أرادت الحكومة أن تقدم مساعدات لهم فليس من الضروري ان تضع كل جهودها لتلبية رغباتهم. اما اهم توصيات الدراسة فهي ان على الحكومة معرفة حاجات المستهلكين في الخارج ودعم الشركات التي تلبي تلك الحاجات.

وقامت "المجلة الدولية للدراسات التجارية" <sup>(١٢)</sup> في ايطاليا بدراسة حول العلاقة بين حجم الشركة وكثافة التصدير، وكان هدفها هو مقارنة نتائج الأبحاث، أية أبحاث، فيما يتعلق بحجم الشركة والسلوك التصديري مع واقع الشركات الإيطالية . وقد اعتمدت هذه الدراسة نتائج

الدراسات فيما يتعلق بعلاقة السلوك التصديري بالحجم، وتم أخذ نتائج الشركات الإيطالية الصغيرة المصدرة، وتم أجرى اختبار احصائي للعلاقة بين حجم الشركة والسلوك التصديري، وقد حاولت الدراسة وضع افتراضين لاثبات العلاقة:

- الأول : احتمالية أن تكون الشركة مصدرة تزيد بزيادة حجم الشركة .  
الثاني : كثافة التصدير ترتبط إيجابياً بحجم الشركة .

وقد تم قبول الافتراض الأول ورفض الافتراض الثاني . وقد بينت نتائج الدراسة أن حجم الشركة عامل مهم جداً لمعرفة مصادر الشركة وامكانياتها المالية التي تؤثر على السلوك التصديري، ويساعد حجم الشركة في تقسيم الشركات الى مجموعات لتسهيل عملية الدراسة والتحليل بحيث يستطيع الباحث معرفة المشكلة لكل مجموعة منفردة .

أما بخصوص الشركات الصغيرة فقد أشارت الدراسة إلى انها تستطيع أن تكتفي بالنمو المحلي وتتجنب المخاطرة بأعمال التصدير ، غير أن للشركات الإيطالية الصغيرة تميزاً مهماً يعتمد على تقدمها تكنولوجياً حيث تبدأ عمليات التصدير في مراحلها الأولى ، وهذا ما خالف الدراسات التي اتفقت على أن الشركات الأكبر يكون لها ميزة أكثر تمكنهم من الدخول بعملية التصدير بكفاءة أعلى .

وقد جاءت الدراسة بعدة توصيات ، أهمها ضرورة وجود استراتيجيات محللة توجه المصادر نحو الأسواق والصناعات التي لديها قدرة تصديرية أكبر ، وعدم الاقتصار على الاتفاقات الثنائية ، وأن يكون هناك مدخل موحد لصانعي القرارات الحكومية حتى لا يحصل تعارض بين السياسات الحكومية وبالتالي يؤثر سلباً على دعم الصادرات .

### ١٣:١ مميزات الدراسة بالمقارنة مع الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي :

١- أن معظمها لم تكن دراسات عن المجتمع الأردني سوى ٣ دراسات الأولى عن التجارة الخارجية بشكل عام، والثانية عن البيئة التسويقية في الصناعات التحويلية، والثالثة دراسة المشكلات والاحتياجات التصديرية ومدى الرضا عن السياسات الحكومية التصديرية .

٢- أن الدراسة الحالية ركزت على قطاع معين وهو القطاع الغذائي.

- ٣- أن الدراسة ركزت على متغيرات محددة على عكس الدراسات السابقة التي كانت أكثر عمومية حيث أخذت تلك الدراسات جميع القطاعات التحويلية، ولم تأخذ بالاعتبار أوجه الاختلاف بين هذه القطاعات.
- ٤- ركزت الدراسات السابقة على كافة العوامل البيئية الداخلية والخارجية كافة ، بينما ركزت هذه الدراسة على أخذ العوامل الخارجية وهي السياسات الحكومية بصورة أكثر شمولية وتفصيلاً .
- ٥- بعض الدراسات ركزت على بعض القضايا في السياسات بشكل عام ومن الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية في بعض الدول غير الأردن.
- ٦- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تركز على البيئة التسويقية للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية.
- ٧- إن المتغيرات التي تنوي الدراسة التركيز عليها لم تتوافر في دراسات أردنية سابقة بهذا الشمول، وإن توافرت فإنها كانت قليلة ، ولم تركز على جميع جوانب الموضوع.
- ٨- إن الدراسات السابقة لم تأخذ جانب التوجه التصديري فقد كانت عامة.
- ٩- حاولت هذه الدراسة لأول مرة تكوين نموذج عام للسياسات الحكومية المختلفة بشكل لم يتم تحديده بصورة مسبقة في الدراسات السابقة .

# الفصل الثاني

## السياسة التصديرية في الأردن

- مقدمة .
- لمحة عن نظريات التجارة الخارجية الدولية .
- وضع القطاع الخارجي في الأردن .
- هيكل التجارة الخارجية في الأردن .
- المؤسسات ذات العلاقة بمجال التصدير .
- أشكال التدخل الحكومي في التجارة الخارجية .
- نبذة عن الصناعات الغذائية في الأردن .

## الفصل الثاني السياسة التصديرية في الأردن

### ١:٢ مقدمة

يعد قطاع التجارة الخارجية، أحد القطاعات المهمة في اقتصاد أي بلد، إذ يساعد على توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة، ويساعد في زيادة رفاهية أفرادها عن طريق توسيع الخيارات المتعلقة بمجالات الاستهلاك والاستثمار والاستخدام الأفضل للموارد الانتاجية بشكل عام. فضلاً عن أن التجارة الخارجية تعتبر مؤشراً على قدرة الدولة الانتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالامكانيات الانتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل، فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وبما له من آثار على الميزان التجاري.<sup>(١٣،٣١)</sup>

وتقوم التجارة الخارجية في الأردن - كغيره من دول العالم - بدور مهم في تحسين أوضاعه وزيادة قدرته على حل مشكلاته الإقتصادية المزمنة وعلى الأخص القطاع التصديري، فزيادة التصدير لبلد كالأردن يعاني من ضيق الموارد واختلال قطاعاته الإنتاجية تعني القدرة في زيادة وارداته المالية، وتساعد الحكومة على حل مشكلات التنمية الإقتصادية والاجتماعية، ومعالجة مشكلات الفقر والبطالة والعجز في الميزان التجاري<sup>(١٢)</sup>. ولذلك كان توجه الحكومات الأردنية وسياساتها في تشجيع الاستثمار، والتأكيد على أهمية التصدير والصناعة من أهم الأولويات لصانعي القرار السياسي والاقتصادي معاً، مع التأكيد على أن الحقب الزمنية المختلفة كانت تؤدي إلى اختلاف في هذه السياسات مع اختلاف الأوضاع العامة، غير أن السياسة المشجعة للتصدير الخارجي بقيت خياراً دائماً بالنسبة لصانعي القرار.<sup>(١٤،١٢)</sup>

وتعتبر قضية السياسات الحكومية ودعم التوجه التصديري نحو الأسواق الخارجية من أكثر المواضيع تأثيراً على التسويق الدولي في البيئة الخارجية للمؤسسة، أي مؤسسة،

حيث تأتي تلك السياسات كعوامل مساعدة ومساندة للمنشآت الصناعية في دعم سياستها التصديرية، وتوجيهها نحو فتح أسواق خارجية.

والأردن كغيره من المجتمعات يتبنى سياسة يدعم من خلالها التوجه التصديري للمنشآت الصناعية، إلا أنه لا يُعرف مدى تأثير تلك السياسات على التوجه التصديري للمنشآت الصناعية بشكل عام، والمنشآت الصناعية الغذائية بشكل خاص .

## ٢:٢ لمحة عن نظريات التجارة الدولية :

تعتبر مسألة التسويق الدولي والتوجه نحو الأسواق الخارجية من أكثر القضايا حساسية في مواضيع التجارة الخارجية، ويلاحظ أن كل دول العالم تحاول أن تصوغ سياسات ومفاهيم وأساليب تعامل مع قضية التسويق الدولي أملاً في الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الرضا في الأسواق العالمية<sup>(١٥، ٣)</sup>

ويعرف التسويق الدولي بأنه (آداء الأنشطة التجارية التي تساعد على توقف سلع الشركة وخدماتها إلى المستهلكين أو المستخدمين في أكثر من دولة واحدة) <sup>(١٦، ١٥)</sup> وتختلف أشكال الدخول للأسواق الدولية حسب درجة الالتزام، حيث قسمت أشكال الدخول إلى أربعة أقسام وهي : التصدير، والترخيص الأجنبي ، والاستثمار المشترك ، والاستثمار المباشر والتصدير في الأردن هو أحد أكثر الأشكال استخداماً ، حيث يعد أبسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع البدائل الأخرى<sup>(١٧، ٧١)</sup>.

وكان هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير التصدير الدولي، وعلى وجه التحديد السلوك التصديري، ومن هذه النظريات: النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية حيث كان التركيز هنا على الاختلاف في المزايا الاقتصادية بين الدول <sup>(١٨، ٤٥)</sup> ومن رواد هذه النظرية آدم سميث الذي تبنى مبدأ الفائدة المطلقة (الذي يقوم على أساس تصدير الدولة للسلع التي تكون تكلفتها أقل من الدول الأخرى، بينما تستورد تلك السلع التي تكلفتها أعلى عليها لو قامت بإنتاجها بنفسها)<sup>(١٩، ١٥)</sup> في حين قدم ديفيد ريكاردو نظرية النفقات النسبية التي تقول (إنه ليس من الضروري أن يكون لدولة ما تفوق مطلق على

دولة أخرى حتى تكون عملية التبادل التجاري مربحة فقد يحدث أحياناً أن تكون دولة متفوقة على أخرى في إنتاج جميع السلع إلا أن عملية التبادل ستكون ذات فائدة إذا اختلف ما يسمى نسبة التبادل المحلي في كل دولة.

ومع تطور الفكر الإقتصادي ودخول الدول إلى مراحل أكثر من حيث الإنتاج مالت الأدبيات للتركيز على قضية عوامل الإنتاج، ومن هذه الكتابات كتابات هكشر وأولين (٦٥، ٢٠) التي حاولت تفسير أسباب اختلاف العوامل الانتاجية بعاملين أساسيين هما اختلاف درجة ندرة أو وفرة عوامل الإنتاج من جهة، واختلاف الأسعار بين الدول من جهة أخرى. أما عن مفهوم دورة حياة المنتج في التجارة الدولية (٥٣، ٢١)، فحسب مفهوم تلك النظرية تمر السلعة بأربع مراحل: مرحلة الظهور، ومرحلة النمو ومرحلة النضوج، ومرحلة الإنحدار. وتبدأ (مرحلة الظهور) عندما تشهد الدولة المخترعة تفوقاً تكنولوجياً في إنتاج بعض السلع، ولأسباب عدة مثل صغر حجم السوق أو عدم التأكد التكنولوجي تكون عملية الإنتاج الكبيرة غير واردة. وفي المرحلة الثانية (مرحلة النمو) تبدأ الشركة المبتكرة بتصدير سلعتها للأسواق المجاورة التي تكون في العادة مماثلة في أذواقها، وبمرور الزمن، وحتى تحافظ على مبيعاتها وارباحتها التصديرية، لا بد أن تضع الشركة عملياتها الانتاجية قريبة من هذه الأسواق، وخاصة بعد أن يصبح لسوق المحلي في مرحلة الاشباع، ففي هذه الحالة لا بد للشركة من فتح فروع لها في الخارج، واللجوء الى إنتاج السلع بكميات كبيرة. أما في المرحلة الأخيرة (مرحلة الانحدار) فتصبح لدى معظم دول العالم إمكانية إنتاج هذه السلعة وحينئذ تجد الدولة المخترعة نفسها هي المستوردة للسلعة التي كانت تحنكرها، وذلك بسبب شدة المنافسة الخارجية.

أما النظريات الحديثة في التسويق الدولي، فتعتبر عملية التصدير من قبل الشركة عملية مستمرة تتدرب بها الشركة، وتتسع من حيث درجة التزاماتها المادية والبشرية للعمل في الأسواق الدولية، وعلى النقيض من النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية، تحاول هذه النظريات الحديثة تفسير لماذا وكيف تعمل الشركة في النشاط التصديري؟ وترتكز بشكل أساسي على دوافع واستراتيجيات التصدير، وقدرات الشركة التسويقية التصديرية، وتفاعلها مع بيئة العمل في الأسواق الخارجية، وتصور مخاطر العمل، ومدى توفر المعلومات، كمحددات أساسية لنشاطات التصدير. (٤٥، ٢١)



وعلى الرغم من عدم وجود نظرية شاملة في هذا المجال إلا أن الأدبيات تميل إلى تفسير دوافع التصدير على مستوى الشركات، وبيان أهم العوامل المؤثرة عليها. ولكن وبصفة عامة يمكن تقسيم هذه الدوافع حسب سلوك الاستجابة إلى عوامل ساحبة\* وعوامل دافعة\*، أي شكل الاستجابة للدوافع سواء أكان مصدرها بفعل العوامل البيئية الداخلية أم بفعل العوامل البيئية الخارجية. (٢٢، ١٩٥)

وبالنهاية فإن نجاح الشركة في العمل سواء في السوق المحلي أم الأسواق الدولية يتوقف على قدرتها على التكيف مع العوامل البيئية التي تؤثر على بقائها واستمرارها كنظام. ومن هذه البيئات: البيئة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والتنافسية، واختلاف هذه البيئات من دولة لأخرى. (٢١، ٦٣)

### ٣:٢ وضع القطاع الخارجي في الأردن

تلعب التجارة الخارجية دوراً أساسياً في الاقتصاد الأردني الذي يعتبر منكشفاً أو مفتوحاً أكثر من اقتصاد الدول النامية الأخرى، وقد بلغت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوياتها عام ١٩٨١، إذ كانت ٨٩,٩٪، بينما كان أدنى مستوى لها عام ٦٨ إذ بلغ ٢٦,٧٪، وتعتبر هذه النسبة من النسب العالية إذ تتجاوز النسب المحددة لاقتصاديات الدول النامية، أما التجارة الخارجية فقد بلغت نسبتها ١١١٪ عام ١٩٨١، وهذه النسبة تدل على أهمية قطاع التجارة وحيويته في تحقيق البرنامج التنموي الأردني.

وبلغت الصادرات الوطنية من السلع والخدمات أعلى مستوياتها عام ١٩٨٤، إذ وصلت ٢٧,٠٥٥ مليون دينار، وتراجعت بعد ذلك لتصل ٢٤٨,٧٧٣ عام ١٩٨٧، كذلك بلغت الصادرات الوطنية إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٧,٦٪ عام ١٩٦٧ زادت لتصل ١٤,٧٪ عام ١٩٨٧، أي أنها بلغت الضعف في هذه الفترة. وقد بلغ حجم الصادرات إلى حجم التجارة الدولية نسبة ٢١,٤٪ عام ١٩٨٧ بعد أن تذبذبت خلال الفترة

---

\* العوامل الساحبة مثل: أهداف الربح والنمو، توافر معلومات، اتجاهات المديرين، الجدوى الاقتصادية، المزايا التسويقية، توافر الفرص التسويقية في الخارج، وكلاء التغيير.

\* العوامل الدافعة مثل: أوامر الطلب الخارجية، زيادة القدرة في الموارد، القرب من الأسواق الدولية، تنويع المخاطر، زيادة حجم المبيعات، صغر حجم السوق المحلية، تدهور السوق المحلي، ضغوط المنافسة.

١٩٦٧-١٩٨٧ ما بين ١٠,٣-٢١,٤٪، وقد قسمت الصادرات الوطنية إلى ثلاثة أنواع، الصادرات من السلع الاستهلاكية، والصادرات من السلع الرأسمالية، والصادرات من المواد الخام.<sup>(٢٣، ٢٧)</sup> وتفاوتت الأهمية النسبية لكل مجموعة في فترات مختلفة، فالصادرات الاستهلاكية ارتفعت من ٥,٨٧٧ مليون دينار عام ١٩٦٧ إلى ١٤٢,٢٤٨ عام ١٩٨٧، وبالرغم من سياسة الدولة التجارية الخاصة بتشجيع الصادرات الوطنية إلا أن نمو الصادرات الوطنية ظل ضعيفاً ولم يُحقق نسبة عالية إلى الناتج المحلي. وقد بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوياتها عام ١٩٨٤ إذ وصلت ١٧,٤٪ ثم تراجعت قليلاً لتصل إلى ١٤,٧٪ عام ١٩٨٧.

### الميزان التجاري :

انخفض الميزان التجاري من ٨٩١,٤ مليون دينار عام ١٩٨٣ إلى ٥٩١,٨ مليون دينار عام ١٩٨٦، وارتفع ارتفاعاً طفيفاً عام ١٩٨٧ بما قيمته ٥,١ مليون دينار، أي بزيادة ضئيلة نسبتها ٠,٩٪، والسبب في ذلك هو ارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة ٢٣,٣٪، في الوقت الذي ارتفعت فيه المستوردات بنسبة ٧,٦٪، وبالتالي ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للمستوردات من ٣٠,٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣٤,٦٪ عام ١٩٨٧.<sup>(٢٤، ٢٩)</sup>

وحقق الأردن خلال الفترة الحالية التي تغطيها هذه الدراسة إنجازات كبيرة سواء على مستوى التنمية البشرية أم التنمية الاقتصادية، فعلى الرغم من شح الموارد الطبيعية، والآثار السلبية لعدم الاستقرار بسبب الحروب والهجرات والتحول الاجتماعي الإقتصادي التي عمت المنطقة، إلا أن ذلك تمت مواجهته بتنمية بشرية عالية وسياسات واعية مرنة اعطت الأردن القدرة على اجتياز ازماته كافة. ففي عام ١٩٨٩ تبنى الأردن برنامج التصحيح الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الإقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وكان الهدف معالجة الاختلال الداخلي والخارجي عن طريق ترشيد الاستهلاك وزيادة الإنتاج والإيرادات المحلية، وزيادة نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق سعر صرف مستقر للدينار، والعمل على زيادة الصادرات الوطنية للاستثمار، لتحقيق معدلات نمو اقتصادية حقيقية.<sup>(٢٥، ١٥)</sup>

وبالفعل بدأ الاقتصاد بالتحسن خلال النصف الأول من عام ١٩٩٠، إلا أن الفرصة لم تنتج لظهور نتائج البرنامج بسبب أزمة الخليج، حيث أثرت الأزمة بصورة

مباشرة على أداء القطاعات الإقتصادية، وخاصة الصناعة والتجارة، وكان الأردن من أكثر الدول تضرراً جراء الأزمة عندما تم إغلاق أهم أسواق الصادرات الأردنية والتي تعتبر من أهم روافد الدخل للاقتصاد الأردني. (١٦،٢٥). ثم قام الأردن بتبني برنامج إقتصادي آخر عام ١٩٩٢ للفترة ما بين (١٩٩٢-١٩٩٨). ولكي يكون أي برنامج إصلاحي قادراً على الاستمرار، يجب أن يعتمد على تشجيع الإستثمار، وإيجاد المناخ الاستثماري المناسب، وبالفعل كان هناك توجه حقيقي، وبتعاون مشترك لمراجعة معظم التشريعات والقوانين والأنظمة ذات الطبيعة الإقتصادية لتصبح محفزة لمزيد من الاستثمارات، وداعمة للحركة الصناعية الأردنية لمواكبة التطورات على الساحة المحلية والعربية والدولية، وذلك من أجل مزيد من الإنتاج والإنتاجية مما يرفع من قدراتها التنافسية محلياً وفي الأسواق التصديرية. (١٧،٢٥)

وقد واصل الإقتصاد الأردني نموه عام ١٩٩٤، على وتيرة نموه نفسها لعام ١٩٩٣ فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٤ نمواً بلغت نسبته ٥,٧% مقابل ٥,٨% لعام ١٩٩٣، وشمل النمو مختلف القطاعات بنسب متفاوتة، إلا أن قطاع الصناعة حقق نسبة نمو أكبر مقارنة بنسب نمو قطاعي الزراعة والإنشاءات، حيث بلغت نسبته ٧,٧%، مقابل ١% لقطاع الزراعة و ٤,١% لقطاع الإنشاءات.

أما الميزان التجاري الأردني فقد عانى من عجز مستمر وصلت نسبته إلى ٤٦% من الناتج المحلي عام ١٩٨٠، وانخفض إلى ٢٥% عام ١٩٨٩، ثم عاود ليصل العجز عام ١٩٩٣ إلى أعلى قيمة له وقد بلغت ١٥٩٠ مليون دينار، وارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي إلى ٤٢%. وفي عام ١٩٩٤ انخفض العجز ليبلغ ١٣٦٨ مليون دينار، وكذلك انخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي وكبير حيث بلغت ٣٢% كما هو مبين في الجدول رقم (٣).

## جدول رقم (٣)

## التجارة الخارجية ( مليون دينار ) .

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٨٩	١٩٨٠	
٧٩٤	٦٩١	٦٣٤	٥٣٤	١٢٠	الصادرات الوطنية
٢٠١	١٧٣	١٩٥	١٠٤	٥١	اعادة الصادرات
٩٩٥	٨٦٤	٨٢٩	٦٣٨	١٧١	مجموع الصادرات
٢٣٦٣	٢٤٥٨	٢٢١٤	١٢٣٠	٧١٦	المستوردات
١٣٦٨-	١٥٩٠-	١٣٨٥-	٥٩٢-	٥٤٣-	الميزان التجاري
٤٢٦٦	٣٨٨٣	٣٤٩٣	٢٣٧٢	١١٨٠	الناتج المحلي الاجمالي
%٣٢	%٤١	%٤١	%٢٥	%٤٦	نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي

المصدر : النشرة الاحصائية الشهرية / البنك المركزي - شباط ١٩٩٥ (٢٣،٢٦)

## ٤:٢ هيكل التجارة الخارجية في الأردن: (٢٤،٢٧)

الصادرات الوطنية والصادرات الصناعية : سجل إجمالي الصادرات عام ١٩٩٤ نمواً كبيراً بلغت نسبته ١٨٪، إذ زادت الصادرات الوطنية زيادة ملحوظة بلغت نسبتها ١٥٪ مع زيادة كبيرة في المعاد تصديره بلغت نسبته ٣٤٪، بينما كانت الزيادة طفيفة في إجمالي الصادرات عام ١٩٩٣ حيث بلغت ١٪ فقط، والصادرات الوطنية ٩٪ . وقد تراجع المعاد تصديره ما نسبته ٢٣٪ عن عام ١٩٩٢، وشكلت الصادرات الصناعية القسم الأكبر من الصادرات الوطنية الأردنية حيث بلغت قيمتها في عام ١٩٩٤ (٧١٦) مليون دينار، مقابل (٦٠٤) ملايين دينار عام ١٩٩٣ بنسبة زيادة كبيرة بلغت نسبتها ١٩٪ بالمقارنة مع عام ١٩٩٣ .

أما من حيث التوزيع الجغرافي، فقد شكلت الصادرات الوطنية إلى الدول العربية زيادة كبيرة، بلغت نسبتها ١٨٪ عن عام ١٩٩٣ إذ بلغت عام ١٩٩٤ ما مقداره (٣٣٧) مليون دينار. لتصل نسبتها إلى إجمالي الصادرات الوطنية ٤٢٪ . حيث كانت نسبتها عام ١٩٩٣ ٤١٪. وفي الوقت نفسه نمت الصادرات الوطنية إلى مجموعة الدول غير العربية نمواً واضحاً بلغت ٥٨٪ من إجمالي الصادرات الوطنية. (٢١،٢٧)

ولكن على الرغم من تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٨) لمدة ثلاث سنوات، إلا أن هذا البرنامج لم تتم مراجعته، حيث لا تزال الصادرات الأردنية تعادل فقط أقل من ثلث الواردات، ولهذا يجب اعتماد التصدير كمحرك للتنمية، وعلى الرغم من استمرار العجز بالميزان التجاري إلا أن هناك مؤشرات ايجابية تحققت عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع عام ١٩٩٣، إذ سجل إجمالي الصادرات زيادة كبيرة وملحوظة بلغت ١٨٪. ونتج عن عملية زيادة الصادرات مع انخفاض الواردات الأردنية بنسبة ٤٪ تراجع العجز في الميزان التجاري بنسبة كبيرة بلغت ١٥٪، وتراجعت نسبته إلى الناتج المحلي من ٤٢٪ عام ١٩٩٣ إلى ٣٢٪ عام ١٩٩٤، ومع ذلك ظل الخلل كبيراً، ولا بد أن تحظى معالجته بأولوية في السياسات الاقتصادية .

ومن أجل أن يتاح للقطاع الصناعي الخاص في أي دولة الوفاء باحتياجات سوق التصدير الذي يعوقه وبدرجة كبيرة نقص المعلومات والموارد المالية المحدودة، يأتي دور الحكومة في وضع السياسات التي تشجع إقامة الصناعات الخاصة بالتصدير . لذلك فإن من مسؤولية الحكومة أن تضع استراتيجية تقوم على أساس تصدير السلع المصنعة التي تؤدي في النهاية إلى استقرار ميزان المدفوعات، وهذه الاستراتيجية يجب أن تدرك جميع العقبات المالية التي قد تواجه المنتج الذي يرغب في التصدير، فإذا كان عليه ان ينافس على قدم المساواة المنتجين في الدول المتقدمة فإنه ينبغي على الحكومة تعويضه عن الصعوبات التي تفرضها الموارد المحدودة وضيق نطاق عملياته وصعوبات النقل، فحوافز التصدير التي تقدمها الحكومة وما يتضمنها من قروض وتأمين وغيرها كل ذلك يساعد على خفض النفقات لتصل إلى المستوى التنافسي، إضافة إلى تأمين المعلومات المتعلقة بأحدث التصميمات أو الأساليب الفنية للإنتاج وخاصة ان هناك مؤسسات تقوم بتوفير خدمة هذه المعلومات . (١٢،٢٨)

٥:٢ المؤسسات الأردنية ذات العلاقة بمجال التصدير:

تكمن أهمية هذه المؤسسات في ما تقدمه من توجيه وارشادات في مجال أساليب ترويج التجارة، ومن أهم الجهات التي تعمل على تهيئة الأساليب المناسبة لتسهيل عملية التصدير في الأردن :

أولاً : البنك المركزي الأردني : (٢٠٠٢٥)

يمثل البنك المركزي الأردني السلطة النقدية في المملكة الأردنية الهاشمية ويتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، وهو يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة ، وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي المطرد وفق السياسة الاقتصادية العامة للحكومة. وقد بدأ البنك المركزي أعماله عام ١٩٦٤ . ويتجسد الدور التتموي المباشر للبنك المركزي في خلق المؤسسات المالية والنقدية، ويمكن تلخيص دوره في دعم الصادرات بما يلي (١٠٠٢٦) :-

- أ- يبين نسبة تبادل الدينار الأردني .
  - ب- يقوم بالترتيبات المالية للاتفاقات التجارية الأردنية مع دول أخرى .
  - ج- يبين تسهيلات القروض المحسومة المقدمة للمصدرين من قبل البنوك التجارية.
  - د- يراقب فوائد القروض المقدمة للمصدرين .
  - هـ- يقرر تشجيع الإنتاج التصديري وتخفيض سعر الفائدة على السلف التي يمنحها للمصدرين ، من خلال صندوق تشجيع الإنتاج التصديري الذي انشئ لهذا الغرض
- هذا وقد وضع البنك برنامجاً في ١٩٩٣/٢/١ لتمويل الصناعات التصديرية وتحصيل ١٠ ملايين دينار لبنك الاتحاد الصناعي لغايات الإقراض الصناعي وإنشاء صناعات جديدة .

ثانياً : وزارة الصناعة والتجارة : (٤٠٢٩)

- تقوم وزارة الصناعة والتجارة في مجال التصدير بما يلي :-
- أ. إخراج رخص التصدير والتأكد من قانونية الوضع .
  - ب. تشجيع الصادرات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية وحصر التوجه للأسواق غير التقليدية ولتحقيق هذا الهدف أقرت الحكومة إعفاء الأرباح الناجمة عن الصادرات بنسبة ١٠٠٪ بعد ان كان الحد الأقصى للإعفاء ٧٠٪، ويستثنى

- من هذا القرار الصادر التي تتم بموجب بروتوكولات تجارية مع بعض الدول والصادرات الأردنية مثل الفوسفات والبوتاس والاسمنت والأسمدة .
- ج. إعفاء بعض البضائع المصدرة إلى الدول التي يرتبط معها الأردن باتفاقيات تجارية من رخص التصدير .
- د. إخضاع السلع التي سيتم تصديرها لمقاييس معينة تتم الموافقة عليها من قبل قسم ضبط الجودة والمقاييس .
- هـ. إقامة المعارض التجارية، وقد أنيط ذلك بالوزارة بموجب النظام رقم ٥٥ لعام ١٩٣٣ .

### ثالثاً : دائرة المواصفات والمقاييس وضبط الجودة :- (٧،٢٩)

تقوم الدائرة بما يلي :-

- أ. إعداد الشروط والمواصفات الوطنية للسلع الغذائية الخاضعة لسياسة التصدير .
- ب. معاينة السلعة ومدى مطابقتها لشروط الاتفاقات التجارية .
- ج. إعداد دراسات المتعلقة بالمعارض والأسواق وتسويق المنتجات الأردنية في الخارج .
- د. الاشراف على الاتصالات التجارية الأردنية .
- هـ. الاشتراك بمعارض دولية .
- و. إعداد لائحة بالسلع المحتمل تصديرها للخارج، وتحتوي هذه اللائحة على معلومات وأسماء وعناوين الشركات الصناعية الأردنية .
- هذا، وتخضع الصناعات لموافقة دائرة المواصفات والمقاييس للتأكد أن المصدر مؤهل للإعفاء من رسوم رخصة التصدير نتيجة التزامه بشرط الاتفاقية التجارية .

رابعاً : مؤسسة المناطق الحرة الأردنية (٢٥ ، ٣٣)

تعتبر مؤسسة المناطق الحرة إحدى المؤسسات الحكومية الاستثمارية ذات الاستقلال المالي والإداري . والمناطق الحرة جزء من أراضي المملكة محدّد ومسوّر بحاجز فاصل توضع فيه البضائع لغايات التخزين والتصنيع، مع تعليق استيفاء جميع الضرائب والرسوم المترتبة عليها . وتهدف الى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وإدخال التكنولوجيا والمهارات الفنية للمملكة ، وتنشيط المدخرات المحلية واستثمارها في الصناعات المقامة في المناطق الحرة ، وتنشيط قطاع الخدمات والنقل ، وتوفير فرص عمل، وتشجيع إقامة صناعات تصديرية، وتنشيط تجارة الترانزيت ، ورشد الاقتصاد الوطني بالعملات الصعبة، ودعم ميزان المدفوعات .

وأهم الإعفاءات والحوافز التي تقدمها المناطق الحرة :-

- أ. إعفاء ارباح المشروع من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة (١٢) سنة ابتداء من سنة التقدير، ويستثنى من هذا الاعفاء أرباح مشاريع التخزين التجاري للبضائع التي توضع في الاستهلاك المحلي .
- ب. إعفاء البضائع المستوردة للمناطق الحرة أو المصدرة منها لغير السوق المحلي من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية وسائر الضرائب والرسوم المترتبة عليها .
- ج. إعفاء الأبنية والإنشاءات العقارية التي تقام هناك من رسوم الترخيص ومن ضريبي الابنية والاراضي .
- د. السماح بتحويل رأس المال المستثمر في المناطق الحرة والأرباح الناشئة عنه إلى الخارج .

وتتضمن مؤسسة المناطق الحرة المناطق التالية :

- ١- المنطقة الحرة بالزرقاء
- ٢- المنطقة الحرة بالعقبة
- ٣- المنطقة الحرة بمطار الملكة علياء
- ٤- المنطقة الحرة في سحاب



خامساً : مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية: (٢٠٠٢٥)

أنشئت هذه المؤسسة عام ١٩٧٢ كمؤسسة مستقلة تحت مظلة وزارة الصناعة والتجارة، لتنفيذ سياسة الحكومة فيما يتعلق بالإتفاقيات والبروتوكولات التجارية التي تعقدها مع الدول الشقيقة والصديقة، إضافة إلى تنشيط الصادرات الوطنية للأسواق العالمية من خلال إقامة المعارض الخارجية والمراكز التجارية التابعة لها في العديد من دول العالم. وتهدف المؤسسة لتنمية وتطوير الصادرات الوطنية، والوصول بها إلى أرقى مستويات الجودة والتنافس، وتعزيز تواجدها في أسواقها التقليدية، واختراق الأسواق العالمية. وتقوم المؤسسة بتحقيق أهدافها من خلال آليات العمل التالية :

أ. تطوير الصادرات الأردنية : تهتم المؤسسة بتطوير المنتجات الأردنية من النواحي الفنية والمواصفات، ودراسة المشكلات التي تواجه القطاعات الصناعية فيما يتعلق بالجودة والتصميم والتعبئة والتغليف، وكذلك دراسة العقبات التي تواجهها في أسواق التصدير وتقديم العون لها .

ب. نشر المراكز التجارية الأردنية الخارجية وقد قامت المؤسسة بإنشاء عدة مراكز لها في بعض الدول العربية والصديقة من أجل تعزيز الوجود الأردني في تلك الأسواق، وتم افتتاح مراكز تجارية في كل من مصر ، والمغرب، وتونس ، وليبيا ، واليمن ، والعراق ، وعمان ، والسودان ، وروسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية . وتقوم هذه المراكز بالإشراف على مشاركات الأردن في المعارض التي تقام في تلك البلاد، وترتيب لقاءات عمل بين المصدرين الأردنيين والمستوردين الأجانب .

ج. تنفيذ البروتوكولات الداخلية والخارجية لزيادة التبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية فيما بينها .

د- إقامة المعارض ، نظراً لما تمثله هذه المعارض من وسيلة فاعلة في ترويج المنتجات والتعريف بها في الأسواق الخارجية لزيادة الصادرات الأردنية .

هـ. إعداد بحوث السوق وتوفير المعلومات ، حيث توفر المؤسسة معلومات متعلقة بالفرص التصديرية والأنظمة والتشريعات التي تحكم عمليات التبادل التجاري في العديد من الأسواق العالمية .

و. إقامة الندوات وورش العمل المتخصصة ، حيث تقوم المؤسسة باستضافة خبراء متخصصين في عمليات الإنتاج والتصدير، للالتقاء بالصناعيين وعرض خبراتهم في هذه المجالات، إضافة لورش العمل التي تتسم بطابع التدريب والتأهيل للكوادر الفنية في القطاع الصناعي لزيادة القدرة التصديرية لهذا القطاع .

ز. التعاون مع مؤسسات تنمية التجارة الدولية ، إذ ترتبط المؤسسة بعلاقات وثيقة مع مؤسسات تنمية التجارة في بعض الدول النامية والدول المتقدمة مثل هولندا، واليابان حيث يتم التعاون لترويج الصادرات الأردنية في أسواق تلك الدول، وتبادل الخبرات في مجال تنمية الصادرات وتبادل المعلومات .

#### سادساً : جمعية المصدرين الأردنيين (٣٠٣٠)

تأسست هذه الجمعية عام ١٩٨٨ لمساعدة رجال الأعمال الأردنيين في توسيع أسواقهم التصديرية، وتهدف الجمعية إلى تطوير ودعم التوجهات والأنشطة المتعلقة بتصدير سلع القطاع الخاص الأردني إلى الأسواق الصناعية. وتضم الجمعية في عضويتها الشركات الأردنية الصناعية التي لها نشاط تصديري، ومن أجل تحقيق أهدافها تقوم بالنشاطات التسويقية التالية :

أ. تجميع المعلومات : عملت على اقتناء العديد من شبكات المعلومات والمراجع والنشرات المتخصصة التي تحتوي على أحدث المعلومات التي تهتم المصدر الأردني من عناوين مستوردين واحصائيات عن الصادرات والواردات وأنظمة التجارة المختلفة .

ب. إقامة المعارض التجارية : تقوم بتنظيم عدد من المعارض الأردنية في بلدان العالم المختلفة .

جـ. الوفود التجارية : تقوم بتنظيم وفود تجارية تضم عدداً من المصدرين الذين يمثلون القطاعات المختلفة، لإيجاد شركاء لهم في البلدان المختلفة للدخول في مشاريع مشتركة .

- د. الدراسات التسويقية : تقوم بعدد من الدراسات والمسوحات الميدانية لعدد من الأسواق التصديرية .
- هـ. الدورات التدريبية : تعقد دورات تغطي مجالات الإدارة والتسويق والإنتاج والتغليف وتحسين الانتاجية .
- و. الندوات واللقاءات : تقوم الجمعية بتنظيم ندوات ولقاءات لإعلام المصدر الأردني بأهم المجرىات الإقتصادية على الساحة المحلية والدولية .
- ز. إصدار النشرات : تُصدر الجمعية نشرة فصائية موجهة إلى الشركات والمؤسسات التجارية في مختلف أنحاء العالم .

#### سابعاً : جمعية رجال الأعمال الاردنيين (٢٠٣١)

هي هيئة خاصة مستقلة لا تهدف إلى الربح، وتسعى لتكريس خبرة أعضائها من أجل دعم القطاع الخاص ونشاطاته لتنمية الإقتصاد الأردني وتسعى الجمعية لتوفير المناخ الملائم الذي يمكن القطاع الخاص من أداء دوره بتجانس وتكامل، وتقوم الجمعية بما يلي: (٥٠٣٢)

- أ. توضيح وجهات نظر وحاجات ومصالح مختلف القطاعات المهنية التي تشكل في مجموعها قطاع الأعمال في الأردن .
- ب. بلورة مختلف وجهات النظر داخل القطاع الخاص ومحاولة التنسيق فيما بينها .
- ج. القيام بدراسات اقتصادية متخصصة على المستوى الكلي لمعرفة ما قد يترتب على السياسات التي تتبعها الحكومة من آثار على أعمال وأنشطة القطاع الخاص .
- د. إعداد مذكرات أو اوراق عمل تقدم للحكومة بصورة دورية وتتضمن وجهات نظر رجال الأعمال في السياسات التمويه التي تتبعها والبرامج التي تنفذها الحكومة .

هـ. القيام مباشرة أو عن طريق جهة استشارية متخصصة بمسوحات ميدانية لتجميع البيانات ولاستطلاع الآراء حول القضايا التي تهم رجال الأعمال في الأردن .

و. تنشيط دور القطاع الخاص في الأردن، والتأكيد على أهميته بالتعاون والتنسيق مع اتحاد غرف التجارة الأردنية وغرفة صناعة عمان ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى .

ز. تنظيم ندوات محلية وخارجية لبحث الشؤون الإقتصادية ذات الصلة بنشاط القطاع الخاص والاقتصاد الوطني .

ثامناً : مؤسسة تشجيع الإستثمار (٤٣٣).

منحت هذه المؤسسة استقلالاً إدارياً ومالياً بعد أن كانت تابعة لوزارة الصناعة والتجارة، وذلك لكي تستطيع توفير الموارد المالية والبشرية التي تمكنها من أداء مهامها وواجباتها بفعالية وكفاءة، ومن أهم ما تقوم به المؤسسة :

أ. القيام بنشاط الترويج الاستثماري لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية .

ب. إنشاء نافذة استثمارية تتكفل بتيسير الإجراءات للمستثمر، وتقوم هذه النافذة بمتابعة إجراءات الحصول على التراخيص اللازمة .

ج. التعريف بالفرص الاستثمارية .

تاسعاً : البنوك التجارية :

لا تقوم هذه البنوك بتقديم خدمات كثيرة للمصدرين خوفاً من المخاطرة المدركة لديهم ، وبالمقابل لا يقوم المصدر الأردني بتشجيع البنوك لكثرة متطلباتها.

عاشراً : اتحادات التجارة الأردنية : (٢٩)

تقوم على تقديم معلومات فيما يتعلق بـ :

- أ. تحديد أفضل قنوات التوزيع للسلع والخدمات.
- ب. التعريف بقوانين التجارة الدولية وأنظمتها .
- ج. بيان المواصفات والمقاييس المطلوبة للساعة والخدمة في السوق الخارجي .
- د. بيان الأسعار للسلع المنافسة والبديلة في الأسواق الدولية .
- هـ. القيام بدراسات اقتصادية بهدف ترويج الصادرات الأردنية .
- و. القيام بمؤتمرات متخصصة تتعلق بالتصدير .
- ز. الاشتراك بأسواق التجارة الدولية .

#### حادي عشر : غرفة صناعة عمان (١٢٠٣٤)

تأسست غرفة صناعة عمان عام ١٩٦٢، وتضم في عضويتها جميع المؤسسات الصناعية التعدينية والتحويلية والطاقة تحت مظلة واحدة، وكان عدد الأعضاء آنذاك ١٠٠ شركة بينما يصل الآن إلى حوالي ٧٥٠٠ شركة (١٦، ١٢). وتشكل غرفة صناعة عمان منتدى لبلورة وجهة نظر القطاع الصناعي في القضايا الاقتصادية، ويتعاون مجلس إدارتها لهذا الغرض مع الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بالتخطيط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ولا سيما فيما يتعلق بالصناعة. كما تتعاون الغرفة مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية لسن التشريعات والقوانين الاقتصادية والإجراءات ذات العلاقة، والاستمرار في تحديثها وتطويرها. وتركز الغرفة على ان يكون أساس التطوير والتحديث هو إيجاد المناخ المناسب لتشجيع المزيد من الإستثمار والانتاج، والابتعاد عن التشريعات المعيقة التي تسند إلى دور الرقابة . كما تقوم الغرفة بعقد ندوات ومؤتمرات ولقاءات عمل لمناقشة القضايا الاقتصادية المختلفة، ومتابعة التطورات الدولية. وتقوم أيضاً الغرفة بإقامة معارض صناعية، وتساهم في معارض صناعية داخل الأردن وخارجه، ولها معرض صناعي دائم. ومن جهة أخرى تصدر الغرفة مجلة دورية وتقريراً سنوياً يعرض أعمالها ووجهة نظرها في التطورات الاقتصادية .

وللغرفة إدارات واقسام للمعلومات والابحاث والتصدير والعلاقات الخارجية وغيرها، وذلك لخدمة الأعضاء والمستثمرين والباحثين .

## ثاني عشر : غرفة تجارة عمان (٢٠٣٥)

تعتبر غرفة تجارة عمان من أقدم الغرف التجارية التي أسست في المملكة الأردنية الهاشمية، فمع نهاية عام ١٩٩٦ يكون قد مضى على تأسيسها ٧٣ عاماً ، حيث انشئت عام ١٩٢٣. وقد لعبت هذه المؤسسة دوراً مهماً في شتى مجالات التطوير الاقتصادي والاجتماعي . وذلك من خلال تمثيلها للقطاع الخاص الذي يقوم بدور مهم وفعال في ظل نظام إقتصادي متميز بنمط يبرز الجهود المشتركة للقطاعين العام والخاص على السواء .

وتمارس الغرفة دوراً مهماً في تنظيم وتوجيه نشاطات القطاع التجاري الخاص لتتسجم مع الأهداف الاقتصادية، وتسعى الغرفة لتحقيق مجموعة من الأهداف تتلخص في بناء جسر من التعاون، وفتح قنوات الإتصال مع المؤسسات المعنية في الوطن العربي بشكل خاص والعالم بشكل عام ، والعمل على تنظيم المصالح التجارية وإدارة شؤونها، والتوسع في مجال العلاقات التجارية الخارجية وتنمية الصادرات الوطنية .

ومن نشاطات الغرفة الأخرى :

- أ. تنمية العلاقات التجارية الخارجية وفتح أسواق جديدة .
- ب. استقبال وفود تجارية من الدول الأخرى .
- ج. إقامة المؤتمرات والمعارض للتعريف بإمكانات الأردن التجارية والاقتصادية لدول العالم بهدف تعزيز التبادل التجاري مع الدول العربية والعالمية، وتعزيز وجود المنتجات الأردنية في الأسواق العالمية .
- د. تعمل على مواكبة الظروف والمستجدات التي تطرأ على الواقع الاقتصادي الأردني وذلك بقصد مواجهة مثل هذه الظروف وحصر آثارها وانعكاساتها .
- هـ. القيام بمطالعة القوانين والتشريعات الاقتصادية والمساهمة في تحديثها .

## ٦:٢ أشكال التدخل الحكومي الأردني في التجارة الخارجية :

تؤثر الحكومة - كقوة بيئية - على أعمال التسويق الدولي، وتتدخل في الاقتصاد بأشكال مختلفة كالمشاركة والتخطيط والمراقبة والتشجيع، وأشكال التدخل هذه إما ان تكون على شكل تسهيل لعمليات التوسع الدولي، أو تدخل يعيق عمليات التسويق الدولي. وتعمل الحكومة على تشجيع وتسهيل عمليات التسويق الدولي من خلال الاتفاقات التي تعقدتها الحكومات مع الدول الأخرى أو من خلال تسهيلات تحصل عليها من الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة. ويرتبط الأردن باتفاقيات اقتصادية مع كثير من دول العالم تهدف الى تعميق التعاون المشترك بين الأردن وهذه البلاد لتسهيل حركة نقل السلع، وتبسيط الإجراءات، وتخفيض كلف التصدير، وتجنب النقص الحاد في العملات الأجنبية. ولكن بالمقابل قد تقوم الحكومة بوضع بعض العوائق؛ كأن تمنع الدولة التعامل مع دولة أخرى لوجود خلافات سياسية معها. (٣٦، ٢)

وتتدخل معظم الدول بأشكال مختلفة في التجارة الدولية، ومن أهم الأدوات التي تستخدمها (٢١، ٤٥):

### ١- الحصول على الرخصة

حيث تلجأ الدول، ولأهداف محددة، بطلب الحصول على الرخصة قبل القيام بعملية التصدير، وذلك من أجل تحقيق أهداف محددة منها السيطرة على العمليات التجارية، منع تهريب السلع الضرورية، والتأكد أن الدول المصدر لها مسموح التعامل معها، والعمل على منع تهريب ثمن السلع المصدرة كقيود على العملة وتحويلاتهما، التأكد من أهلية المصدر في الحصول على الإعفاءات الضريبية والجمركية، والتأكد من استيفاء المصدر لمتطلبات الحكومة.

### ٢- التعرفة الجمركية

وهي مجموعة الرسوم الجمركية المطبقة في دولة ما وفي فترة زمنية معينة على الصادرات والواردات، وتختلف الدول عادة في وضع سياسة للتعرفة الجمركية بما يتناسب وظروفها الاقتصادية وحالتها الاجتماعية وأهدافها السياسية ومدى الحاجة إلى السلع. فالدول النامية تهدف من وراء تطبيق السياسة الجمركية الى تحقيق مورد مالي، بينما تهدف الدول المتقدمة لحماية منتجاتها المحلية. ويقوم الأردن بتخفيض الرسوم

الجمركية على بعض المستوردات لتصنيع السلع التصديرية . ومن النظم التجارية التي تتعلق بالصادرات :-

#### أ - نظام الإدخال المؤقت :-

وهو النظام الذي يسمح باستيراد بضائع أجنبية يحددها القانون كما ونوعا ضمن شروط معينة مع دفع الرسوم الجمركية عنها لفترة زمنية معينة تكون عادة سنة قابلة للتجديد، وفي نهاية فترة السماح إما أن يعاد إخراج هذه البضاعة من البلاد أو يتم استيفاء الرسوم الجمركية عنها ، وفي العادة يكون الهدف من الاستيراد لغاية إعادة التصدير .

#### ب - نظام رد الرسوم ( الدروباك ) :-

وهذا النظام يشبه نظام الإدخال المؤقت، غير أنه في الحالة الأولى تدفع الرسوم الجمركية على البضائع الواردة عند دخولها الدولة على أن ترد الرسوم عند إعادة تصدير البضائع بعد إدخال بعض العمليات الصناعية عليها.

### ٣- النشاطات والمساعدات المالية الحكومية :

تقوم الدولة بعدة نشاطات بهدف تشجيع أعمال التسويق الدولي ، وهذه النشاطات إما أن تطبق من قبل الحكومة وحدها ، او بمشاركة بعض شركات الأعمال . وفيما يختص بالتصدير هناك نوعان من الأنشطة الحكومية:-

أ- تجارة الدولة : عندما تتخبط الدولة بالتجارة فإنها بصورة مباشرة تشرك نفسها في صفقات الأعمال من خلال البيع والشراء أو تنظيم نشاطات التصدير .

ب- منح الإعانات : تقوم الدولة بتقديم مساعدات عينية أو نقدية للمصدرين للتمكن من تصدير السلع الوطنية ، وقد تأتي الإعانات على شكل إعفاء من الضرائب أو تخفيض أجور النقل أو منح المنتجين قروضا من البنوك الصناعية بفوائد متدنية. حيث تبلغ نسبة الاعفاء الضريبي ١٠٠٪ من الدخل المتأتي من التصدير .



ج- المساعدات المالية : تقوم الحكومة هنا بدور الممول المالي، وينفذ هذا الدور عن طريق العضوية في المؤسسات المالية والدولية كصندوق النقد الدولي والمنظمة الدولية المالية، وقد تقوم بعض الحكومات بمنح الشركات الصناعية المصدرة قروضا مباشرة وتسهيلات في عملية الدفع ، ومن ذلك على سبيل المثال ما يقوم به البنك المركزي في الأردن من حث البنوك التجارية على منح الشركات المصدرة تسهيلات بنكية بفوائد منخفضة نسبيا.

#### ٤- تخفيض قيمة العملة الوطنية

تقوم الدول بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية ( على سبيل المثال نفرض ان قيمة الجنيه الاسترليني انخفضت بالنسبة للدولار من ٤،٢ دولار إلى ٢،٨ دولار أي بنسبة ٣٠٪ تقريبا ، ومعنى ذلك ان الجنيه يصبح أرخص بالنسبة للدولار).

#### ٥- خدمة المعلومات

ان توافر المعلومات التسويقية بالكم والنوع والوقت المناسب ضروري جدا لاتخاذ قرارات سليمة تساعد على نجاح الشركة بأعمال التسويق الدولي، وفي الغالب توفر الحكومات الكثير من المعلومات التي يعتمد عليها المدبرون، ولكن هناك العديد من الشركات تعتمد على نفسها في جمع المعلومات، ومن أهم المعلومات المقدمة :-

- بيانات اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية عن الدول كافة .
- تقارير خاصة بالشركات الأجنبية .
- قائمة بأسماء وعناوين المشترين الأجانب المتوقعين لمختلف المنتجات في دول مختلفة .
- بيانات ملخصة ومفصلة عن إجمالي الصفقات التسويقية الدولية .
- معلومات تتعلق بالتشريعات والتعليمات الحكومية ذات الصلة في الداخل والخارج .

- معلومات تساعد الشركة على إدارة عملياتها الخارجية مثل المعلومات عن إجراءات وأساليب التصدير لأسواق معينة.

#### ٦- نشاطات التسويق الدولي التسهيلية :-

وهي الأنشطة التي تقوم بها الحكومة للحث على أعمال التسويق الدولي وتتضمن :-

- إنشاء مكاتب لتطوير التجارة بالخارج .
- تمويل البعثات التجارية لرجال الأعمال للذهاب للخارج .
- العمل أو المشاركة في تنظيم المعارض التجارية سواء في الأسواق المحلية أم الأسواق الخارجية .

#### ٧- إنشاء مراكز تجارية في الأسواق الخارجية

### ٧:٢ نبذة عن الصناعات الغذائية في الأردن :-

يعتبر القطاع الغذائي أحد أهم القطاعات الصناعية في الأردن، وهو يتكون من مؤسسات صغيرة إلى متوسطة الحجم ولديها القدرة على التوسع. وبالرغم من اعتماد هذا القطاع على السوق المحلي وبعض الأسواق التقليدية كدول الخليج والعراق أخذ يدرك أهمية التركيز على تغطية أسواق أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والشرق الأقصى .

ويلعب هذا القطاع دوراً مهماً وفعالاً في عملية تطوير الصناعات الأردنية، ويساهم بشكل كبير في تقليل مستورداتنا من الصناعات الغذائية والتموينية .

وقد بلغ عدد المصانع التموينية والغذائية في الأردن حتى عام ١٩٩٤ حوالي (٤٢٣) شركة برأس مال (١٤٤,٩) مليون دينار ، ويبلغ عدد العاملين في هذه المنشآت حوالي (١١٧٥٩) عاملاً ، أما الشركات الصناعية الغذائية المصدرة فقد بلغ عددها لعام ١٩٩٤ ٥٠ شركة. (٢٧)

والقطاع الغذائي الأردني الذي يشكل الآن حوالي ٨٪ من المجموع الكلي للتصدير في الأردن ما زال يحمل في طياته إمكانية النمو والتوسع . وبناءً على احصاءات غرفة صناعة عمان يبلغ عدد الشركات الغذائية حوالي ١٨٥ شركة ويقوم أغلبها بصناعة العصيرات والألبان ، ولكن من أهم المنتجات المصنعة (٤-٣،٣٨) :

- الألبان
- البهارات والمنكهات
- الأعشاب الطبية
- الزيوت
- الحلويات
- اللحوم المجمدة
- الشوكولاته
- العسل
- البوظة
- الخضار المعلبة
- البسكويت
- العصيرات ومركزاتها
- طعام الأطفال
- الحلاوة ، الطيحينية ، الحمص
- المربي

ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني ، وذا قدرة تصديرية عالية اذا ما تم استغلال جميع امكانياته وتوظيفها بالطريقة المناسبة ، ولكن يلاحظ ان هذا القطاع يواجه العديد من المشكلات التي تحد من قدرته التصديرية ، ومرد ذلك هو صغر حجم السوق المحلي ، وهي العقبة التي يمكن تجاوزها بالتوجه إلى الأسواق الخارجية . ولكن هناك معوقات أمام عملية التصدير ومن اهمها التغليف والطباعة، فالضعف الكبير والملحوظ في هذه الجوانب هي من أهم المشكلات التي تواجه الصناعات الغذائية، وتركز الآن جهات عديدة وبخاصة مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية على حل هذه المشكلة وعلاجها من خلال المساعدات الفنية، وإيجاد الشركات المختصة للقيام بهذه العملية .

وعلى القطاع الصناعي الغذائي في الأردن أن يعتمد أيضاً على خفض كلفة الإنتاج ، ورفع مستوى الجودة العامة للمواد الغذائية المنتجة، والتطوير والتحديث في المنتجات، إضافة الى فتح أسواق جديدة. ومن هنا تأتي أهمية

تحديد المشاكل والصعوبات التي تواجه هذا القطاع، وعمل الدراسات والابحاث في مجال علم الأغذية وتصنيفها، والاستفادة من تجارب بعض الدول الرائدة في الصناعات الغذائية. فبعد النظر الى المتطلبات الداخلية وتلبيتها تأتي عملية التركيز على السياسات المقدمة من الحكومة التي تعتبر مكملة لتسهيل عملية التطور والنمو. (٤٠٣٩)

ويبين الجدولان التاليان وضع القطاع الغذائي في الأردن خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤:

(٤) جدول رقم ٤  
التوزيع الجغرافي للأغراض الاقتصادية  
معاملة الإحصاءات العامة \*

التصنيف	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	الف دينار
- المصادر الوطنية	١٥٦,٢٥٢	٦١٢,٢١٤	٥٩٨,٦٢٧	٦٢٣,٧٥٥	٦٩١,٢٨٢	٧٩٣,٩١٩
- السلع الاستهلاكية	٣٧٤,٤٨٤	١٧٣,٤٨٤	٢٠٠,٥٠٠	٧٨٥,٥٥٨	٨٧٦,٦٨٧	٣٢٩,٠٩٤
- المواد الغذائية	٦٢,١٩٣	٨٠,٣٠٧	٨٣,٠٧٠	١٣٤,٧٦٩	١٤٠,٤٦١	%١٧,٧
- نسبة الغذاءية للمصادر الوطنية	%١٠	%١٣,٤	%١٣,١	%١٩,٥	%٣٧,٧	
- نسبة الغذاءية للسلع الاستهلاكية	%٣٥,٨	%٤٠	%٣٢,٥	%٣٧,٧	%٣٧,٧	
- المعاد تصديره	٩٣,٨٣٥	١٧٢,١١٨	١٩٥,٥٤٨	١٧٣,٣٨٠	٢٠١,٢٦٣	
- السلع الاستهلاكية	٢٢,٣٠٤	٨٦,٨٨٨	١٠٩,٦٠٤	٧٤,٢٥٧	٢١٨,٢٢٠	
- المواد الغذائية	٥,٠٠٥	٢٧,٩٨٨	١٨,٩٥٠	٧,٥٥٠	١٠,١٩٦	
- نسبة الغذاءية من المعاد تصديره	%٥	%١٦,٢	%٩,٦	%٤,٣	%٥	
- نسبة الغذاءية من الاستهلاكية	٣,٤	%٣٢	%١٧	%١٠	%٢١	

\* المصدر : البنك المركزي الأردني عن مجموعة المنشورة الإحصائية الشهرية لعام ١٩٩٥ (١٩٩٤)

جدول رقم (٥) التصنيف الدولي حسب طبيعة الصادرات الوطنية

التصنيف	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الصادرات الوطنية	٦١٢,٢٥٢	٥٩٨,٦٢٧	٦٣٣,٧٥٥	٦٩١,٢٨٢	٧٩٣,٩١٩
- المواد الغذائية والحيوانات الحية	٥٩,٧٥٦	٨٦,٠٤١	٩٢,٠٣٣	١٤٠,٠٣٣	٩١,٢٠٠
حيوانات حية	١,٢٨١	٨,٦٠٨	١٥,٢٥٧	٣٣٣	١٢,٦١٣
الابلان والبيض	٩,٩٩٢	٦,٨٣٠	١٤,٨٣٠	٣٨,٠٧٢	٢,٩٠٣
ديبق النخلة والقمح	٠,٩٢٢	٠	٠	٠٠,٠٠٥	٠٠,٠٠٤
الغضروات	٣٦,٧٩٠	٤٣,٥٣١	٣٩,٥١٣	٤٧,٧٢٠	٤٣,٨٢٠
الفواكة والمكسرات	٧,٩٣٧	١٠,٩٢٩	١٠,٤٥٣	٢١,٤١٩	٢١,٤٤٣
الاعلاف	٠,٠٢٤	٥,٢٢٨	٦,١٢٦	٤,٥١٢	٢,١٤٦
- المشروبات والتبغ	٤,٤٥٠	٧,٣٧٠	٤,٩٣٥	٣,٦٦٢	٤,٠٧٠
المحار	١,٥٩٢	٤,١٢٧	٢,٧٩٢	٠,٧٢٧	٠,٩٩٣
- زيوت وشحومات حيوانية ونباتية	٠٠,٦٤٣	٢,٣١٢	١,٨٥٦	١,٧١٧	٦٢,٦٩٨
- زيت زيتون	٠٠,٥٥٠	٠٠,٤٨٠	٠٠,٤١٥	٠٠,٥٨٩	٠٠,٣٢٨

\* المصدر: البنية التحتية للمركز العربي للأبحاث من النشرة الإحصائية الشهرية لعام ١٩٩٥ (٢٢:٤٠)

# الفصل الثالث

## عرض وتحليل البيانات

## الفصل الثالث

### ١:٣ خصائص العينة:

تتشكل خصائص عينة الدراسة من : الخصائص التنظيمية للشركات، والخصائص الديمغرافية لصناع القرار. وفيما يلي عرض لهذه الخصائص :

### ١:١:٣ الخصائص التنظيمية للشركات الصناعية الغذائية المدروسة.

تشمل هذه الخصائص : تاريخ التأسيس ، ونوع الصناعة ، وعدد العاملين ، والشكل القانوني، وعضوية المنشآت في المنظمات ، وحجم رأس المال ، ومعدل التوجه التصديري.

#### (١) تاريخ التأسيس:

أشارت البيانات الواردة في الجدول رقم (٦) إلى أن ٣٢,٥% من الشركات المدروسة كان تاريخ تأسيسها أقل من ١٠ سنوات بمعنى أنها حديثة العهد في الصناعة. بينما انحصرت تواريخ تأسيس ٢٧,٥% من الشركات المدروسة بين (١٠-١٩) سنة وبين (٢٠-٢٩) سنة كان هناك ١٢,٥% وبين (٣٠-٣٩) سنة ٥% و ١٠% أربعين سنة فما فوق ١٠% ، ولم يجب ١٢,٥% لأسباب كان تفسيرها لدى صناع القرار أن تاريخ التأسيس يختلف عن تاريخ التسجيل، والشركة لها باع طويل لا يذكرون تاريخ تأسيسها.

#### جدول رقم (٦)

#### نتائج توزيع الدراسة حسب تواريخ التأسيس

الفئة	العدد	%
أقل من ١٠ سنوات	١٣	٣٢,٥
من ١٠-١٩ سنة	١١	٢٧,٥
من ٢٠-٢٩	٥	١٢,٥
من ٣٠-٣٩	٢	٥
من ٤٠ فما فوق	٤	١٠
لا اجابة	٥	١٢,٥
المجموع	٤٠	١٠٠



## (٢) نوع الصناعة:

أشارت البيانات الواردة في الجدول رقم (٧) إلى أن بعض الشركات تقوم بإنتاج أكثر من منتج، إلا أنها قليلة نسبياً بالمقارنة مع الشركات التي تركز على منتج واحد أو مشتقاته، فـ شركة مصانع المعكرونة مثلاً تعتبر منتجة لمنتج واحد، وهي صناعة الدقيق بغض النظر عن أشكال تلك الصناعة، هذا وقد كان ١٢,٥% من الشركات في مجال صناعات الزيوت، و ١٢,٥% في الشوكولاته والساكر، و ١٠% مشتقات الحليب والبطوة، و ١٠% الشيبس والمعكرونة، و ١٢,٥% في الصناعات الحيوانية، و ٧,٥% في خضروات مجففة، و ٧,٥% حبوب وأعلاف. أما الشركات التي تقوم بتصنيع صناعتين فأكثر، فتشير بيانات جدول رقم (٨) إلى أن ٥% من تلك الشركات تقوم بتصنيع مركزات الحمضيات وتجفيف الخضار، و ٢,٥% تقوم بتصنيع مشتقات الحليب والبطوة والشيبس، و ٥% بسكويت وشيبس، و ٥% حلويات وساكر ومشتقات حليب. أما الشركات التي تقوم بتصنيع ثلاثة أنواع من الصناعات فيشير الجدول رقم (٩) إلى أن ٢,٥% من الشركات تقوم بتصنيع جلي وبسكويت وشيبس، و ٥% منكهات وخل وشيبس وبسكويت. وما يجب التأكيد عليه أن التعدد في الصناعات الغذائية أو التخصص في مجال واحد قد يرتبط بشكل أو بآخر بالتفكير الاستثماري؛ أي بفتح منافذ جديدة للشركة في مجال الإستثمار، وقد لا يكون أمراً مقبولاً الحكم على فائدة التنوع أو التخصص في الصناعات الغذائية، إذا لم تتم دراسة مدى التوجه التصديري بشيء من التفصيل عند هذه الشركات.

## جدول رقم (٧)

نتائج توزيع الدراسة حسب أنواع الصناعات الغذائية

نوع الصناعة	العدد	%
الصناعة الحيوانية	٥	١٢,٥
رب البندورة	١	٢,٥
خضروات مجففة	٣	٧,٥
الزيوت	٥	١٢,٥
المشروبات الروحية	٢	٥,٠٠٠
المياة والعصيرات	١	٢,٥
مركزات فواكه	١	٢,٥
الحبوب والأعلاف	٣	٧,٥
شاي وبهارات وزعتر	٢	٥,٠٠٠

نوع الصناعة	العدد	%
حلاوة وطحينية	٢	٥,٠٠٠
مشتقات الحليب والبوظة	٤	١٠,٠٠٠
الشيبس والمعكرونة	٤	١٠,٠٠٠
الشوكولاتة	٥	١٢,٥
السجائر	٢	٥,٠٠٠
المجموع	٤٠	%١٠٠

جدول رقم (٨)

نتائج توزيع عينة الدراسة حسب عدد المنتجات (منتجات)

نوع الصناعة	العدد	%
مركزات الحمضيات وفواكه	٢	٥
مشتقات الحليب والبوظة والشيبس	١	٢,٥
بسكويت وعصيرات	٢	٥,٠٠٠
حلويات وسكاكر الشوكولاته ومشتقات حليب	٢	٥,٠٠٠
المجموع	٧	١٧,٥

جدول رقم (٩)

نتائج توزيع عينة الدراسة حسب عدد المنتجات (ثلاثة منتجات)

نوع الصناعة	العدد	%
جلي + حليب + شيبس	١	٢,٥
خل ومنكهات + شيبس + بسكويت	٢	٥
المجموع	٣	٧,٥

## (٣) عدد العاملين

يعتبر عدد العاملين في الشركة أحد المؤشرات الأساسية لقياس قدرتها على العمل في مجال التصدير، ويشير الجدول رقم (١٠) إلى أن ٣٠٪ من الشركات الغذائية يتراوح عدد عمالها بين (٥٠-٩٩) عاملاً و ٢٠٪ منها عدد عمالها أقل من ٥٠ ، بينما عدد الشركات التي يبلغ عدد عمالها من (١٠٠-١٤٩) يبلغ ٦ شركات بواقع ١٥٪ . وتشير بيانات الجدول إلى أن ١٠٪ من الشركات كان عدد عاملها ٣٥٠ عاملاً فأكثر. وقد لوحظ على الشركات أن أعداد العاملين تختلف باختلاف نوعية الصناعة ونوعية المكننة المستخدمة في تلك الصناعة.

## جدول رقم (١٠)

نتائج توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين "حسب فئات محددة"

عدد العاملين	العدد	%
أقل من ٥٠	٨	٢٠٪
من ٥٠ إلى ٩٩	١٢	٣٠٪
من ١٠٠ إلى ١٤٩	٦	١٥٪
من ١٥٠ إلى ١٩٩	٣	٧,٥٪
من ٢٠٠ إلى ٢٤٩	١	٢,٥٪
من ٢٥٠ إلى ٢٩٩	١	٢,٥٪
من ٣٠٠ إلى ٣٤٩	٢	٥٪
٣٥٠ فأكثر	٤	١٠٪
لا إجابة	٣٤	٧,٥٪
المجموع	٤٠	١٠٠٪

## (٤) الشكل القانوني وعضوية المنشآت في المنظمات:

تشير البيانات في الجدول رقم (١١) إلى أن ٧٧,٥٪ من المنظمات المدروسة لها عضوية في المنظمات المحلية لدعم الجانب الاستثماري أو التصديري بشكل خاص، وأن ٧,٥٪ لها عضوية في منظمات إقليمية، وشركة واحدة فقط في منظمات دولية. وقد يكون جانب

العضوية في المنظمات عاملاً مساعداً في زيادة الانتماء التصديري للأسواق الدولية، فهذه العضوية توفر كماً من المعلومات عن الأسواق الدولية، وتبقى المنظمات على اتصال مستمر فيما يستجد بالأسواق العالمية. ولكن لوحظ أن معظم الشركات المدروسة غير مهتمة بشكل مباشر لهذه العضوية وربما يعود ذلك إلى عدم معرفة أو عدم الشعور بالحاجة لهذه العضويات. أما الشكل القانوني فيشير جدول (١١) إلى أن ٢٥٪ من الشركات المدروسة هي شركات مساهمة عامة، وأن ٤٢,٥٪ شركات خصوصية ذات مسؤولية محدودة، و ٢٠٪ شركات تعاون، و ١٢,٥٪ مؤسسات يمتلكها شخص واحد.

### جدول رقم (١١)

نتائج توزيع عينة الدراسة حسب عضوية الشركة في منظمات دولية والشكل القانوني لتنظيمها

المجموع		لا		نعم		نوعية المنظمة
%	ت	%	ت	%	ت	
١٠٠٪	٤٠	٢٢,٥	٩	٧٧,٥	٣١	محلية
١٠٠٪	٤٠	٩٢,٢	٣٧	٧,٥	٣	إقليمية
١٠٠٪	٤٠	٩٧,٥	٣٣٩	٢,٥	١	دولية
المجموع			لا		نعم	الشكل القانوني
%	ت	%	ت	%	ت	
١٠٠٪	٤٠	٧٥	٣٠	٢٥	١٠	شركة مساهمة عامة
١٠٠٪	٤٠	٤٧,٥	٢٣	٤٢,٥	١٧	شركة خصوصية ذات مسؤولية محدودة
١٠٠٪	٤٠	٨٠	٣٢	٢٠	٨	شركة تضامن
١٠٠٪	٤٠	٨٧,٥	٣٥	١٢,٥	٥	فردية

### (٥) حجم رأس المال:

تشير البيانات في الجدول رقم (١٢) إلى أن ١٥٪ من الشركات المدروسة يقل رأس مالها عن (١٠٠,٠٠٠) دينار، و ٣٢,٥٪ يزيد رأس مالها على (٦٠٠,٠٠٠) دينار، وباقي النسب تتأرجح بين هذين الرقمين. وزيادة حجم رأس المال تعني قدرة الشركة على إنتاج كمية

كبيرة من السلع تكفي للجائين المحلي والدولي بينما تعني قلة رأس المال أن حجم الإنتاج قد لا يغطي السوق المستهدف، علماً بأن هذا التفسير قد لا يكون واضحاً في غياب نوع الصناعة وشكلها وطبيعة الاتجاه التسويقي للشركة المدروسة، فالكثير من الشركات لا تعمل إطلاقاً في مجال السوق الأردني وتكتفي بالتصدير إلى الخارج.

### جدول رقم (١٢)

نتائج توزيع عينة الدراسة حسب حجم رأس المال

حجم رأس المال	ت	%
أقل من ١٠٠,٠٠٠	٦	١٥%
من ١٠٠,٠٠١ إلى ٢٠٠,٠٠٠	٤	١٠%
من ٢٠٠,٠٠١ إلى ٣٠٠,٠٠٠	٢	٥%
من ٣٠٠,٠٠١ إلى ٤٠٠,٠٠٠	١	٢,٥%
من ٤٠٠,٠٠١ إلى ٥٠٠,٠٠٠	٤	١٠%
من ٥٠٠,٠٠١ إلى ٦٠٠,٠٠٠	---	---
أكثر من ٦٠٠,٠٠٠	١٣	٣٢,٥%
لا إجابة	١٠	٢٥%
المجموع	٤٠	١٠٠%

(٦) معدل التوجه التصديري: معدل نسبة المبيعات التصديرية لمبيعات الشركات الكلية للفترة ما بين (٨٩-٩٤).

قامت الدراسة باستطلاع معدل حجم التوجه للسنوات السابقة لعام ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٤، وقياس معدل هذا التوجه بشكل عام، ويلاحظ من الجدول رقم (١٣) أن ٤٧% من الشركات لعام ١٩٨٩ المدروسة لم تصدر أي شيء للخارج، وأكثر الشركات المصدرة لم تتجاوز نسبة تصديرها (١٠-٢٠)% ولعل مبرر ذلك الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الأردني والتي أثرت بشكل مباشر على التجارة الخارجية، واضطراب وضع العلاقة مع الأسواق الخارجية.

وقد اعتبرت سنة ١٩٨٩ والسنة التي تلتها من أكثر السنوات صعوبة على الاقتصاد الأردني، وأعيد خلال هذه الفترة التكيف الهيكلي ليتناسب مع طبيعة الظروف الاستثنائية التي مر بها هذا الاقتصاد. فكما تشير البيانات أيضاً لم يقم ٤٥٪ من الشركات المدروسة بتصدير أي شيء خارج البلاد في عام (١٩٩٠)، وان ١٥٪ فقط من الشركات قامت بتصدير ما نسبته من ١٠ إلى ٢٠٪ من مبيعاتها خارج البلاد، و٢,٥٪ فقط من الشركات كانت نسبة تصديرها من ٩١٪ إلى ١٠٠٪ خارج الأردن، ويعود ذلك للأزمة الاقتصادية التي صاحبت أزمة الخليج وإغلاق الأسواق أمام التجارة الخارجية الأردنية، والتي أثرت بشكل مباشر على التعامل مع الأسواق التقليدية للصناعة الأردنية ممثلة بأسواق الخليج والعراق، فضلاً عن توتر الأجواء السياسية مع العديد من البلدان العربية والعالمية. وامتدت الأزمة حتى عام ١٩٩١ مع تحسن طفيف على مستوى التصدير. إذ يلاحظ أن ٤٢,٥٪ من الشركات المدروسة لم تقم بتصدير أي شيء خلال هذا العام أيضاً. ومع بداية عمل برنامج التصحيح للإقتصاد الأردني وبداية اعتماد الاقتصاد الأردني على نفسه، والبحث عن أسواق جديدة خارج الأسواق التقليدية، واهتمام الحكومة بتفعيل الدور التصديري للشركات بشكل عام من خلال تقديم الكثير من الحوافز والتسهيلات سواء على شكل قوانين أو تعليمات، أم حتى تجاوز تلك التسهيلات لصالح تلك الشركات كبر الأمل في زيادة مستوى قدرة الاقتصاد الأردني بشكل عام والصناعة الأردنية بشكل خاص على التكيف والاعتماد على الذات في ظل ظروف اقتصادية صعبة خلال الثلاث سنوات الماضية. أما في عام ١٩٩٢ فقد بلغت نسبة التوجه التصديري عند الشركات الصناعية الغذائية المدروسة أكثر من ٦٠٪، ولم تتجاوز نسبة الشركات التي لم تقم بالتصدير أكثر من ٢٧,٥٪ بمعنى زيادة ٢٠٪ على الوضع السابق. ويلاحظ من الجدول أيضاً أن معظم الشركات المدروسة كان لها نشاط تصديري بغض النظر عن زيادة النسبة أو قلتها. أما في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٤ فتشير بيانات الجدول إلى أن أوضاع الشركات قد تحسنت بشكل ملحوظ، وقل عدد الشركات غير المصدرة إلى أكثر من ٢٠٪ في عام ١٩٩٣ وأكثر من ٣٠٪ عام ١٩٩٤، ولعل سبب ذلك هو ارتفاع الوعي الحكومي بدعم الصناعات الأردنية في مجال الاتفاقات الخارجية والأسواق التجارية والتسهيلات التصديرية المختلفة أو دعم الاستثمار الصناعي بشكل عام، وفضلاً عن ذلك شهدت السياسة التجارية الأردنية نشاطاً ملحوظاً من حيث البحث عن أسواق تجارية جديدة تعويضاً عن الأسواق التقليدية التي فقدت بسبب توتر الأجواء السياسية

بالمنطقة. حيث شهدت الشركات الصناعية الأردنية تعاملًا مع دول ومنظمات جديدة لم يتم التعامل معها من قبل. ويلاحظ أن ٣٥٪ من الشركات المدروسة كان يتراوح معدل تصديرها ما بين ١٠٪ إلى ٢٠٪، و ١٢,٥٪ كان يتراوح معدل تصديرها ما بين ٣١٪ - ٤٠٪ من المبيعات الكلية أما معدل الشركات الصناعية التي لم تصدر إطلاقاً فبلغ (صفرًا) ، بمعنى أن جميع الشركات الصناعية المدروسة لها علاقة بالوضع التصديري في المملكة الأردنية الهاشمية.

## جدول رقم (١٣)

نتائج توزيع عينة الدراسة بعمل المصطلحات السنوية الماضية

معدل التصدير للقرنات الدراسية خلال السنوات الماضية	٩٤		٩٣		٩٢		٩١		٩٠		٨٩		النسبة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
٧,٥	٣	١٢,٥	٥	١٢,٥	٥	١٥	٦	١٢,٥	٥	٧,٥	٣	١	أقل من ١٠%	١
٥	١٤	٢٠	٨	٢٢,٥	٩	٥٢,٥	٥	١٥	٦	١٥	٦	٢	من ١٠% - ٢٠%	٢
١٠	٤	١٠	٣	١٢,٥	٥	١٠	٤	١٠	٢	٥	٧,٥	٣	من ٢١% - ٣٠%	٣
١٢,٥	٥	١٥	٦	٥	٢	٧,٥	٢	٥	٣	٧,٥	٢	٤	من ٣١% - ٤٠%	٤
٢,٥	١	٥	٢	٢,٥	١	٢,٥	٢	٥	٢	٥	١٠	٤	من ٤١% - ٥٠%	٥
٧,٥	٣	٧,٥	٣	٢,٥	١	٥	٢	٥	٢	٢,٥	١	١	من ٥١% - ٦٠%	٦
٧,٥	٣	٥	٢	١٠	٤	٢,٥	١	٥	٢	٢,٥	١	١	من ٦١% - ٧٠%	٧
-	-	٥	٢	٢,٥	١	٥	٢	٥	١	٢,٥	١	١	من ٧١% - ٨٠%	٨
٢,٥	١	٠	٠	٢,٥	١	٠	١	٢,٥	١	٠	٠	١	من ٨١% - ٩٠%	٩
٢,٥	١	٥	٢	٢,٥	١	٢,٥	١	٥	١	٢,٥	١	١	من ٩١% - ١٠٠%	١٠
٠	٠	١٢,٥	٥	٢٢,٥	٩	٢٧,٥	١٧	٤٢,٥	١٨	٤٧,٥	١٩	١٩	لا يشي	
١٢,٥	٥	٢,٥	١	٢,٥	١	٢,٥	١	٢,٥	١	٢,٥	١	١	لا حاجة	
%١٠٠	٤٠	%١٠٠	٤٠	%١٠٠	٤٠	%١٠٠	٤٠	%١٠٠	٤٠	%١٠٠	٤٠	٤٠	المجموع	



## ٢:١:٣ الخصائص الديمغرافية لصناعي القرار في الشركات الصناعية الغذائية الكبرى

شكّلت البيانات الديمغرافية في هذه الدراسة إحدى الركائز الأساسية التي اعتمد عليها في دراسة الخصائص الشخصية لصناع القرار سيما أن صُلِبَ هذه الدراسة منصب على مدى معرفتهم ورضاهم ومدى استخدامهم للسياسات الحكومية في مجال التصدير، وعليه فقد تم التركيز على الخصائص التالية: (العمر، والمنصب الإداري، والمستوى التعليمي، والتخصص، وسنوات الخبرة، واتقان اللغة). وفيما يلي استعراض لنتائج هذه الخصائص.

## ١. العمر:

يشير الجدول رقم (١٤) إلى أن مستويات العمر لصناع القرار في الشركات الصناعية الغذائية الأردنية المدروسة كانت تتراوح ما بين (٢٥-٦٠) سنة، وقد بلغ نسبة الذين تتراوح اعمارهم ما بين (٤٦-٥٠) سنة ٣٢,٥٪، وبين (٥٦-٦٠) سنة ١٧,٥٪، وما بين (٤١-٤٥) سنة و(٣٦-٤٠) سنة ١٠٪ على التوالي، في حين لم تزد نسبة الذين تقل اعمارهم على (٣٥) سنة فأقل عن ٢٠٪، والذين تزيد اعمارهم على (٦٠) سنة لم تتجاوز ٥٪. وبالتعليق على هذا الجدول يمكن القول أن صناع القرار في الشركات المدروسة في فئة متوسطة من العمر، وهذا ما كان متوقعا في هذه الدراسة.

## جدول رقم (١٤)

نتائج توزيع عينة الدراسة حسب أعمار مديري الشركات.

النسبة	التكرار	العمر
١٢,٥٪	٥	٢٥-٣٠
٧,٥٪	٣	٣١-٣٥
١٠٪	٤	٣٦-٤٠
١٠٪	٤	٤١-٤٥
٣٢,٥٪	١٣	٤٦-٥٠
١٧,٥٪	٧	٥١-٦٠
٥٪	٢	٦٠ فما فوق
٥٪	٢	لا إجابة
١٠٠٪	٤٠	المجموع

## ٢. المركز الوظيفي لمديري الشركات

أشارت البيانات في جدول رقم (١٥) إلى أن وظيفة مدير عام كصانع للقرار هي الأكثر ظهوراً في العينة المدروسة وقد بلغت ٣٧,٥% وتلتها نسبة وظيفة مدير التسويق حيث بلغت ١٧,٥%، ونائب المدير العام ١٥%. أما عن المناصب كرئيس القسم وإدارة الإنتاج فلم تبلغ أكثر من ١٢,٥%. هذا، وقد لوحظ على الشركات المدروسة أن رؤساء مجالس الإدارة ومالكي المؤسسات لا يتدخلون كثيراً في إدارة المؤسسة من حيث نظامها ومعاملاتها في المجال التصديري، فلم يبلغ عدد صناع القرار في المجال التصديري أكثر من ١٢,٥% كرؤساء مجالس الإدارة ومالكي المؤسسات، وهذا يتفق مع أدبيات الإدارة والتسويق الحديث حيث توضح أن مالكي المؤسسات الضخمة على الأغلب يبتعدون عن صناعة القرار ويتركون الأمور بيد المختصين في المجالات المختلفة أملاً في تحقيق أكبر قدر ممكن من التخصص في العمل المطلوب.

## جدول رقم (١٥)

نتائج توزيع عينة الدراسة حسب منصب المديرين.

النسبة%	التكرار	منصب
٣٧,٥%	١٥	المدير العام
١٥%	٦	نائب المدير العام
٧,٥%	٣	رئيس قسم
٥%	٢	إدارة وإنتاج
٧,٥%	٣	رئيس مجلس إدارة
١٧,٥%	٧	مدير تسويق (مبيعات)
٥%	٢	مالك المؤسسة
٥%	٢	مالك المؤسسة
٥%	٢	لا إجابة
١٠٠%	٤٠	المجموع

## ٣. التخصصات والمستويات التعليمية والخبرة لصناع القرار:

تشير البيانات الواردة في جدول رقم (١٦) إلى أن تخصصات ٤٥% من صناع القرار في المؤسسات المدروسة هي علوم اجتماعية وإنسانية، و ٢٥% علوم تطبيقية، و ٥% علوم بحتة.

وتبين أن ٢٠% بلا تخصص، وأن معظمهم كانوا كبار السن ويمتلكون خبرات طويلة، أما عن مستوياتهم التعليمية فيشير الجدول رقم (١٧) إلى أن ٥٥% من صناع القرار يحملون درجة البكالوريوس، و٢٥% منهم يحملون شهادات عليا في تخصصاتهم، ولم يبلغ عدد الذين يحملون دبلوم مجتمع فأقل أكثر من ١٠%. بمعنى أن الاتجاه نحو التخصص والتعليم أمر مأخوذ بالاعتبار في هذه الشركات، ولعل مبرر التركيز على هذين الجانبين في هذه الدراسة أن معظم بياناتها تركز على إدراك واستخدام السياسات الحكومية، وهذا يتطلب وعياً علمياً وتراكماً معرفياً بجدوى هذه السياسات.

ومما أكدته توقعات الدراسة في هذا المجال ما أشارت إليه بيانات جدول رقم (١٨)، هو أن ٤٥% من صناع القرار كان عدد سنوات خبراتهم من (١٠-٢٠) سنة و١٥% من (٢١-٣٠) سنة ومن (٣١-٤٠) سنة وصلت ١٠% وأقل من ١٠ سنوات ٢٥% مما يعطي انطباعاً أن صناع القرار في الشركات المدروسة لهم علاقة طويلة إلى حد ما بالسياسات الحكومية المتبعة، مما أعطى لهم مجالاً في الحكم على هذه السياسات وأثرها على توجيههم التصديري.

#### جدول رقم (١٦)

نتائج توزيع عينة الدراسة حسب التخصصات الجامعية للمديرين.

النسبة %	التكرار	التخصص
٤٥%	١٨	علوم اجتماعية وإنسانية
٢٥%	١٠	علوم تطبيقية
٥%	٢	علوم بحثية
٥%	٢	لا إجابة
٢٠%	٨	بلا تخصص
١٠٠%	٤٠	المجموع

ملاحظة:

العلوم الاجتماعية ضمت: علم النفس، التجارة، إدارة الأعمال، الاقتصاد، التسويق.

العلوم التطبيقية: النباتات الطبية، الهندسة (تخصصاتها كافة).

العلوم البحثية: المحاسبة، الكمبيوتر.

## جدول رقم (١٧)

نتائج توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
%١٠	٤	دبلوم مجتمع فأقل
%٥٥	٢٢	بكالوريوس
%٥	٢	دبلوم عال
%٢٥	١٠	دراسات عليا (ماجستير ودكتوراه)
%٥	٢	لا إجابة
%١٠٠	٤٠	المجموع

## جدول رقم (١٨)

نتائج توزيع عينة الدراسة حسب خبرات المدراء.

النسبة	التكرار	عدد سنوات الخبرة
%٢٥	١٠	أقل من ١٠ سنوات
٤٥%	١٨	من ١٠-٢٠
%١٥	٦	من ٢١-٣٠
%١٠	٤	من ٣١-٤٠
---	---	من ٤١ فما فوق
%٥	٢	لا إجابة
%١٠٠	٤٠	المجموع

## ٤. درجة اتقان اللغات:

تعتبر اللغة واتقانها من الوسائل الأساسية في الاتصال في المجال الإنساني والتسويقي بشكل خاص، فمعرفة صانع القرار بهذه اللغة يعني أنه قادر على ترويج بضاعته وإقناع الآخرين بجودة المنتج، سواء كان ذلك عن طريق المحادثة أم اتقان المراسلات التجارية

وغيرها من الأمور الضرورية لصانع القرار في مجال التصدير والاستيراد والصناعة، هذا وتشير البيانات في الجدول رقم (١٩) إلى أن ٩٢,٥% يتقنون اللغة الأكثر تداولاً في العالم وهي اللغة الانجليزية بينما لم تكن درجة الإلمام ببقية اللغات عالية ، فقد بلغت نسبة الذين يتقنون اللغة الفرنسية ١٢,٥% والألمانية ١٢,٥% والإيطالية ٥% فقط و٧,٥% يتقنون لغات أخرى كاليابانية والصينية.

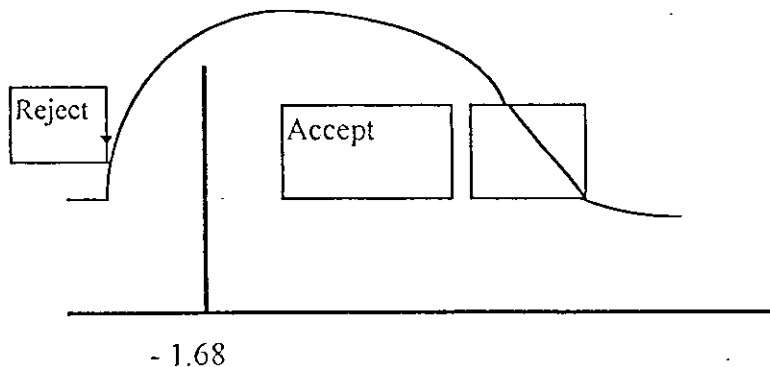
### جدول رقم (١٩)

نتائج توزيع عينة الدراسة حسب اللغات.

اللغة	نعم	لا	المجموع
	العدد	العدد	العدد
	%	%	%
الانجليزية	٣٧	٣	٤٠
الفرنسية	٥	٣٥	٤٠
الإيطالية	٢	٣٨	٤٠
الألمانية	٥	٣٥	٤٠
الأخرى	٣	٣٧	٤٠

٣:١:٣ السياسات الحكومية (الإجراءات ، الحوافز ، التسهيلات)

فيما يتعلق بالسياسات الحكومية (الإجراءات ، الحوافز ، التسهيلات ) تم عمل اختبار (T) للمقارنات الثنائية، وقد تم الاعتماد على متوسط معيار الاجابات المستخدمة، حيث كانت  $M \geq 2$  ويتم القبول اذا كانت (T) المحسوبة أقل من او تساوي (-١,٦٨)



- 1.68

وبالنظر الى النتائج في الجدول رقم (٢٠) يمكن استنتاج أنه تم رفض معظم المتغيرات حيث كانت قيمة (T) اقل من (١,٦٨-) إلا في بعض المتغيرات مثل الرضا عن الإجراءات الجمركية حيث كان الوسط الحسابي ٢,١١١ أي أعلى من ٢ وقيمة (T=0.75) أي في منطقة القبول، وكذلك الرضا عن إجراءات الضرائب حيث الوسط الحسابي ٢,٠٨٣٣ وقيمة (T=0.55).

أما بالنسبة لاستخدام تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص التسهيلات الائتمانية للمصدرين فقد كان الوسط الحسابي مساوياً (٢) وقيمة (T=0.000) ، وأما استخدام الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة فقد كان الوسط الحسابي = ٢,٢٥٧١ وقيمة (T=2.31)، وكذلك استخدام سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة كان الوسط الحسابي ٢,١٩٤٤ وقيمة (T = 1.75)، واستخدام الدراسات بخصوص قضايا التسويق الدولي كان الوسط الحسابي ٢,١٤٢٠ وقيمة (T=0.96) ، والرضا عن إعفاءات الحكومة على المواد الاساسية في عملية التصنيع كانت قيمة الوسط الحسابي ٢,٠٥٥ وقيمة (T=0.36) والمعرفة بالسلف التشجيعية للصادرات الوطنية التي يدعمها البنك المركزي كان الوسط الحسابي ٢,٣٧٨٤ وقيمة (T=2.90) مما يدل على قوة هذه المتغيرات، حيث كانت كل هذه المتغيرات واقعة في منطقة القبول أي أعلى من -١,٦٨ ويوجد هناك بعض المتغيرات أعلى من -١,٦٨ إلا أنها ليست بقوة المتغيرات السابقة مثل استخدام المعلومات التي توفرها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية، والمعرفة بالخدمات والتسهيلات التي تقدمها المنطقة الحرة، واستخدام سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ لدى أي بنك او شركة مالية جزءاً من قيمة الاعتمادات بالعملة الأجنبية وغيرها من المتغيرات حسب ما ورد في الجدول رقم (٢٠) .

## جدول رقم (٢٠)

نتائج اختبار (I) لمدى معرفة واستخدام والرضا عن السياسات التصديرية الحكومية

الرضا			الاستخدام			المعرفة			الفئة	البيان	رقم
P	T	قيمة T	P	T	قيمة T	P	T	قيمة T			
٠,٠٠٠٠	٤,١٠٠-	١,٤٨٥٧	٠,٠٠٠٠	٩,٠٠٠-	١,٢٥٠٠	٠,٠٠٠٠	٢٦,٥٠١-	١,٠٠٥١٣	إجراءات اخراج رخص التصدير وما تتضمنها من ضرائب	١	
٠,٠٠٠٠	٤,٠٧-	١,٥٢٧٨	٠,٠٠٠٠	٩,٦٣-	١,٢٢٢٢	٠,٠٠٠٠	١٣,١٨-	١,١٧٩٥	الإجراءات المواصلات والمقاييس	٢	
٠,٤٥٧	٠,٧٥	٢,١١١١	٠,٠٠٠٠	٩,٣١-	١,٢٢٨٦	٠,٠٠٠٠	١٣,٣١-	١,١٢٨٢	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	٣	
٠,٥٨٥	٠,٥٥	٢,٠٨٣٣	٠,٠٠٠٠	٨,١٢-	١,٢٥٠	٠,٠٠٠٠	١٠,٢٧-	١,٢١٠٥	إجراءات الضرائب	٤	
٠,٠٠٠٠	٤,٣١-	١,٥٨٨٢	٠,٠٠٠٦	٢,٩٦-	١,٦٧٦	٠,٠٠٠٠	٤,٣٣-	١,٥٢٧٨	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية	٥	
٠,٠٧٠	١,٨٨-	١,٧٨٧	١,٠٠٠٠	٠,٠٠٠	٢,٠٠٠	٠,٠٣٧	٢,١٨-	١,٧٣٥٣	تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص التسهيلات الائتمانية للمصدرين	٦	
٠,٠١٦	٢,٥٣-	١,٦٥٧١	٠,١٢٨	١,٥٦-	١,٨٠٥٦	٠,٠٠٠٥	٣,٥٥-	١,٦٣٨٩	المعاملات التي توفرها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية	٧	
٠,٠٠٠٠	٤,٥٨-	١,٥٠٠	٠,٠٠٥٨	١,٩٦-	١,٧٧١٤	٠,٠٠٠٠	٦,٣٧-	١,٣٧٨٤	الاتفاقيات التجارية التي تعقدتها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال مؤسسة تنمية الصناعات والمراكز التجارية الأردنية .	٨	
٠,٠٢٠	٢,٤٤-	١,٧٠٢٧	٠,٠١٤	٢,٥٨-	١,٧٠٢٧	٠,٠٠٠٠	١٢,١٣-	١,٢٠٥١	الإغراءات من رسوم الاستيراد والجمارك والضرائب حرية الانتقال الحر لرؤوس الأموال لخارج الأردن.	٩	

الرضا		الاستخدام		المعرفة		الفئة	الوصف	الترتيب		
P	T قيمة	وسط حسابي	P	T قيمة	وسط حسابي				P	T قيمة
٠,٠٠٣	٣,٢٥-	١,٥٨٣٣	٠,٠١٢	٢,٦٥-	١,٦٥٧١	٠,٠٠٠	٤,٧٤-	١,٤٣٢٤	١٠	سياسات الحكومة بالإعفاء من الضرائب على الأرباح المتأخرة من عملية التصدير .
٠,٠٠٠	٥,٢٦-	١,٤٥٧١	٠,٢٨٢	١,٠٩-	١,٨٤٨٥	٠,٥٥	٢,٩٢-	١,٥٨٣٣	١١	سياسات البنك المركزي للسماح للمصرفين بالاحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية جزء من قيمة الاعتمادات بالعملة الأجنبية .
٠,٠٠١	٣,٦٥-	١,٦٣٨٩	٠,٠٢٧	٢,٣١	٢,٢٥٧١	٠,٨١٢	٠,٢٤-	١,٩٧٢٢	١٢	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة .
٠,٠٠٠	٥,١٧-	١,٥٠٠٠	٠,٣٥٣	٠,٩٤-	١,٨٨٥٧	٠,٠٠٠	٤,٢٧-	١,٤٨٦٥	١٣	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة الصادرات الأردنية بأوراق النقد والمسكوكات الأجنبية .
٠,٠٠٠	٧,٦٥-	١,٢٧٧٨	٠,٠٠٣	٣,١٧-	١,٦٣٨٠	٠,٠٠٠	٧,٣٤-	١,٣٥٨	١٤	المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية
٠,٠٠٠	٤,٣٠-	١,٥٠٠٠	٠,٤٤٦	٠,٧٧-	١,٩١٦	٠,٠٠١	٣,٥٩-	١,٦٣١٦	١٥	المراكز التجارية الأردنية في الأسواق الخارجية .
٠,٣٥٣	٠,٩٤	١,٨٨٢٤	٠,٠٩٠	١,٧٥	٢,١٩٤٤	٠,٨١٢	٠,٢٤-	١,٩٧١٤	١٦	سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة .
٠,٠٠٠	٤,٣٣-	١,٥٢٧٨	٠,٢٥٧	١,١٥-	١,٨٦١١	٠,٠٤٨	٢,٠٤-	١,٧٦٣٢	١٧	مشاريع تطوير الصادرات التي تقوم بها مؤسسة تنمية الصادرات مع شركات استثمارية عالمية ومطابقة لرفع كفاءة بعض المصانع .
٠,١٤٧	١,٤٣-	١,٨٠٠٠	٠,٣٤٣	٠,٩٦	٢,١٤٢٠	٠,٥٥٦	٠,١٨-	١,٩٧٣٠	١٨	إعداد الدراسات تخصصاً للترويج الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين



الرضا			الاستخدام			المعرفة			الفئة	الوصف	الرقم
P	T <sup>1</sup> قيمة	وسط حسابي	P	T <sup>1</sup> قيمة	وسط حسابي	P	T <sup>1</sup> قيمة	وسط حسابي			
٠,٧٢٠	٠,٣٦	٢,٠٥٥٦	٠,٢٦٣	١,١٤-	١,٨٣٣٣	٠,٠٠٠	٣,٨٥-	١,٥١٢٨	إعطاءات الحكمة على العمل الأساسية في عملية التصنيع لغارات التصدير .	١٩	
٠,٦٦١	٠,٤٤-	١,٩٤٤٤	٠,٠٠٠	٤,٣٠	٢,٥٠٠	٠,٠٠٦	٢,٩٠	٢,٣٧٨٩	السلف التشغيلية للمصارف الوطنية التي يجمعها البنك المركزي . المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية المصارف لارات والمركز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن استناد وفود وتظيم زيارات الاسواق الخارجية .	٢٠	
٠,٠٠٢	٣,٣١-	١,٥٤٢٩	٠,٥٤٠	٠,٦٢-	٨١١٨	٠,٠٠٣	٣,٢٥-	١,٥٨٣٣	القائمة النورات والنورات لتطوير النورات التسويقية التصديرية .	٢٢	
٠,٠٠٠	٤,٠٤-	١,٥٤٠٥	٠,٤٩٩	٠,٦٨-	١,٩١٤٣	٠,٠١٦	٢,٥٢-	١,٦٦١٧			

## ٤:١:٣ المعوقات والمتطلبات التصديرية :

كانت جميع قيم T فيما يتعلق بالمتطلبات أعلى من ( -١,٦٨)، ولكن بالنظر الى المعوقات فقد كان العديد من قيم T أعلى من ( -١,٦٨) مثل: صعوبة تقديم تسهيلات ائتمانية للعملاء في الأسواق الخارجية، وصعوبة الحصول على تسهيلات من البنوك التجارية لغايات التصدير وأعلى قيمة لـ (T) كانت معوقات الاتصال بالأسواق بسبب اختلاف اللغات حيث كان الوسط الحسابي ٢,٦٠٣٥ وقيمة (T=5.84) ، وكذلك عدم القدرة على تقديم كفالة بنكية حسب تعليمات البنك المركزي ، وصعوبة الحصول على الكفاءات المدربة في مجال التسويق الدولي، وبعد الأسواق الخارجة المستهدفة، وصعوبة استرداد ائمان البضائع وغيرها من المتغيرات، ولكن ليس بالقوة نفسها مما يستدعي التركيز على هذه المتغيرات اكثر من غيرها كما يظهر في الجدولين رقم (٢١) و (٢٢) .

## جدول رقم (٢١)

## نتائج اختبار (T) للمتطلبات التصديرية

الفقرات	الوسط الحسابي	قيمة T	P
١ دعم عمليات البحث والتطوير في الشركات على مستوى خاص	١,١٥٧٩	-١١,٨٩	٠,٠٠٠
٢ ضرورة تطوير الإجراءات وازالة التعقيدات الإدارية المتعلقة بالتصدير .	١,٠٠٠	*	*
٣ دعم الحكومة للزيارات للأسواق الدولية	١,٢٨٩٥	-٧,١٧	٠,٠٠٠
٤ تحسين الحكومة لعلاقتها مع الدول الميمنة	١,٠٧٨٩	-١٥,٨٢	٠,٠٠٠
٥ معلومات كافية عن الأسواق الخارجية باستمرار	١,٠٧٨٩	-١٥,٨٢	٠,٠٠٠
٦ توفير برامج تدريبية للعاملين في مجالات التصدير ممولة من قبل الحكومة .	١,٥٢٠٣	-٤,٠٢	٠,٠٠٠
٧ زيادة المشاركة في المعارض التجارية الدولية	١,٤٢١١	-٤,٩٥	٠,٠٠٠
٨ المساعدة في توفير المواد الخام للصناعة الغذائية الأردنية .	١,١٨٤٢	-٨,٩٤	٠,٠٠٠

P	قيمة T	الوسط الحسابي	الفقرات	
٠,٠٠٠	٨,٤٠-	١,٢٤٣٢	تحسين ظروف التسييلات الائتمانية في البنوك المحلية .	٩
٠,٠٠٠	٩,٠٣-	١,٢٦٣٢	تخطيط الحملات الاعلامية في الأسواق الخارجية .	١٠
٠,٠٠٠	٥,٤٦-	١,٣٦٨٤	زيادة الاتفاقات الخارجية الحكومية وتحسين ظروفها	١١
٠,٠٠٣	٣,٢٠-	١,٥٥٢٦	توفير مزيد من الضمانات للصادرات ضد مخاطر عدم الدفع في الأسواق الخارجية .	١٢
٠,٠١٤	٢,٥٩-	١,٦٥٧٩	زيادة عدد المراكز التجارية في الأسواق الخارجية .	١٣
٠,١١٨	١,٦٠-	١,٧٦٣٢	الحصول على وسائل نقل عامة افضل لنقل البضائع.	١٤
٠,٠٠٠	١٠,٩٩-	١,١٥٧٩	اقامة لجان مشتركة بين القطاعين العام والخاص لحل المشكلات العالقة .	١٥
٠,٠٠٠	١٧,٧٣-	١,١٠٥٣	توفير متابعة مستمرة للتطور في الدول وتحسين التشريعات على اثرها .	١٦

جدول (٢٢)

نتائج اختبار (T) للمعوقات التصديرية

P	قيمة T	الوسط الحسابي	الفقرات	
٠,٤٤٦	٠,٧٧	٢,٠٧٥٦	صعوبة تقديم تسييلات ائتمانية للعملاء في الأسواق الخارجية .	١
٠,٨٣١	٠,٢٥	٢,٠٢٧٠	صعوبة الحصول على تسييلات من البنوك المحلية لغايات التصدير	٢
٠,٠٠٠	٥,٨٤	٢,٦٠١٥٣	معوقات الاتصال بالأسواق بسبب اختلاف اللغات.	٣
٠,٢٠٥	١,٢٩	٢,١٥٧٩	تعقيد إجراءات الشحن الخارجي	٤
٠,٠١٢	٢,٦٣-	١,٦٨٤٢	طول إجراءات الجمارك الأردنية فيما يتعلق بالتصدير	٥
٠,٠٠٠	٤,٧٦	٠,٥٠٠	عدم القدرة على تقديم كفالة بنكية حسب تعليمات البنك المركزي .	٦

P	قيمة T	الوسط الحسابي	الفقرات
٠,٠٠٠	٤,٤٨-	١,٥٠٠٠	٧ عدم القدرة على الدخول للأسواق الخارجية بسبب قوة المنافسة .
١,٠٠	٠,٠٠	٢,٠٠٠	٨ صعوبة الحصول على الكفاءات المدربة في مجال التسويق الدولي من السوق المحلي .
٠,١٨١	١,٣٦-	١,٨١٥٨	٩ قلة المعلومات عن الأسواق الخارجية
٠,٠٠٤	٣,٠٣-	١,٦٣١٦	١٠ المشكلات السياسية التي تعيق عملية التصدير
٠,٠٣٧	٢,١٦-	١,٧٦٣٢	١١ عدم القدرة على بناء شبكات توزيع للأسواق الخارجية .
٠,٠٧٣	١,٨٥	٢,٢١٦٢	١٢ صعوبة الحصول على عقود تصديرية ..
٠,١٤٦	١,٤٨	٢,٢١٦٢	١٣ بُعد الأسواق الخارجية المستهدفة .
٠,٠٠٠	٤,٨٨	٢,٤٨٦٥	١٤ صعوبة استرداد ائمان البضائع المباعة في الأسواق الخارجية
٠,٠٠٥	٢,٩٩-	١,٦٤٨٦	١٥ طول المعاملات والوثائق المطلوبة للتصدير
٠,٥٢٠	٠,٦٥-	١,٩١٨٩	١٦ صعوبة الشروط في الاتفاقات التجارية المبرمة من قبل الحكومة .
٠,١٨١	١,٣٦-	١,٨١٠٨	١٧ عدم تعاون الموظفين الحكوميين في تسهيل المعاملات التصديرية .

### ٢:٣ تحليل واختبار الفرضيات

لأختبار فرضيات الدراسة تم احتساب قيمة (F) وقيمة (F) المعنوية (F. Sig) على مستوى معنويه ٠,٠٥ ومستوى ثقته ٠,٩٥ وذلك لأختبار الفرضيتين الأولى والثانية .  
الفرضية الأولى الأساسية\*

HO<sub>1</sub> : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين معدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية ومدى معرفه

\* راجع ملحق رقم (١) جداول من (١-١٥) حيث يظهر فيها التكرارات وتوزيع إجراءات وحوافز وتسييلات الحكومة على مدة الرضا والمعرفة والاستخدام بشكل مستقل .

والأستخدام والرضا عن السياسات الحكومية التصديرية (الإجراءات ، الحوافز، التسهيلات) " .

لقد تم تقسيم هذه الفرضية الأساسية الأولى الى تسع فرضيات فرعية على النحو التالي:

١- الفرضيات الفرعية ذات العلاقة بالمعرفة

الفرضية الفرعية الأولى :

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المعرفة بالأجراءات التصديرية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية"

وقد أظهرت نتائج الأختبار كما هي ملخصة بجدول رقم (٢٣) ان ف الاحتماليه كانت اكبر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥

### جدول (٢٣)

نتائج تحليل التباين لمدى معرفة صناع القرار للأجراءات الحكومية في مجال التصدير

نوع السياسات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	F. Sig
الإجراءات	٣٠٣٨,٨٠٥	٨	٣٧٩,٨٥١	٠,٦١٧	٠,٧٥٥

مستوى دلالة  $\alpha$  ٠,٠٥

وبناء عليه فقد تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مدى معرفة صناع القرار بالأجراءات الحكومية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية . وهذا قد يعني ان المعرفة بالإجراءات التصديرية ليست ذات أهمية في التأثير على معدل التوجه التصديري للمنشآت الغذائية .

إن درجة إدراك متخذي القرارات للإجراءات الحكومية التصديرية قد لا يفسر الاختلاف في معدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية، وذلك كون هذه الإجراءات لابد من اتباعها والالتزام بها.

وقد تبين أن صناع القرار يختلفون في مدى معرفتهم لتلك الإجراءات، حيث كان معظم صناع القرار يعرفون تلك الإجراءات معرفة يمكن القول إنها جيدة ، ولكن درجة إدراك متخذي القرارات للإجراءات الحكومية التصديرية قد لا يفسر الاختلاف في معدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية وذلك كون هذه الإجراءات لابد من اتباعها والالتزام بها .

الفرضية الفرعية الثانية :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين معرفة الحوافز التصديرية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية" وكما أظهرت نتائج الاختبار كما هي ملخصة بجدول رقم (٢٤) فإن قيمة ف الاحتمالية أكبر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥

جدول (٢٤)

نتائج تحليل التباين لمدى معرفة صناع القرار للحوافز الحكومية في مجال التصدير

نوع السياسات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	F. Sig
الحوافز	٩٤٢٢,٦٠٧	١١	٨٥٦,٦٠١	٢,٠٩٨	٠,٠٧٥

مستوى دلالة  $\alpha$  ٠,٠٥

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مدى معرفة صناع القرار بالحوافز التصديرية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الغذائية المصدرة. مما قد يعني أن المعرفة بالحوافز ايضا ليست ذات أهمية في التأثير على معدل التوجه التصديري أو أن إدراك هذه الحوافز ليس كافياً في تفسير الاختلاف في درجة التوجه التصديري .

وعلى الرغم من أن معرفة الحوافز التصديرية لا تؤثر بشكل كلي على معدل التوجه التصديري ، إلا أن معرفة بعض هذه الحوافز بشكل منفصل يؤثر على معدل التوجه التصديري مثل معرفة صناع القرار بسياسة البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ لدى أي بنك او شركة مالية بجزء من قيمة الاعتمادات بالعملة الأجنبية.

الفرضية الفرعية الثالثة :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المعرفة بالتسهيلات التصديرية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية" وقد أظهرت نتائج الاختبار كما هي ملخصة بجدول رقم (٨) ان قيمة ف الاحتمالية أصغر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥

### جدول (٢٥)

نتائج تحليل التباين لمدى معرفة صناع القرار بالتسهيلات الحكومية في مجال التصدير

نوع السياسات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	F. Sig
التسهيلات	١٦١١٨,٤٤٢	٢٢	٧٣٢,٦٥٢	٦,٧٥٣٨	٠,٠٠٣

مستوى دلالة  $\alpha$  ٠,٠٥

مما قد يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مدى معرفة صناع القرار بالتسهيلات التصديرية الحكومية ومعدل توجههم التصديري .

وهذا يشير الى أن المعرفة بالتسهيلات الحكومية لها أهميتها في التأثير على معدل التوجه التصديري بشكل كلي . ولكن هناك بعض السياسات تأثيرها أقوى من أخرى، ومنها معرفة الاتفاقات التجارية، والمعارض التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات، واعداد الدراسات بخصوص قضايا التسويق الدولي، والغاء الجمارك عن المواد الاساسية الضرورية لعملية التصنيع لغايات التصدير، وكذلك السلف التشجيعية للصادرات الوطنية التي يدعمها البنك المركزي والتي يجدر أخذها بالاعتبار، وذلك بسبب قوة تأثيرها على دعم معدل التوجه التصديري وبالتالي تنشيط حركة الصادرات.

#### ٢- الفرضيات الفرعية ذات العلاقة بالأستخدام

##### الفرضية الفرعية الأولى :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين استخدام الإجراءات التصديرية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية"

ولأختبار هذه الفرضية تم توظيف اختبار ف ولكن لم يتمكن جهاز الحاسوب من حساب "ف" الاحتمالية للعلاقة ما بين الاستخدام والإجراءات الحكومية في مجال التصدير، لأسباب تتعلق بتشابه معظم صناع القرار في الأستخدام، وانحصارهم في فئة واحدة، وعليه مالت بيانات الدراسة الى قبول الفرضية العدمية، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مدى استخدام صناع القرار للإجراءات التصديرية ومعدل التوجه التصديري لهم .

### الفرضية الفرعية الثانية :

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين استخدام الحوافز التصديرية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية"  
وبالنظر الى نتائج الاختبار كما هي ملخصة بالجدول رقم (٢٦) تبين أن قيمة ف الإتماليه أصغر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥

#### جدول (٢٦)

نتائج تحليل التباين لمدى استخدام صناع القرار للحوافز الحكومية في مجال التصدير

F. Sig	قيمة "F"	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	نوع السياسات
٠,٠١٠	٣,٥٧١	١٠٣٩,٨٠٨	١٢	١٢٤٤٧,٦٩١	الحوافز

مستوى دلالة  $\alpha$  ٠,٠٥

وبناء عليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مدى استخدام صناع القرار للحوافز التصديرية الحكومية ومعدل التوجه التصديري لهم. مما قد يعني ان استخدام الحوافز التصديرية تأثيراً ايجابياً على زيادة معدل التوجه التصديري .

وأظهرت النتائج ان هناك بعض المتغيرات كان تأثيرها الأقوى ؛ مثل: استخدام حوافز الإعفاءات من رسوم الاستيراد والجمارك، والمراكز التجارية في الأسواق الخارجية، كذلك سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة ، مما يستدعي التركيز عليها والاهتمام بها، نظراً لتأثيرها الايجابي على معدل التوجه التصديري .

### الفرضية الفرعية الثالثة :

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين استخدام صناع القرار للتسهيلات التصديرية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية"  
وقد أظهرت نتائج الاختبار كما هي ملخصة بجدول رقم (٢٧) أن قيمة ف الاحتماليه اكبر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥



## جدول (٢٧)

نتائج تحليل التباين لمدى استخدام صناع القرار للتسهيلات الحكومية في مجال التصدير

F. Sig	قيمة "F"	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	نوع السياسات
٠,١٢١	٢,٦٥٥٨	٦٣٨,٤١٧	٢٢	١٤٠٤٥,١٨٨	التسهيلات

مستوى دلالة  $\alpha$  ٠,٠٥

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين استخدام صناع القرار للتسهيلات التصديرية الحكومية ومعدل توجههم التصديري .

وهذا قد يعني أن استخدام صناع القرار للتسهيلات لا يؤثر كثيرا في معدل التوجه التصديري، أو ربما أن هذه التسهيلات ليست كافية في صنع الاختلاف في معدلات التوجه التصديري .

لكن استخدام صناع القرار لتسهيل الإعفاءات الحكومية على المواد الأساسية للتصنيع أظهر تأثيراً قوياً على معدل التوجه التصديري .

## ٣- الفرضيات الفرعية ذات العلاقة بالرضا

الفرضية الفرعية الأولى :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين رضا صناع القرار عن الإجراءات التصديرية الحكومية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية " وقد أظهرت نتائج الاختبار كما هي ملخصة بجدول رقم (٢٨) على ان قيمة ف الاحتماليه اكبر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥

## جدول (٢٨)

نتائج تحليل التباين لمدى رضا صناع القرار عن الإجراءات الحكومية في مجال التصدير

F. Sig	قيمة "F"	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	نوع السياسات
٠,١٣٠	١,٧٩٨	٨٢٠,٥٩٤	١٠	٨٢٠٥,٤٣٩	الإجراءات

مستوى دلالة  $\alpha$  ٠,٠٥

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مدى رضا صناع القرار عن الإجراءات التصديرية الحكومية ومعدل التوجه التصديري لهم . مما قد يعني أن رضا صناع القرار عن الإجراءات ليست بذات أهمية في التأثير على معدل التوجه التصديري وذلك كون هذه الشركات قد اعتادت عليها . ولكن أشارت النتائج إلى أن الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير وإجراءات الضرائب هي أكثر الإجراءات التي عبر صناع القرار عن عدم رضاهم عنها، فضلاً عن إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية ؛ حيث كانت لكل شركة من الشركات ظروف خاصة خلال الخمس سنوات الماضية. وقد تبين أن مدى الرضا عن الإجراءات الجمركية والضرائب تؤثر في اختلاف معدل التوجه التصديري.

### الفرضية الفرعية الثانية :

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين رضا صناع القرار عن الحوافز التصديرية الحكومية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية" وقد أظهرت نتائج الاختبار كما هي ملخصة بجدول رقم (٢٩) أن قيمة ف الإحتماليه أصغر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ .

### جدول (٢٩)

نتائج تحليل التباين لمدى رضا صناع القرار عن الحوافز الحكومية في مجال التصدير

F: Sig	قيمة "F"	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	نوع السياسات
٠,٠٣١	٢,٧٣٣	٩٠٩,٨٢١	١٢	١٠٩١٧,٨٤٧	الحوافز

مستوى دلالة  $\alpha$  ٠,٠٥

وبناء عليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرض البديل القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مدى رضا صناع القرار عن الحوافز التصديرية ومعدل توجههم التصديري للمنشآت الصناعية ، وهذا قد يكون منطقياً ، حيث إن الرضا من المحتمل أن يكون له علاقة بالاستخدام . أي أن الرضا عن الحوافز التصديرية له أهميته في التأثير على معدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية .

وقد تبين أن حافزي الإعفاء من رسوم الاستيراد وسياسة الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة هي الأكثر تأثيراً .

الفرضية الفرعية الثالثة :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين رضا صناع القرار عن التسهيلات التصديرية الحكومية ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية" وقد أظهرت نتائج الاختبار كما هي ملخصة بجدول رقم (٣٠) أن قيمة F الاحتمالية اكبر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥

**جدول (٣٠)**

نتائج تحليل التباين لمدى رضا صناع القرار عن التسهيلات الحكومية في مجال التصدير

F. Sig	قيمة "F"	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	نوع السياسات
٠,٢٦٢	١,٦٦٢	٦٠٥,٣٤٦	٢٢	١١٣٣١٧,٦٢١	التسهيلات

مستوى دلالة  $\alpha$  ٠,٠٥

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين مدى رضا صناع القرار عن التسهيلات التصديرية ومعدل التوجه التصديري .

أي أن الرضا عن التسهيلات ليس بذي أهمية في التأثير على معدل التوجه التصديري، وهذا قد يؤكد أن التسهيلات التي تقدمها الحكومة الأردنية وإما أن تكون غير كافية أو توجد صعوبة في الاستفادة منها .

ولكن رضاهم عن الاتفاقات التجارية التي تعقدتها الحكومة مع الدول الخارجية وكذلك المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات أثر على معدل التوجه التصديري مما يؤكد على أهمية هذه العوامل ويجدر بالحكومة التركيز عليها .

الفرضية الثانية الأساسية:

HO<sub>2</sub> : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين معدل التوجه التصديري للمنشآت وبين نوعية المعوقات والمتطلبات التصديرية" وقد تم تقسيم هذه الفرضية الى قسمين، الأول: يتعلق بالمتطلبات والثاني: بالمعوقات .

١- الفرضيات الفرعية ذات العلاقة بالمتطلبات

الفرضية الفرعية الأولى

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين متطلبات البحث والتدريب ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية" وقد أظهرت النتائج كما هي ملخصة بجدول رقم (٣١) أن قيمة ف الاحتمالية أكبر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ .

جدول (٣١)

نتائج تحليل التباين لمتطلبات البحث والتدريب في الشركات الغذائية

متطلبات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	F. Sig
البحث والتدريب	٢٣٣٢,٤٧٨	٥	٤٦٦,٤٩٦	٠,٧٧٧	٠,٥٧٤

مستوى دلالة  $\alpha$  ٠,٠٥

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين متطلبات البحث والتدريب ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية .

الفرضية الفرعية الثانية:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين متطلبات الإجراءات ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية" وقد أظهرت نتائج الاختبار كما هي ملخصة بجدول رقم (٣٢) أن ف الاحتماليه أكبر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ .

\* راجع ملحق رقم (١) جداول رقم (١٦-٢٢) حيث تظهر فيها التكرارات وتوزيع مجموع المعوقات والمتطلبات التصديرية بشكل مستقل .

## جدول (٣٢)

نتائج تحليل التباين لمتطلبات الإجراءات في المنشآت الغذائية

متطلبات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	F. Sig
إجراءات	٨٢٠,١٥٨	٤	٢٠٥,٠٣٩	٠,٣٢٥	٠,٨٥٩

مستوى دلالة  $\alpha = ٠,٠٥$ 

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين متطلبات الإجراءات ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية .  
الفرضية الفرعية الثالثة :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات العلاقات ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية الأردنية"

وقد أظهرت نتائج الاختبار كما هي ملخصة بجدول رقم (٣٣) أن قيمة ف الاحتماليه أكبر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥

## جدول (٣٣)

نتائج تحليل التباين لمتطلبات العلاقات في المنشآت الغذائية

متطلبات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	F. Sig
العلاقات	٣٦١٤,٦٨٠	٦	٦٠٢,٤٤٧	١,٠٤٨	٠,٤١٧

مستوى دلالة  $\alpha = ٠,٠٥$ 

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين متطلبات العلاقات ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية. ولكن بأخذ المتطلبات بشكل كلي ، أشارت النتائج إلى أن أهم المتطلبات التي وجد معظم صناع القرار ضرورة التركيز عليها كانت: البحث والتطوير، ووجود المعلومات الكافية، وتحسين العلاقات السياسية، وازالة التعقيد الإداري، وتوفير المواد الخام، وزيادة التنسيق بين القطاع العام والخاص، والمتابعة المستمرة للسوق الدولي. علماً بأن بقية المتطلبات كانت ضرورية ولكن ليس بمستوى المتطلبات السابقة ، ولكن تلك المتطلبات قد لا تؤثر على معدل التوجه التصديري، لكن تساعد في زيادة التصدير. والتوجه التصديري قائم، وتحقيق تلك المتطلبات قد يزيد من معدل التوجه التصديري زيادة طردية أكثر منها زيادة عكسية .

هناك مبرر آخر لعدم وجود علاقة هو أن كل الشركات المدروسة مصدره ولا توجد شركات لا تقوم بالتصدير تحتاج الى نوعية خاصة من المتطلبات، وبغض النظر عن وجود علاقة إحصائية او عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ترى الدراسة أن الاختلافات ما بين قطاع الصناعات الغذائية في نوعية المتطلبات غير وارد ، فكل القطاع يحتاج الى نوع محدد من المتطلبات أهمها تقليل التعقيد الإداري، وزيادة المعلومات للشركات بشكل عام والعاملين في القطاع بشكل خاص، وزيادة المعلومات من خلال التدريب والاعداد للتعامل مع الأسواق الدولية.

## ٢- الفرضيات الفرعية ذات العلاقة بالمعوقات

### الفرضية الفرعية الأولى

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات الاداريه ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية"

وقد أظهرت النتائج كما هي ملخصة بجدول رقم (٣٤) أن قيمة ف الاحتماليه أكبر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥

### جدول (٣٤)

#### نتائج تحليل التباين للمعوقات الإدارية في المنشآت الغذائية

المعوقات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	F. Sig
معوقات إدارية	٨٦٤١,٨٠٢	٢٠	٤٣٢,٠٩٠	٠,٤٥٥	٠,٩٣٠

مستوى دلالة  $\alpha$  ٠,٠٥

مما يعني قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المعوقات الاداريه ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية ، ولكن المعوقات الإدارية قد يكون لها تأثير سلبي على حجم التوجه التصديري .

### الفرضية الفرعية الثانية :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المعوقات الماليه ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الصناعية الغذائية"

وقد أظهرت نتائج الاختبار كما هي ملخصة بجدول رقم (٣٥) أن قيمة ف الاحتمالية أصغر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥

### جدول (٣٥)

#### نتائج تحليل التباين للمعوقات المالية في المنشآت الغذائية

F. Sig	قيمة "F"	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	المعوقات
٠,٠٠٥	٣,٨٦٧	١٣٤٤,٣٥٦	٤	١٠٧٥٤,٨٥١	معوقات مالية

مستوى دلالة  $\alpha$  ٠,٠٥

وبناء عليه تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين المعوقات الماليه ومعدل التوجه التصديري للمنشآت الغذائية . وهذا يعني أن المعوقات المالية للمنشآت الصناعية الغذائية تلعب دوراً مهماً في زيادة حجم توجهها التصديري، وخصوصاً ان هذه المنشآت ذات طبيعة صغيرة الحجم .

ان المعوقات التصديرية هي أحد أهم العوامل في تحديد معدل التوجه التصديري للشركة ، وقد بينت الدراسة أن المشكلات الإدارية هي الأكثر ظهوراً كنوع من المعوقات، وخصوصاً في طول الإجراءات وعدم تعاون الموظفين؛ فضلاً عن المشكلات السياسية عامة التي تعيق عملية التصدير . أما فيما يتعلق بتلك المعلومات فقد أشارت النتائج إلى ان (٤٢,٥٪) من صناع القرار يرون أنهم لا يملكون معلومات كافية عن الأسواق الخارجية. وعلى الرغم من أنها أكثر المعوقات ظهوراً حسب رأي صناع القرار إلا أنها لم تؤثر على معدل التوجه التصديري ، والسبب في ذلك أن الاحصاءات المأخوذة من تلك الشركات احصاءات لسنوات عدة، بمعنى أن المعوقات حاصلة لكن التصدير حاصل. وفي نهاية المطاف تم التكيف مع تلك المعوقات .

اما المعوقات المالية ، فقد كان تأثيرها قوياً جداً ، وبخاصة عائق الحصول على عقود تصديرية ، وصعوبة استرداد أثمان البضائع من الأسواق الخارجية .

#### الفرضية الثالثة الأساسية\* :

$H_{O3}$  "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديمغرافية (العمر، والمستوى التعليمي، والخبرة الصناعية) لصناع القرار ومستوى رضاهم واستخدامهم ومعرفتهم بالسياسات التصديرية الحكومية"

\* راجع ملحق رقم (١) جداول رقم (٢٣-٤٩) تبين توزيع العلاقة ما بين العمر ، والمستوى التعليمي والخبرة في مجال الصناعة مع مدى المعرفة والرضا والاستخدام بشكل مستقل .

وقد تم تقسيم هذه الفرضية الى تسع فرضيات فرعية :

ولاختبار هذه الفرضيات تم توظيف اختبار ( $X^2$ ) لقياس العلاقة ما بين العمر والمستوى التعليمي والخبرة الصناعية ومدى المعرفة والاستخدام والرضا عن السياسات الحكومية التصديرية.

أولاً :- العمر :

#### الفرضية الفرعية الأولى :

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر ومدى معرفة الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية".

وقد أظهرت نتائج الاختبار كما هي ملخصة بجدول رقم (٣٦) أن مستوى دلالة كاي أكبر عند مستوى دلالة ٠,٠٥

#### جدول رقم (٣٦)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين العمر ومدى معرفة صناعات القرار بالسياسات التصديرية

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / المعرفة	2.90278	1	.08843
الحوافز / المعرفة	2.90979	2	.23342
التسهيلات / المعرفة	1.63131	2	.44255

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر ومدى معرفة صناعات القرار للإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية. وهذا قد يعني أن الفئة العمرية لمتخذي القرارات ليست ذات أهمية في مدى إدراكهم للسياسات الحكومية .

#### الفرضية الفرعية الثانية :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر ومدى استخدام صناعات القرار للإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية".

وقد أظهرت نتائج اختبار ( $X^2$ ) كما هي ملخصة بجدول رقم (٣٧) أن مستوى دلالة كاي أكبر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥



## جدول رقم (٣٧)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين العمر ومدى استخدام صناع القرار للسياسات التصديرية

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / الاستخدام	1.85806	2	.39494
الحوافز / الاستخدام	.02939	2	.98541
التسهيلات / الاستخدام	.34286	2	.84246

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديل القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر ومدى استخدام صناع القرار للإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية.

الفرضية الفرعية الثالثة :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر ومدى رضا صناع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية ."

حيث أظهرت النتائج هنا كما هي ملخصة بجدول رقم (٣٨) أن مستوى دلالة كاي أكبر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ ،

## جدول رقم (٣٨)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين العمر ومدى رضا صناع القرار عن السياسات التصديرية

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / الرضا	.64688	2	.72366
الحوافز / الرضا	1.10932	2	.57427
التسهيلات / الرضا	1.13530	2	.56684

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر ومدى رضا صناع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية.

لقد اتسمت العينة المدروسة لصناع القرار بتوسط أعمارهم، حيث تراوحت ما بين (٤٠-٥٠) سنة . ومن خلال النتائج السابقة ، تبين أن الاختلاف بمستوى الاعمار لا يؤثر على معرفة الإجراءات التصديرية، اما فيما يتعلق بمعرفة الحوافز والتسهيلات فهي بشكل كلي لا تؤثر باستثناء حافز المراكز التجارية في الأسواق الخارجية ،

والمعرفة بتسهيلات المعارض التجارية، فهناك علاقة بينها وبين اختلاف الفئات العمرية لصناع القرار. أما الاستخدام، فهناك علاقة ما بين استخدام اجراء المواصفات والمقاييس واستخدام حافز المراكز التجارية فهناك اختلاف في استخدامهم لها تبعاً للاختلاف بالفئات العمرية. واخيراً الرضا فهناك علاقة ما بين الرضا عن إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية والرضا عن حافز سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة، والرضا عن تسهيل المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية والتي اختلف رضا صناع القرار عنها تبعاً لاختلاف الفئات العمرية.

أما بقية الإجراءات والحوافز والتسهيلات فلا توجد هناك فروق في مدى معرفتهم واستخدامهم ورضاهم عنها تعزى الى الاختلاف بالفئات العمرية.

ثانياً: المستوى التعليمي

الفرضية الفرعية الأولى:

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي ومدى معرفة صناع القرار بالاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية "

وقد أظهرت نتائج الاختبار كما هي ملخصة بجدول رقم (٣٩) أن مستوى دلالة كاي أصغر عند مستوى الدلالة ٠,٥, فيما يتعلق بالاجراءات، وأن مستوى الدلالة أكبر عند مستوى الدلالة ٠,٥, فيما يتعلق بالحوافز والتسهيلات.

جدول رقم (٣٩)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين المستوى التعليمي ومدى معرفة صناع القرار بالسياسات التصديرية

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / المعرفة	4.57407	1	.03246
الحوافز / المعرفة	.90316	2	.63662
التسهيلات / المعرفة	2.43590	2	.29584

وبناء عليه تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة بين المستوى التعليمي ومدى معرفة صناعات القرار بالاجراءات التصديرية الحكومية. وكذلك تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي ومدى معرفة صناعات القرار بالحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية. وهذا قد يكون منطقياً حيث إن المستوى التعليمي دوراً مهماً في درجة المعرفة بالسياسات الحكومية الممكنة .

#### الفرضية الفرعية الثانية :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي ومدى استخدام صناعات القرار للاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية " .

وقد أظهرت نتائج اختبار ( $X^2$ ) كما هي ملخصة بجدول رقم (٤٠) أن مستوى دلالة كاي اكبر عند مستوى الدلالة ٠,٥ ,

#### جدول رقم (٤٠)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين المستوى التعليمي ومدى استخدام صناعات القرار للسياسات التصديرية

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / الاستخدام	4.07507 <sup>a</sup>	2	.13035
الحوافز / الاستخدام	.29548	2	.86266
التسهيلات / الاستخدام	2.22545	2	.32866

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرض البديل القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي ومدى استخدام صناعات القرار للاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية. أي أن المستوى التعليمي ليس مهماً في درجة استخدام المنشآت الصناعية لتلك السياسات .

#### الفرضية الفرعية الثالثة :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي ومدى رضا صناعات القرار للإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية " .

وقد أظهرت نتائج اختبار ( $X^2$ ) كما هي ملخصة بجدول رقم (٤١) أن مستوى دلالة كاي اكبر عند مستوى الدلالة ٠,٥ ,

## جدول رقم (٤١)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين المستوى التعليمي ومدى رضا صناع القرار للسياسات التصديرية

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / الرضا	.06784	2	.96665
الحوافز / الرضا	2.63672	2	.26757
التسهيلات / الرضا	1.2592	2	.93992

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرض البديل القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي ومدى رضا صناع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية.

وهنا اتسمت الفئة المدروسة لصناع القرار بارتفاع مستواهم التعليمي وحصولهم على درجات علمية مختلفة . كما لوحظ من النتائج أن جميع المتغيرات لا تؤثر بشكل كلي الا فيما يتعلق ببعض التسهيلات، فقد أشارت النتائج الى أن صناع القرار يختلفون في مدى معرفتهم بالاتفاقات التجارية التي تعقدها الحكومة مع الدول الخارجية . والمعرفة بالمعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية عن الأسواق الخارجية ، ويختلفون ايضاً في مدى رضاهم عن تسهيل الاتفاقات التجارية والمعارض التجارية اختلافات تعزى الى الاختلافات في المستويات التعليمية .

ثالثاً : الخبرة الصناعية :

#### الفرضية الفرعية الأولى

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة الصناعية لصناع القرار ومدى معرفتهم بالإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية "

وقد أظهرت نتائج الاختبار كما هي ملخصة بجدول رقم (٤٢) أن مستوى دلالة كاي اكبر عند مستوى الدلالة ٠,٥ ،

## جدول رقم (٤٢)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين الخبرة الصناعية ومدى معرفة صناع القرار للسياسات التصديرية

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / المعرفة	3.58973	2	.16615
الحوافز / المعرفة	4.94390	4	.29310
التسهيلات / المعرفة	2.03045	4	.73016

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة بين الخبرة الصناعية ومدى معرفة صناع القرار بالاجراءات التصديرية الحكومية. أي أن درجة الخبرة قد لا يكون لها تأثير في مدى إدراك متخذي القرارات للسياسات الحكومية وهذا أمر منطقي حيث ان المنشآت سواء ذات الخبرة القليلة أم الكثيرة ملتزمة باتباع هذه الإجراءات .

#### الفرضية الفرعية الثانية :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة الصناعية ومدى استخدام صناع القرار للاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية ".  
وقد أظهرت نتائج اختبار ( $X^2$ ) كما هي ملخصة بجدول رقم (٤٣) أن مستوى دلالة كاي اكبر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ ,

#### جدول رقم (٤٣)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين الخبرة الصناعية ومدى استخدام صناع القرار للسياسات التصديرية.

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / الاستخدام	4.19048	4	.38084
الحوافز / الاستخدام	1.34310	4	.85402
التسهيلات / الاستخدام	3.01169	4	.5532

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرض البديل القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة الصناعية ومدى استخدام صناع القرار للاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية.

#### الفرضية الفرعية الثالثة :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة الصناعية ومدى رضا صناع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية ".  
وقد أظهرت نتائج اختبار ( $X^2$ ) كما هي ملخصة بجدول رقم (٤٤) أن مستوى دلالة كاي اكبر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥ ,

### جدول رقم (٤٤)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين الخبرة الصناعية ومدى رضا صناع القرار عن السياسات التصديرية.

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / الرضا	1.30468	4	.86058
الحوافز / الرضا	2.15153	4	.70791
التسهيلات / الرضا	4.36857	4	.35842

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة الصناعية ومدى رضا صناع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية.

وقد تباينت خبرات صناع القرار وتراوحت ما بين خبرات طويلة تجاوزت الأربعين عاماً وخبرات قصيرة ، لم تتعد سنوات. والخبرة لم تؤثر لا بشكل كلي ولا جزئي على مدى الرضا والاستخدام والمعرفة بالسياسات الحكومية ، باستثناء الرضا عن تسهيل الاتفاقيات التجارية التي تعقدتها الحكومة مع دول خارجية والتي قد تعزى الفروق بين صناع القرار فيها الى خطأ في المعاينة او ظروف خاصة بالمفحوصين .

### الفرضية الرابعة الاساسية\* :-

$H_0$ : " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الإدارية والتنظيمية (حجم رأس المال، عدد العاملين، وسنوات التأسيس ) للمنشآت الغذائية ومدى معرفة واستخدام ورضا صناع القرار عن السياسات التصديرية الحكومية.

وقد تم تقسيم هذه الفرضية الى ثلاث فرضيات فرعية. ولاختبار هذه الفرضيات تم توظيف اختبار ( $X^2$ ) لقياس العلاقة ما بين حجم رأس المال، وعدد العاملين وسنوات التأسيس ومدى معرفة واستخدام ورضا صناع القرار عن السياسات التصديرية.

\* راجع ملحق رقم (١) جداول رقم (٥٠-٧٦) حيث يبين توزيع العلاقة ما بين حجم رأس المال وعدد العاملين وسنوات التأسيس مع مدى المعرفة والاستخدام والرضا عن السياسات الحكومية بشكل مستقل .

أولاً : حجم رأس المال :

الفرضية الفرعية الأولى

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم رأس المال ومدى معرفة صناعات القرار بالاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية " وقد أظهرت نتائج ( $X^2$ ) كما هي ملخصة بجدول رقم (٤٥) أن مستوى دلالة كاي اكبر عند مستوى الدلالة ٠,٥ ,

جدول رقم (٤٥)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين حجم رأس المال ومدى معرفة صناعات القرار للسياسات التصديرية

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / المعرفة	2.41379	2	.29912
الحوافز / المعرفة	2.02479	2	.36335
التسهيلات / المعرفة	1.20130	2	.54846

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرض البديل القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم رأس المال ومدى معرفة صناعات القرار بالاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية.

الفرضية الفرعية الثانية :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم رأس المال ومدى استخدام صناعات القرار للاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية ".

وقد أظهرت نتائج اختبار ( $X^2$ ) كما هي ملخصة بجدول رقم (٤٦) أن مستوى دلالة كاي أكبر عند مستوى الدلالة ٠,٥ , فيما يتعلق بالاجراءات والحوافز . أما فيما يتعلق باستخدام التسهيلات فقد كان مستوى دلالة كاي أصغر عند مستوى ٠,٥ ,

جدول رقم (٤٦)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين حجم رأس المال ومدى استخدام صناعات القرار للسياسات التصديرية.

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / الاستخدام	2.15596	2	.34028
الحوافز / الاستخدام	8.08892	4	.08837
التسهيلات / الاستخدام	12.05195	4	.01697

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم رأس المال ومدى استخدام صناع القرار للإجراءات والحوافز التصديرية الحكومية.

كما تم رفض الفرض العدمي وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم رأس المال ومدى استخدام صناع القرار للتسهيلات التصديرية الحكومية، وهذا يعني أن مدى استخدام التسهيلات الحكومية يرتبط بالقدرة المالية للمنشآت الصناعية الغذائية.

#### الفرضية الفرعية الثالثة :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم رأس المال ومدى رضا صناع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية " .

وقد أظهرت نتائج اختبار ( $X^2$ ) كما هي ملخصة بجدول رقم (٤٧) أن مستوى دلالة كاي أكبر عند مستوى الدلالة ٠,٥ .

#### جدول رقم (٤٧)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين حجم رأس المال ومدى رضا صناع القرار للسياسات التصديرية.

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / الرضا	2.199192	4	.22918
الحوافز / الرضا	4.90732	4	.29694
التسهيلات / الرضا	2.42781	4	.65761

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرض البديل القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم رأس المال ومدى رضا صناع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية.

وقد تراوحت رؤوس أموال الشركات المدروسة ما بين أقل من عشرين الف دينار الى مليون دينار فاكثراً. وتميل الدراسة الى اعتبار رأس المال غير مؤيد في مدى المعرفة والرضا والاستخدام للسياسات الحكومية لا بشكل كلي ولا بشكل مستقل عند أخذ كل متغير على حدة .



ثانياً: عدد العاملين :

الفرضية الفرعية الأولى :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد العاملين ومدى معرفة صناع القرار بالاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية "

وقد أظهرت نتائج  $(X^2)$  كما هي ملخصة بجدول رقم (٤٨) أن مستوى دلالة كاي أكبر عند مستوى الدلالة ٠,٥

جدول رقم (٤٨)

نتائج اختبار  $(X^2)$  للعلاقة ما بين عدد العاملين ومدى معرفة صناع القرار بالسياسات التصديرية

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / المعرفة	2.02714	2	.55752
الحوافز / المعرفة	2.030769	4	.67937
التسهيلات / المعرفة	1.82786	2	.40694

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد العاملين ومدى معرفة صناع القرار بالاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية.

الفرضية الفرعية الثانية :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد العاملين ومدى استخدام صناع القرار للاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية "

وقد أظهرت نتائج اختبار  $(X^2)$  كما هي ملخصة بجدول رقم (٤٩) أن مستوى دلالة كاي أكبر عند مستوى الدلالة ٠,٥

جدول رقم (٤٩)

نتائج اختبار  $(X^2)$  للعلاقة ما بين عدد العاملين ومدى استخدام صناع القرار للسياسات التصديرية.

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / الاستخدام	3.37976	2	.18454
الحوافز / الاستخدام	.93481	4	.91951
التسهيلات / الاستخدام	3.91055	4	.41825

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرض البديل القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد العاملين ومدى استخدام صناع القرار للإجراءات والحوافز التصديرية الحكومية.

الفرضية الفرعية الثالثة :

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد العاملين ومدى رضا صناع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية "

وكما أظهرت نتائج اختبار ( $X^2$ ) كما هي ملخصة بجدول رقم (٥٠) أن مستوى دلالة كاي اكبر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥

جدول رقم (٥٠)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين عدد العاملين ومدى رضا صناع القرار للسياسات التصديرية.

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / الرضا	3.11879	4	.53815
الحوافز / الرضا	7.43396	4	.11466
التسهيلات / الرضا	2.18720	4	.70132

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرض البديل القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد العاملين ومدى رضا صناع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية.

وقد تراوحت أعداد العاملين في الشركات الصناعية الغذائية الأردنية المصدرة ما بين (١٠-١٥٠٠) عامل، وذلك حسب نوع الصناعة وحجم المصنع والماكنة المستخدمة في تلك الصناعة . وبأخذ المتغيرات بشكل مستقل ، تبين وجود علاقة ما بين المعرفة بتسهيل الاتفاقات التجارية التي تعقدتها الحكومة مع الدول الخارجية واستخدام إجراءات الضرائب والرضا عن حافزي الاعفاء من الضرائب وسياسات البنك المركزي والرضا عن التسهيلات المقدمة في المناطق الحرة ، فكلها متغيرات يعزى الاختلاف فيها الى الفروق في عدد العاملين .

ثالثاً: سنوات التأسيس :

الفرضية الفرعية الأولى

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنة التأسيس ومدى معرفة صناع القرار بالاجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية "

وقد أظهرت نتائج اختبار ( $X^2$ ) كما هي ملخصة بجدول رقم (٥١) أن مستوى دلالة كاي اكبر عند مستوى الدلالة ٠,٥

جدول رقم (٥١)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين سنوات التأسيس ومدى معرفة صناع القرار بالسياسات التصديرية

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / المعرفة	2.47273	2	.29044
الحوافز / المعرفة	3.31282	4	.50690
التسهيلات / المعرفة	1.18322	2	.55344

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرض البديل القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات التأسيس ومدى معرفة صناع القرار للإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية.

الفرضية الفرعية الثانية

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات التأسيس ومدى استخدام صناع القرار للإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية "

وقد أظهرت نتائج اختبار ( $X^2$ ) كما هي ملخصة بجدول رقم (٥٢) أن مستوى دلالة كاي اكبر عند مستوى الدلالة ٠,٥

جدول رقم (٥٢)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين سنوات التأسيس ومدى استخدام صناع القرار للسياسات التصديرية.

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / الاستخدام	.76190	2	.68331
الحوافز / الاستخدام	2.88889	4	.57659
التسهيلات / الاستخدام	5.55070	4	.23531

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات التأسيس ومدى استخدام صناع القرار للإجراءات والحوافز التصديرية الحكومية.

الفرضية الفرعية الثالثة

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات التأسيس ومدى رضا صناع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية ."

وكما أظهرت نتائج اختبار ( $X^2$ ) كما هي ملخصة بجدول رقم (٥٣) على فإن مستوى دلالة كاي اكبر عند مستوى الدلالة ٠,٠٥

جدول رقم (٥٣)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين سنوات التأسيس ومدى رضا صناع القرار للسياسات التصديرية.

نوع السياسة	قيمة Chi-square	درجات الحرية	مستوى دلالة كاي
الإجراءات / الرضا	4.12624	4	.38919
الحوافز / الرضا	3.78654	4	.43566
التسهيلات / الرضا	8.63619	4	.07066

وبناء عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرض البديل القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سنوات التأسيس ومدى رضا صناع القرار عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات التصديرية الحكومية.

وقد كانت سنوات التأسيس بالنسبة للشركات المدروسة تختلف ما بين اقل من ١٠ سنوات حتى ٤٠ سنة، وبالتالي فقد اختلفت الخبرة التي تمتلكها الشركات المدروسة في مجال التصنيع والتسويق . وباخذ المتغيرات بشكل كلي نلاحظ أن الاختلاف في سنوات التأسيس لم يؤثر على المعرفة والاستخدام والرضا عن السياسات، ولكن عند اخذ المتغيرات بشكل مستقل فقد تبين وجود علاقة عند بعض المتغيرات مثل استخدام تسهيل المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات والرضا عن تسهيل المعارض التجارية وكذلك السلف التشجيعية للصادرات الوطنية ، فهنا يختلف صناع القرار فيها اختلافاً يعزى الى الفروق في عدد سنوات التأسيس .

## الفصل الرابع

- النتائج

- التوصيات

## الفصل الرابع النتائج والتوصيات

١:٤ النتائج:

أظهرت الدراسة النتائج التالية :

أولاً : أن صناع القرار يختلفون في مدى معرفتهم واستخدامهم ورضاهم عن الإجراءات والحوافز والتسهيلات، أما من حيث علاقة تلك السياسات مع التوجه التصديري فقد ظهر أن معرفة واستخدام والرضا عن الإجراءات قد لا يفسر الاختلاف في معدل التوجه التصديري، كون هذه الإجراءات لا بد من اتباعها والالتزام بها. أما فيما يتعلق بالتسهيلات فقد تبين أيضاً أن المعرفة والاستخدام والرضا عنها أيضاً ليس بتلك الأهمية في التأثير على معدل التوجه التصديري. ولكن فيما يختص بالحوافز فإن مدى المعرفة بها لا يؤثر على معدل التوجه التصديري، ولكن بالحديث عن الاستخدام والرضا فقد تبين أن معدل التوجه التصديري للشركات الصناعية الغذائية يتأثر بشكل قوي في مدى الرضا عن الحوافز واستخدامها ، مما يستدعي توسيع حجم تلك الحوافز بصورة تتناسب مع مدى الحاجة من أجل زيادة معدل التوجه التصديري للشركات الصناعية.

ثانياً : تعد المعوقات المالية والإدارية إحدى أهم العوامل في تحديد معدل التوجه التصديري، وتبين أن هناك علاقة ما بين التوجه التصديري والمعوقات المالية للشركات، أما المعوقات الإدارية فلم تكن مؤثرة على معدل التوجه التصديري. ومن جانب آخر كانت الإحصاءات المأخوذة من تلك الشركات إحصاءات لسنوات عدة بمعنى أن المعوقات حاصلة لكن التصدير حاصل أيضاً فقد تم التكيف مع شكل المعوقات.

ثالثاً : المتطلبات: ظهر أن المتطلبات لا تؤثر على معدل التوجه التصديري، وقد لا تؤثر تلك المتطلبات ونوعيتها على المعدل بل تساعد في زيادته؛ فالتصدير والتوجه التصديري قائم، وتحقيق تلك المتطلبات قد يزيد من معدل التوجه التصديري زيادة طردية أكثر منه زيادة عكسية.

رابعاً : المتغيرات الديمغرافية: تبين أن العمر لا يؤثر على المعرفة والاستخدام والرضا عن السياسات الحكومية التصديرية إلا في بعض المتغيرات وخاصة التي تتطلب خبرة ومستوى عمرياً معيناً.

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي ظهر أنه لا توجد علاقة بينه وبين مدى معرفة واستخدام ورضا صناعات القرار عن السياسات الحكومية التصديرية باستثناء وجود علاقة ما بين المستوى التعليمي ومعرفة الإجراءات الحكومية.

وفيما يتعلق بالخبرة في مجال الصناعة تبين أن خبرات صناعات القرار غير مؤثرة على مدى رضاهم ومعرفتهم واستخدامهم للسياسات الحكومية التصديرية.

خامساً : المتغيرات التنظيمية للشركة: يعتبر رأس المال غير مؤثر على معدل التوجه التصديري للشركات الصناعية الغذائية. وكذلك عدد العاملين اعتبر أيضاً غير مؤثر على معدل التوجه التصديري. وأما سنوات التأسيس فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة بينها وبين معدل التوجه التصديري، ولكن يجب الأخذ بالاعتبار أن هذه النتائج تترتب إذا أخذت المتغيرات بصورة كلية ولكن إذا أخذت بطريقة مستقلة أي كل منها على انفراد فإن تأثير كل متغير يختلف عن الآخر.

## ٢:٤ التوصيات

في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة توصي الباحثة بما يلي :-

- أولاً : ضرورة تبني إحدى الجهات الحكومية الجانب البحثي في هذا المجال للتمكن من دراسة اثر التوجه التصديري على المنشآت الصناعية الأردنية كل ثلاثة أعوام على الأقل نظراً للتغيير المستمر في طبيعة المنشآت الصناعية والبيئة التسويقية ونوعية السياسات .
- ثانياً : ضرورة اهتمام إحدى الجهات الحكومية بإصدار كتيبات مجمعة لنوعية السياسات والملاحظات المقدمة بشأنها مع التأكيد على ضرورة أخذها بعين الاعتبار . وذلك من أجل زيادة توعية متخذي القرارات بأهمية الحوافز والتسهيلات.
- ثالثاً : ضرورة ترويج الجهات المعنية بالتصدير في الأردن للسياسات الحكومية ليتمكن صناع القرار من معرفتها بشكل دائم . .
- رابعاً : ضرورة قيام لجنة مشتركة من القطاعين العام والخاص بمناقشة السياسات الحكومية وتعديل ما يتفق على أنه غير مفيد .
- خامساً : ضرورة إقامة الدورات التدريبية لصناع القرار والعاملين في المنشآت في مجال أنماط التسويق الدولي، ومدى إمكانية الاستفادة من السياسات الحكومية المقدمة للمنشآت التصديرية.
- سادساً : ضرورة قيام الحكومة بزيادة تركيزها على حجم الحوافز المقدمة والتي تبين تأثيرها الإيجابي على معدل التوجه التصديري .
- سابعاً : ضرورة قيام الحكومة بتخفيف إجراءاتها المعقدة وما تتطلبه من ضمانات ومقفات وغيرها .
- ثامناً : ان تأخذ الحكومة بعين الاعتبار كلف الإنتاج حتى يتمكن المصنعون من إيجاد قدرة تنافسية لهم في الأسواق الخارجية .
- تاسعاً : واخيراً ضرورة قيام جهة ما برصد حجم التوجه التصديري للمنشآت الصناعية سنوياً مع التأكيد على ضرورة دراسة المنشآت التي تتراجع في توجيهها التصديري في فترة معينة
- اتجاهات بحثية مستقبلية :
- أولاً : تكثيف التجارب البحثية ودراسة العلاقات المختلفة في قضية السياسات التصديرية للحكومة في مجال المنشآت الصناعية الغذائية وغيرها من قطاعات الصناعة في الأردن.
- ثانياً : إجراء الدراسات اللازمة فيما يتعلق بالتوجه التصديري للشركات الغذائية التي ينتجها.
- ثالثاً : القيام بدراسة على الشركات الغذائية الأردنية غير المصدرة لمعرفة علاقة ذلك بمدى معرفتهم للسياسات الحكومية ومدى رضاهم عنها.



## المراجع

١. أحمد زكي بدري، معجم مصطلحات العلوم الإدارية، ط١، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٤.
٢. مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، تقرير سنوي، عمان، ١٩٩٢.
3. Sekran, Uma, Research Methods For Managers: A Skill-Building Approach, New York, John Wiley And Sons, 1984, P. 227.
٤. عبد الله شامية، موسى الروابدة، "تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي"، دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ١٩٨٩، ص ٦٢-٨٤.
5. AL-Dmour Hani, "The Influence of The Firm's Environmental Measures upon its Behaviour and Level of Exporting: An Empirical Investigation", Ph.D Dissertaion (unpublished), University of Sheffield, July, 1992.
٦. هاني الضمور، "اتجاهات مديري المنشآت الصناعية الأردنية نحو عملية التصدير: دراسة تحليلية للثلاثة قطاعات صناعية"، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد ٢٣، العدد ١، كانون الثاني ١٩٩٦، ص ٣٦-٤٨.
٧. هاني الضمور، محمد الحنيطي، "المشكلات والاحتياجات التصديرية ومدى الرضا عن السياسات والمساعدات الحكومية التصديرية: دراسة تحليلية على أساس بعض الخصائص التنظيمية للمنشآت الصناعية في الأردن، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد ٢٣، العدد ١، كانون الثاني ١٩٩٦.
8. Layton .R.N. 8 Dunphy. D.C., "Summary Report for The Export Development Practices and Marketing Skills", Journal of Marketing, V.33, Aug. 1970, ppl-14.
9. Kashani, K., "Promoting Manufactured Exports: Lessons from The Iranian Experience", Columbia Journal of World Business, Winter, 1977, PP. 14-29.
10. Rabio, S., "An Attitudinal Evaluation Of An Export Incentive Program: The Case of Disc", Columbia Journal of World Business, Spring, 1980, PP. 61-65.

11. Czinkotu. R. & Ricks. A. Daved, "Export Assistance: Are We Supporting The Best Programs", Columbia Journal of World Business, Summer, 1981, PP. 73-77.
12. Bonaccorsi A., "On the Relationship Between Firm Size and Exports Intensity", Journal of International Business Study, v. 23 N. 4, Fourth Quarter, 1992, PP. 38-47.
١٣. عمر سالم، التسويق الدولي من منظور بلد نامي، ط١، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢، ص ٣١.
١٤. حمد الكساسبة، السياسات الإقتصادية الحكومية في مجال تشجيع الإستثمار في الأردن، عمان، ١٩٩٤.
15. Warren J. Kee Gan, Multinational Marketing Management, Third edition, Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, Newjersey, 1984 PP1-3, PP58-64.
16. Caterora, p: International Marketing; 7<sup>th</sup> Ed., Home Wood, IL: IRWIN, 1990, P.15.
١٧. زياد السيد، الشحن والتجارة الخارجية، الجزء الاول، دار المعارف بمصر، ١٩٨٤، ص ٧١-٧٢.
١٨. محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية بيروت، ١٩٨٤، ص ٤٥.
١٩. عبدالمجيد رشيد التكريتي، دراسات في سياسات التجارة الخارجية، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٩٨٢، ص ١٥.
٢٠. صلاح الدين فائق، التجارة الدولية، ط٣، دار المعارف بمصر، ١٩٦٧، ص ٦٥.
٢١. هاني الضمور، التسويق الدولي، ط١، عمان، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤، ص ١٥-٧٨.
22. Gavusgil, S.T., "Differences Among Exporting Firms Based on Degree of Internationalisation", Journal of Business Research, vol 12, 1984, PP. 195-208.
٢٣. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، عمان، ١٩٨٤، ص ٢٧.
٢٤. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، عمان، ١٩٨٧، ص ٦٩.

٢٤. البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي ، عمان ، ١٩٨٧ ، ص٦٩.
٢٥. غرفة صناعة عمان، دليل المعرض الشامل للصناعات الأردنية، عمان، ١٩٩٥.
٢٦. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، عمان، ١٩٩٥.
٢٧. غرفة صناعة عمان، تقرير مجلس الإدارة لعام ١٩٩٤ -صناعة-، عمان، ١٩٩٤.
٢٨. مركز التنمية الصناعية للدول العربية، "تنمية الصادرات الصناعية"، ١٩٧٦.
٢٩. وزارة الصناعة والتجارة، التقرير السنوي، عمان، ١٩٩٥.
٣٠. جمعية المصدرين الأردنيين، النظام الداخلي، عمان، ١٩٩٥.
٣١. جمعية رجال الأعمال الاردنيين ، التقرير السنوي، عمان، ١٩٩٤.
٣٢. جمعية رجال الأعمال الأردنيين، التقرير السنوي، عمان، ١٩٩٤.
٣٣. مؤسسة تشجيع الإستثمار، التقرير السنوي، ١٩٩٥.
٣٤. غرفة صناعة عمان، حقائق وأرقام ٩٢-٩٤، عمان، ١٩٩٥.
٣٥. غرفة تجارة عمان، التقرير السنوي، عمان، ١٩٩١.
٣٦. أحمد قاسم الأحمد، 'التشريعات وأثرها على تشجيع الإستثمار في الأردن'، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، ١٩٩٤، ص١-٣.
٣٧. وزارة الصناعة والتجارة.
٣٨. مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية ، دراسة قطاع الصناعات الغذائية الأردنية ، عمان ، نيسان ١٩٩٥ ، ص٣-٤.
٣٩. د. محمد عصام اليماني ،"اسس تطوير قطاع الصناعات الغذائية في الأردن وآليات تنفيذها " ، ورقة عمل مقدمة لمؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، كلية الزراعة - الجامعة الأردنية ، آب ١٩٩٥ ، ص ١-٤ .
٤٠. البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، مجلد ٣١، عدد ٤، نيسان ١٩٩٥.

# الملاحق

## ملحق رقم (١)

## جدول رقم (١)

توزيع إجراءات التصدير على مدى معرفة واستخدام ورضا الشركات الصناعية الغذائية الأردنية المصدرة

المجموع	المعرفة								العبرة
	لا أعرفها		أعرف جزء		أعرفها				
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
١٠٠	٤٠	٢,٥	١	٥	٢	٩٢,٥	٣٧	إجراءات إخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات	
١٠٠	٤٠	٢٥	١	١٧,٥	٧	٨٠	٣٢	إجراءات المواصفات والمعايير	
١٠٠	٤٠	٥	٢	٧,٥	٣	٨٧,٥	٣٥	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	
١٠٠	٤٠	٧,٥	٣	١٥	٦	٧٧,٥	٣١	إجراءات الضرائب	
١٠٠	٤٠	١٧,٥	٧	٣٢,٥	١٣	٥٠	٢٠	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية	

## الاستخدام

المجموع	الاستخدام								العبرة
	أبداً		أحياناً		دائماً				
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
١٠٠	٤٠	١٠	١٠	٣	٢	٧٠	٢٨	إجراءات إخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات	
١٠٠	٤٠	١٢,٥	٥	١٦	٦	٧٢,٥	٢٩	إجراءات المواصفات والمقاييس	
١٠٠	٤٠	١٥	٦	١٥	٦	٧٠	٢٨	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	
١٠٠	٤٠	١٥	٦	١٢,٥	٥	٧٢,٥	٢٩	إجراءات الضرائب	
١٠٠	٤٠	٢٢,٥	٩	٤٢,٥	١٧	٣٥	١٤	إجراءات البنك المركزي وفرض الضمانات البنكية	

## الرضا

المجموع	الرضا								العبرة
	غير راضي		غير محدد		راضي				
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
١٠٠	٤٠	١٢,٥	٥	١٧,٥	٧	٧٠	٢٨	إجراءات إخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات	
١٠٠	٤٠	١٧,٥	٧	٢٧,٥	١١	٧٢,٥	٢١	إجراءات المواصفات والمقاييس	
١٠٠	٤٠	٥٠	٢٠	٢٠	٨	٣٠	١٢	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	
١٠٠	٤٠	٥٠	٢٠	١٧,٥	٧	٣٢,٥	١٣	إجراءات الضرائب	
١٠٠	٤٠	١٧,٥	٧	٤٥	١٨	٣٧,٥	١٥	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية	

## جدول رقم (٢)

نتائج تحليل التباين لمدى معرفة صناع القرار للإجراءات الحكومية في مجال التصدير

العبارة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F*	F.sig
إجراءات إخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات	٤٥٧,٧٨٣	١	٤٥٧,٧٨٣	,٧٤٣	,٣٩٧
إجراءات المواصفات والمقاييس	٩٣٤,٩٧٦	١	٩٣٤,٩٧٦	١,٥١٨	,٢٣٠
الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	٤٤٣,٦٤٨	٢	٢٢١,٨٢٤	,٣٦٠	,٧٠١
إجراءات الضرائب	٦٧٩,٦٠١	٢	٣٣٩,٨٠٠	,٥٥٢	,٥٨٣
إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية	٥٢٢,٧٩٨	٢	٢٦١,٣٩٩	,٤٢٤	,٦٥٩
معرفة الإجراءات مجتمعة	٣٠٣٨,٨٠٥	٨	٣٧٩,٨٥١	,٦١٧	,٧٥٥

## جدول رقم (٣)

نتائج تحليل التباين لمدى رضا صناع القرار للإجراءات الحكومية في مجال التصدير

العبارة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F*	F.sig
إجراءات إخراج رخص التصدير وما تضمنها من عمليات	٢٧٩,٩٦٩	٢	١٣٩,٩٨٤	,٣٠٧	,٧٣٩
إجراءات المواصفات والمقاييس	٦٩٠,٩٤٣	٢	٣٤٥,٤٧١	,٧٥٧	,٤٨٣
الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	٢٦٥٣,٤٨٦	٢	١٣٢٦,٧٤٠	٢,٩٠٧	٠,٠٤٩
إجراءات الضرائب	٢٩١٧,٤٩٣	٢	١٤٥٨,٧٤٧	٣,١٩٧	٠,٠٣٤
إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية	١٦٦٤,٠٥٥	٢	٨٣٢,٠٢٧	١,٨٢٣	,١٨٩
معرفة الإجراءات مجتمعة	٨٢٠٥,٤٣٩	١٠	٨٢٠,٥٣٩	١,٧٩٨	,١٣٠

## جدول رقم (٤)

## توزيع مدى معرفة صناع القرار للتسهيلات التصديرية

المجموع		لا أعرفها		أعرف جزء منها		أعرفها		العبارات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
%١٠٠	٤٠	٢٧,٥٠	١١	٣٧,٥	١٥	%٣٥	١٤	تعليمات البنك المركزي بخصوص التسهيلات الائتمانية للمصدرين
		١٦						
%١٠٠	٤٠	%٢٢,٥	٩	%٣٢,٥	١٣	%٤٥	١٨	المعلومات التي توفرها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية
%١٠٠	٤٠	%١٢,٥	٥	%٢٥	١٠	%٦٢,٥	٢٥	الاتفاقات التجارية التي تعقدتها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية
%١٠٠	٤٠	%٣٠	١٢	%٤٧,٥	١٩	%٢٢,٥	٩	الخدمات والتسهيلات التي تعقدتها المناطق الحرة
%١٠٠	٤٠	%٢٠	٨	%٢٠	٨	%٦٠	٢٤	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة الصادرات الأردنية بأوراق النقد والمسكوكات الأجنبية
%١٠٠	٤٠	%١٠	٤	%٢٠	٨	%٧٠	٢٨	المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية
%١٠٠	٤٠	%٤٢,٥	١٧	%٢٠	٨	%٣٧,٥	١٥	إعداد الدراسات بخصوص قضايا التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنية
%١٠٠	٤٠	%٢٠	٨	%١٥	٦	%٦٢	٢٦	إعفاءات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير
%١٠٠	٤٠	%٦٠	٢٤	%٢٢,٥	٩	%١٧,٥	٧	السلف التشجيعية للصادرات الوطنية التي يدعمها البنك المركزي
%١٠٠	٤٠	%٢٥	١٠	%٢٢,٥	٩	%٥٢,٥	٢١	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استقدام وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية
%١٠٠	٤٠	%٢٧,٥	١١	%٢٥	١٠	%٤٧,٥	١٩	إقامة دورات وندوات لتطوير القدرات التسويقية التصديرية

## جدول رقم (٥)

## توزيع مدى استخدام صناع القرار للتسهيلات التصديرية

المجموع		أبداً		أحياناً		دائماً		العبارات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
%١٠٠	٤٠	%٤٧,٥	١٩	%٢٥	١٠	%٢٧,٥	١١	تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص التسهيلات الائتمانية للمصدرين
%١٠٠	٤٠	%٢٧,٥	١١	%٣٧,٥	١٥	%٣٥,٥	١٤	المعلومات التي توفرها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية
%١٠٠	٤٠	%٢٥	١٠	%٤٢,٥	١٧	%٣٢,٥	١٣	الاتفاقات التجارية التي تعقدها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية
%١٠٠	٤٠	%٤٥	١٨	%٤٥	١٨	%١٠	٤	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة
%١٠٠	٤٠	%٣٠	١٢	%٤٢,٥	١٧	%٢٧,٥	١١	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة الصادرات الأردنية بأوراق النقد والمسكوكات الأجنبية
%١٠٠	٤٠	%٢٠	٨	%٣٧,٥	١٥	%٤٢,٥	١٧	المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية
%١٠٠	٤٠	%٥٢,٥	٢١	%٢٠	٨	%٢٧,٥	١١	إعداد الدراسات بخصوص قضايا التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين
%١٠٠	٤٠	%٣٧,٥	١٥	%٢٠	٨	%٤٢,٥	١٧	إعفاءات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير
%١٠٠	٤٠	%٦٥	٢٦	%٢٥	١٠	%١٠	٤	السلف التشجيعية للصادرات الوطنية التي يدعمها البنك المركزي
%١٠٠	٤٠	%٤٠	١٦	%٢٧,٥	١١	%٣٢,٥	١٣	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استفاد وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية
%١٠٠	٤٠	%٣٢,٥	١٣	%٤٠	١٦	%٢٧,٥	١١	إقامة دورات وندوات لتطوير القدرات التسويقية التصديرية



## جدول رقم (٦)

توزيع مدى رضا صناع القرار للتسهيلات التصديرية

المجموع		غير راضي		غير محدد		راضي		العبارات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
٪١٠٠	٤٠	٪٢٧,٥	١١	٪٤٥	١٨	٪٢٧,٥	١١	تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص التسهيلات الائتمانية للمصدرين
٪١٠٠	٤٠	٪٣٠	١٢	٪٢٢,٥	٩	٪٤٧,٥	١٩	المعلومات التي توفرها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية
٪١٠٠	٤٠	٪١٢,٥	٧	٪٣٠	١٢	٪٥٢,٥	٢١	الاتفاقيات التجارية التي تعقدتها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية
٪١٠٠	٤٠	٪١٥	٦	٪٤٧,٥	١٩	٪٢٧,٥	١٥	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة
٪١٠٠	٤٠	٪١٧,٥	٧	٪٣٧,٥	١٥	٪٤٥	١٨	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة الصادرات الأردنية بأوراق النقد والمسكوكات الأجنبية
٪١٠٠	٤٠	٪١٥	٦	٪١٥	٦	٪٧٠	٢٨	المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية
٪١٠٠	٤٠	٪٣٢,٥	١٣	٪٣٠	١٢	٪٢٧,٥	١٥	إعداد الدراسات بخصوص قضايا التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنية
٪١٠٠	٤٠	٪٥٠	٢٠	٪١٥	٦	٪٣٥	١٤	إعفاءات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير
٪١٠٠	٤٠	٪٥٣,٢	١٣	٪٤٠	١٦	٪٢٧,٥	١١	السلف التشجيعية للصادرات الوطنية التي يدعمها البنك المركزي
٪١٠٠	٤٠	٪٣٠	١٢	٪١٢,٥	٥	٪٥٧,٥	٢٣	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استقدام وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية
٪١٠٠	٤٠	٪١٧,٥	٧	٪٣٠	١٢	٪٥٢,٥	٢١	إقامة الدورات والندوات لتطوير القدرات التسويقية التصديرية

## جدول رقم (٧)

نتائج تحليل التباين لمدى معرفة صناع القرار للتسهيلات الحكومية في مجال التصدير

F.sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	العبارات
.٠٨١	٣,٤٩٨	٣٦٥,٩٥٤	٢	٧٣١,٩٠٩	تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص التسهيلات الائتمانية للمصدرين
.٠٦٧	٣,٨٥٥	٤٠٣,٣٣٨٠	٢	٨٠٦,٧٦١	المعلومات التي توفرها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية
.٠١٥	٧,٥٢٤	٧٨٧,٢٣٩	٢	١٥٧٤,٤٧٨	الاتفاقات التجارية التي تعقدها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية
.٠٧٤	.٤١٤	٤٣,٣٥٠	٢	٨٦,٧٠٠	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة
.٣٤٨	١,٢٠٩	١٢٦,٥٣٤	٢	٢٥٣,٠٦٨	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة الصادرات الأردنية بأوراق النقد والمسكوكات الأجنبية
.٠٠٢	١٦,٠٧٧	١٦٨٢,١٣٤	٢	٣٢٦٤,٢٦٨	المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية
.٠١٧	٧,١٥٢	٧٤٨,٣٢٧	٢	١٤٩٦,٦٥٩	إعداد الدراسات بخصوص قضايا التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين
.٠٠٠	٢٦,١٠٤	٢٧٣١,١٩٤	٢	٥٤٦٢,٣٨٧	اعفاء الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير
.٠٣٤	٥,٣٠٦	٥٥٥,١٩٢	٢	١١١٠,٣٨٥	السلف التشجيعية للصادرات الوطنية التي يدعمها البنك المركزي
.١٣٩	٢,٥٥٧	٢٦٧,٤٩٢	٢	٥٣٤,٩٨٤	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استقدام وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية
.٥٥٧	.٥٩٦	٣٤٨,٣٧٤	٢	٦٩٦,٧٤٨	إقامة الدورات والندوات لتطوير القدرات التسويقية التصديرية
.٠٠٣	٦,٧٥٣٨	٧٣٢,٦٥٢	٢٢	١٦١١٨,٣٤ ٢	

## الجدول رقم (٨)

نتائج تحليل التباين لمدى استخدام صناع القرار للتسهيلات الحكومية في مجال التصدير

F.sig	قيمة F <sup>٢</sup>	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	العبارة
.٢٥٨	١,٨٠٠	٤٢٧,١٤١	٢	٨٥٤,٢٨٢	تعليمات البنك المركزي بخصوص التسهيلات الائتمانية للمصدرين
.٠٦٩	٤,٨٠٦	١١٤٠,١٧٠	٢	٢٢٨٠,٣٣٣٩	المعلومات التي توفرها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية
.١٦٠	٢,٧٠٥	٦٤١١,٨٥٢	٢	١٢٨٣,٧٠٤	الاتفاقات التجارية إلى تعقدتها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية
.٢٧٤	١,٨٩٦	٤٠٢,٣٣٥	٢	٨٠٤,٦٦٩	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة
.٣٩١	١,١٤٠	٢٧٠,٥٣٥	٢	٥٤١,٠٧٠	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة الصادرات الأردنية بأوراق النقد والمسكوكات الأجنبية
.١٦٦	٢,٦٢٦	٦٢٣,١٥٣	٢	١٢٤٦,٣٠٧	المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية
.٢٦٤	١,٧٦١	٤١٧,٧٢٩	٢	٨٣٥,٤٥٩	إعداد الدراسات بخصوص قضايا التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين
.٠٤٥	٦,١٢٥	١٤٥٣,٣١٣	٢	٢٩٠٦,٦٢٧	اعفاء الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير
.٢٧٠	١,٧٢٤	٤٠٨,٩٥٧	٢	٨١٧,٩١٤	السلف التشجيعية للصادرات الوطنية التي يدعمها البنك المركزي
.٠٧٤	٤,٥٩٠	١٠٨٨,٩١٦	٢	٢١٧٧,٨٣١	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية بما تتضمن من استفاد وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية
.٧٨٧	.٢٤١	١٤٨,٤٩٢	٢	٢٩٦,٩٨٥	إقامة الدورات والندوات لتطوير القدرات التسويقية التصديرية
.١٢١	٢,٦٥٥٨	٦٣٨,٤١٧٥	٢٢	١٤٠٤٥,١٨٨	

## جدول رقم (٩)

نتائج تحليل التباين لمدى رضا صناع القرا للتسهيلات الحكومية في مجال التصدير

العبارة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	F.sig
تعليمات البنك المركزي بخصوص التسهيلات الائتمانية للمصدرين	٥٣٩,٩٧٧	٢	٢٦٩,٩٨٩	.٧٤٦	.٥٢١
المعلومات التي توفرها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية	٢١٤٩,٠٣١	٢	١٠٧٤,٥١٦	٢,٩٦٨	.١٤١
الاتفاقات التجارية التي تعقدها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية	٤٥٨٠,٨٤٠	٢	٢٢٩٠,٤٢٠	٦,٣٢٨	.٠٤٣
الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة	٧٧٤,٩٦٠	٢	٣٨٧,٤٨٠	١,٠٧٠	.٤١٠
سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة الصادرات الأردنية بأوراق النقد والمسكوكات الأجنبية	٨١٩,٢٥٥	٢	٤٠٩,٦٢٧	١,١٣٢	.٣٩٣
المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية	٢٢٤٥,٢٠٥	٢	١١٢٢,٦٠٢	٣,١٠١	.٠٣٣
إعداد الدراسات بخصوص قضايا التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين	٣١,١٤٦	٢	١٥,٥٧٣	.٠٤٣	.٩٥٨
إعفاء الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير	١٢٦٢,١٢١	٢	٦٣١,٠٦١	١,٧٤٣	.٢٦٦
السلف التشجيعية للصادرات الوطنية التي يدعمها البنك المركزي	٥١٢,٩٥٩	٢	٢٥٦,٤٧٩	.٧٠٩	.٥٣٦
المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استقدام وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية	٢٠٩,١٣٧	٢	١٠٤,٥٦٨	.٢٨٩	.٧٦١
إقامة الدورات والندوات لتطوير القدرات التسويقية التصديرية	١٩٢,٩٩٢	٢	٩٦,٤٩٦	.١٦١	.٨٦٢
	١٣٣١٧,٦٢١	٢٢	٦٠٥,٣٤٦	١,٦٦٢	.٢٦٢

## جدول رقم (١٠)

توزيع مدى استخدام صناع القرار للحوافز الحكومية

المجموع		أبداً		أحياناً		دائماً		العبارات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
%١٠٠	٤٠	%٢٠	٨	%٤٠	١٦	%٤٠	١٦	الاعفاءات من رسوم الاستيراد والجمارك والضرائب وحرية الانتقال الحر لرؤوس الأموال لخارج الأردن
%١٠٠	٤٠	%٢٧,٥	١١	%٢٧,٥	١١	%٤٥	١٨	سياسات الحكومة باعفاء من الضرائب على الأرباح المتأتية من عملية التصدير
%١٠٠	٤٠	%٣٧,٥	١٥	%٣٠	١٢	%٣٢,٥	١٣	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الاعتمادات بالعملة الأجنبية
%١٠٠	٤٠	%٢٥	١٠	%٥٢,٥	٢١	%٢٢,٥	٩	المراكز التجارية الأردنية في الأسواق الخارجية
%١٠٠	٤٠	%٤٠	١٦	%٤٧,٥	١٩	%١٢,٥	٥	سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة
%١٠٠	٤٠	%٢٧,٥	١١	%٤٢,٥	١٧	%٣٠	١٢	مشاريع تطوير الصادرات التي تقوم بها مؤسسة تنمية الصادرات مع شركات استشارية عالمية ومحلية لرفع كفاءة بعض المصانع

## جدول رقم (١٦)

## توزيع المعوقات (المالية، الإدارية، والعلاقات)

المجموع		قليلة		متوسطة		عالية		العبارات / المعوقات المالية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
%١٠٠	٤٠	%٢٧,٥	١١	%٥٧,٧	٢٣	%١٥	٦	صعوبة تقديم تسهيلات انتمائية للعملاء في الأسواق الخارجية
%١٠٠	٤٠	%١٥	٦	%٢٧,٥	١١	%٥٧,٥	٢٣	عدم القدرة للدخول للأسواق الخارجية بسبب قوة المنافسة
%١٠٠	٤٠	%٤٢,٥	١٧	%٤٢,٥	١٧	%١٥	٦	صعوبة الحصول على عقود تصديرية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	العبارات / المعوقات الإدارية
%١٠٠	٤٠	%٣٥	١٥	%٤٠	١٠	%٢٥	١٠	صعوبة الحصول على تسهيلات من البنوك المحلية لغايات التصدير
%١٠٠	٤٠	%٤٠	١٦	%٤٠	١٦	%٢٠	٨	تعقيد في اجراءات الشحن الخارجي
%١٠٠	٤٠	%٢٠	٨	%٣٥	١٤	%٤٥	١٨	طول اجراءات الجمارك الأردنية فيما يتعلق التصدير
%١٠٠	٤٠	%٦٠	٢٤	%٣٢,٥	١٣	%٧,٥	٣	عدم القدرة على تقديم كفالات بنكية حسب تعليمات البنك المركزي
%١٠٠	٤٠	%٢٠	٨	%٣٠	١٢	%٥٠	٢٠	المشاكل السياسية التي تعيق عملية التصدير
%١٠٠	٤٠	%٢٠	٨	%٣٥	١٤	%٤٥	١٨	طول المعاملات والوثائق المطلوبة للتصدير
%١٠٠	٤٠	%٣٠	١٢	%٤٠	١٦	%٣٠	١٢	صعوبة الشروط في الاتفاقات التجارية المبرمة من قبل الحكومة
%١٠٠	٤٠	%٣٢,٥	١٣	%٢٥	١٠	%٤٢,٥	١٧	عدم تعاون الموظفين الحكوميين في تسهيل المعاملات التصديرية

العبارة / معوقات العلاقات	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
معوقات الاتصال في الأسواق بسبب اختلاف اللغات	٣	%٧,٥	٩	%٢٢,٥	٢٨	%٧٠	٤٠	%١٠٠
عدم القدرة على بناء شبكات توزيع للأسواق الخارجية	١٤	%٣٥	١٩	%٩٧,٥	٧	%١٧,٥	٤٠	%١٠٠
بعد الأسواق الخارجية المستهدفة	١١	%٢٧,٥	٧	%١٧,٥	٢٢	%٥٥	٤٠	%١٠٠
صعوبة الحصول على الكفاءات المدربة في مجال التسويق الدولي من السوق المحلي								
قلة المعلومات عن الأسواق الخارجية								
صعوبة استرداد أثمان البضائع المباعة في الأسواق الخارجية								

## جدول رقم (١٧)

نتائج تحليل التباين للمعوقات المالية في الشركات الصناعية الغذائية الأردنية المصدرة

## معوقات مالية

العبارة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	F.sig
صعوبة تقديم تسهيلات ائتمانية للعملاء في الأسواق الخارجية	١٥١٩,٢٧٩	٢	٧٥٩,٦٣٩	٢,١٨٥	٠,١٣٤
عدم القدرة للدخول للأسواق الخارجية بسبب قوة المنافسة	١٢٢٨,٨٤١	٢	٦١٤,٤٢١	١,٧٦٧	٠,١٩٢
صعوبة الحصول على عقود تصديرية	٢٥٠١,٧٧٠	٢	١٢٥٠,٨٨ ٥	٣,٥٩٨	٠,٠٤٣
صعوبة استرداد ائتمان البضائع المباعة في الأسواق الخارجية	٥٥٠٤,٩٦١	٢	٢٧٥٢,٤٨ ١	٧,٩١٧	٠,٠٠٢
	١٠٧٥٤,٨٥ ١	٤	١٣٤٤,٣٥ ٦	٣,٨٦٧	٠,٠٠٥



## جدول رقم (١٨)

نتائج تحليل التباين للمعوقات الإدارية في الشركات الصناعية الغذائية الأردنية  
معوقات إدارية

العبارة	مجموع المربعات	درجات لحرية	متوسط المربعات	قيمة f*	F.sig
صعوبة الحصول على تسهيلات من البنوك المحلية لغايات التصدير	٦٨١,٠٩٤	٢	٣٤٠,٥٤٧	٠,٣٥٨	٠,٧٠٧
تعقيد في اجراءات الشحن الخارجي	٢١٧,٧٩٢	٢	١٠٨,٨٩٦	٠,١١٥	٠,٨٩٣
طول اجراءات الجمارك الأردنية فيما يتعلق بالتصدير	٢٠٨٤,٧٠٤	٢	١٠٤٢,٣٥٢	١,٠٩٧	٠,٣٧١
عدم القدرة على تقديم كفالات بنكية حسب تعليمات البنك المركزي	١٦١٤,٣٢٦	٢	٨٠٧,١٦٣	٠,٨٥٠	٠,٤٥٦
المشاكل السياسية التي تعيق عملية التصدير	٢٢٧٤,٩٨١	٢	١١٣٧,٤٩١	١,١٩٧	٠,٣٤٢
طول المعاملات والوثائق المطلوبة للتصدير	٥٣٩,٥٢٦	٢	٢٦٩,٧٦٣	٠,٢٨٤	٠,٧٥٩
صعوبة الشروط في الاتفاقات التجارية المبرمة من قبل الحكومة	١٥٧,٩٧٦	٢	٧٨,٩٨٨	٠,٠٨٣	٠,٩٢١
عدم تعاون الموظفين الحكوميين في تسهيل المعاملات التصديرية	٣٤٣,٥٩٢	٢	١٧١,٧٩٦	٠,١٨١	٠,٨٣٧
صعوبة الحصول على الكفاءات المدربة في مجال التسويق الدولي من السوق المحلي	٤٧٠,٢٩١	٢	٢٣٥,١٤٦	٠,٢٤٨	٠,٧٨٥
قلة المعلومات عن الأسواق في الخارج	٢٥٧,٥١٩	٢	١٢٨,٧٦٠	٠,١٣٦	٠,٨٧٥
	٨٦٤١,٨٠٢	٢٠	٤٣٢,٠٩٠	٠,٤٥٥	٠,٩٣٠

## جدول رقم (١٩)

نتائج توزيع المتطلبات التصديرية (البحث والتدريب، زيارات وعلاقات الاجراءات والنقل)

المجموع		غير ضرورية		غير محدد		ضرورية		العبارات / متطلبات البحث والتدريب
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
٪١٠٠	٤٠	٪٧,٥	٣	٪١٠	٤	٪٨٢,٥	٣٣	دعم عمليات البحث والتطوير في الشركات على مستوى خاص
٪١٠٠	٤٠	٪٧,٥	٣	٪٢,٥	١	٪٩٠	٣٦	معلومات كافية عن الأسواق الخارجية باستمرار
٪١٠٠	٤٠	٪١٧,٥	٧	٪٢٥	١٠	٪٥٧,٥	٢٣	توفيره برامج تدريبية للعاملين في مجالات التصدير ممولة من قبل الحكومة
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	العبارات/ زيارات وعلاقات
٪١٠٠	٤٠	٪١٢,٥	٥	٪٢,٥	٥	٪٧٥	٣٠	دعم الحكومة للزيارات للأسواق الدولية
٪١٠٠	٤٠	٪٧,٥	٣	٪٢,٥	١	٪٩٠	٣٦	تحسين الحكومة بعلاقتها مع الدول المهمة (الأسواق التقليدية للصناعات الأردنية)
٪١٠٠	٤٠	٪١٧,٥	٧	٪١٥	٦	٪٦٧,٥	٢٧	زيادة المشاركة في المعارض التجارية الدولية
٪١٠٠	٤٠	٪٧,٥	٣	٪٢٠	٨	٪٧٢,٥	٢٩	تخطيط الحملات الإعلامية في الأسواق الخارجية
٪١٠٠	٤٠	٪١٧,٥	٧	٪١٠	٤	٪٧٢,٥	٢٩	زيادة الاتفاقات الخارجية الحكومية وتحسين ظروفها
٪١٠٠	٤٠	٪٢٥	١٠	٪٢٢,٥	٩	٪٥٢,٥	٢١	زيادة عدد المراكز التجارية في الأسواق الخارجية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	العبارات / متطلبات الإجراءات
٪١٠٠	٤٠	٪٥	٢	--	--	٪٩٥	٣٨	ضرورة تطوير الإجراءات وإزالة التعقيدات الإدارية المتعلقة بالتصدير
٪١٠٠	٤٠	٪١٢,٥	٥	٪٢,٥	١	٪٨٥	٣٤	المساعدة في توفير المواد الخام للصناعة الغذائية الأردنية
٪١٠٠	٤٠	٪١٢,٥	٥	٪٢,٥	٥	٪٧٥	٣٠	تحسين ظروف التسهيلات الائتمانية في البنوك المحلية
٪١٠٠	٤٠	٪٢٧,٥	١١	٪٧,٥	٣	٪٦٥	٢٦	توفير مزيد من الضمانات للصادرات ضد مخاطر عدم الدفع في الأسواق الخارجية
٪١٠٠	٤٠	٪١٠	٤	٪٥	٢	٪٨٥	٣٤	إقامة لجان مشتركة بين القطاع العام والخاص لحل المشاكل العالقة
٪١٠٠	٤٠	٪٥	٢	٪١٠	٤	٪٨٥	٣٤	توفير متابعة مستمرة لتنظيم في السوق الدولي وتحسين التشريعات على أثرها
٪١٠٠	٤٠	٪٣٥	١٤	٪١٢,٥	٥	٪٥٢,٥	٢١	الحصول على وسائل نقل عامة أفضل لنقل البضائع

## جدول رقم (١١)

توزيع مدى رضا صناع القرار للحوافز الحكومية

المجموع		غير راضي		غير محدد		راضي		العبارات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
%١٠٠	٤٠	%٢٢,٥	٩	%٣٥	١٤	%٤٢,٥	١٧	الاعفاءات من رسوم الاستيراد والجمارك والضرائب وحرية الانتقال الحر لرؤوس الأموال لخارج الأردن
%١٠٠	٤٠	%٢٥	١٠	%٢٢,٥	٩	%٥٢,٥	٢١	سياسات الحكومة بالإعفاء من الضرائب على الأرباح المتأتية من عملية التصدير
%١٠٠	٤٠	%١٧,٥	٧	%٣٠	١٢	%٥٢,٥	٢١	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الاعتمادات بالعملة الأجنبية
%١٠٠	٤٠	%٢٠	٨	%٢٥	١٠	%٥٥	٢٢	المراكز التجارية الأردنية في الأسواق الخارجية
%١٠٠	٤٠	%٣٢,٥	١٣	%٤٠	١٦	%٢٧,٥	١١	سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة
%١٠٠	٤٠	%١٧,٥	٧	%٣٢,٥	١٣	%٥٠	٢٠	مشاريع تطوير الصادرات التي تقوم بها مؤسسة تنمية الصادرات مع شركات استشارية عالمية ومحلية لرفع كفاءة بعض المصانع

## جدول رقم (١٢)

توزيع مدى معرفة صناعات القرار للحوائز الحكومية

المجموع		لا اعرفها		اعرف جزء منها		أعرفها		العبارة
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
%١٠٠	٤٠	%٢٠,٥	١	%٢٠	٨	%٧٧,٥	٣١	الاعفاءات من رسوم الاستيراد والجمارك والضرائب وميدته الانتقال لرؤوس الأموال خارج الأردن
%١٠٠	٤٠	%٢٠	٨	%١٥	٦	%٦٥,٥	٢٦	سياسات الحكومة باعفاء من الضرائب على ارباح المتأتية من عملية التصدير
%١٠٠	٤٠	%٣٠	١٢	%١٢,٥	٥	%٥٧,٥	٢٣	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين والاحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الاعتمادات بالعملة الأجنبية
%١٠٠	٤٠	%١٢,٥	٥	%٤٥	١٨	%٤٢,٥	١٧	المراكز التجارية الأردنية في الأسواق الخارجية
%١٠٠	٤٠	%٣٢,٥	١٣	%٤٥	١٨	%٢٢,٥	٩	سياسات الحكومة بفتح اسواق تجارية جديدة
%١٠٠	٤٠	%٢٠	٨	%٤٢,٥	١٧	%٣٧,٥	١٥	مشاريع تطوير الصادرات التي تقوم بها مؤسسة تنمية الصادرات مع شركات استشارة عالمية ومحلية لرفع كفاءة بعض المصانع

جدول رقم (١٣) نتائج تحليل التباين لمدى استخدام التراسل للحوافز الحكومية في مجال التصدير

F.sig	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	العبارة
.٠٠٠٣	٨,٤١٦	٢٤٥٠,٥١٥	٢	٤٩٠١,٠٣٠	الاضغاثات من رسوم الاستيراد والجمارك والضرائب حرية الانتقال الحر لرووس الأموال لخارج الأربن
.١٢٢٣	.٤٧٠	١٣٦,٨٩٨	٢	٢٧٢٣,٧٩٦	سياسات الحكومة بإعفاء من الضرائب على الأرباح المتأثية من عملية التصدير
.١٢٢٧	٢,٣٥١	٦٨٤,٦٧١	٢	١٣٦٩,٣٤٢	سياسات البنك المركزي بالسماح بالمصدرين بالاحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية بحجزه بقيمة الاضغاثات بالعمله الأجنبيه
.٠٠٢٨	٤,٥٥٥	١٣١١,٨٤٨	٢	٢٦٢٣٣,٦٩٠	المركز التجاريه الأربنيه في الأسواق الخارجه
.٠٠١٦	٥,٤٢٨	١٥٨٢,٣٩٥	٢	٣١١٦١,٧٩٠	سياسات الحكومة بفتح أسواق تجاريه جديده
.٧٨٥٥	.٢٤٦	٧١,٥١٨	٢	١٤٢,٠٣٧	مشاريع تطوير المصادر التي تقوم بها مؤسسيتهميه المصادر مع شركات استثماريه عالميه وعظيمه لرفع كفاءه بعض المصانع
.٠,٠١٠	٣,٥٧١	١٠٣٩,٨٠٨	١٢	١٢٤٧٧,٦٩١	

جدول رقم (١٤)

نتائج تحليل التباين لمدى رضا صناعات القرار للموظفين الحكوميين في مجال التصدير

F.sig	F قيمة	متوسط الدرجات	درجة الحرية	مجموع الدرجات	المتباينة
.٠٠٢١	٥,٠٠٢	١٢١٥,٣٩٩	٢	٥٤٩,٧٩٤	معرفة بنشاطكم في المشاركة والتعاون مع البنوك المركزية الانضمام الى الاتحاد المصرفي العالمي
.٠١٤٤	٢,١٩٧	٧٣١,٥١٧	٢	١٤٦٣,٠٣٣	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الاقتراض بالعملة الأجنبية
.٩٢٤	٠,٠٧٩	٢٦,٣٦٥	٢	٥٢,٧٢٩	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الاقتراض بالعملة الأجنبية
.١٤٦	٢,١٧٤	٧٢٣,٦٩٨	٢	١٤٤٧,٣٩٥	المراكز التجارية الأجنبية في الأسواق الخارجية
.٠١٣٤	٤,١٨٨	١٣٩٤,٤٢١	٢	٢٧٨٨,٨٤٢	سياسات الحكمة بفتح أسواق تجارية جديدة
.٠٠٩٤	٢,٧٥٦	٩١٧,٥٢٦	٢	١٨٣٥,٠٥٣	مشاريع تطوير المصادر التي تقوم لها مؤسسة تنمية المصادر مشاريع تطوير المصادر التي تقوم لها مؤسسة تنمية المصادر
.٠٠٣١	٢,٧٣٣	٩٠٩,٨٢١	١٢	١٠٩١٧,٨٤٧	مشاريع تطوير المصادر التي تقوم لها مؤسسة تنمية المصادر مشاريع تطوير المصادر التي تقوم لها مؤسسة تنمية المصادر

## جدول رقم (٥٥)

التصديرات  
في مجال القيمة المحسوبة في مجال التصدير

البيان	المرحلات	درجات الحرية	متوسط التبرعات	قيمة F	F.sig
الانقضاء الجزئي، انخفاض الاستثمار، انخفاض الائحة، عدم دعم الائحة، انخفاض الائحة	٢٤,٢٢٣	١	٢٤,٢٢٣	٦٠٥٥	.٨١٠
انخفاض الائحة، انخفاض الائحة، انخفاض الائحة	٦٢٦٦,٢٢٢	٢	٣٢٣٦,٠١١١	.٨١٦	.٤٥٧
سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية جزء من قيمة الاعتمادات بالعملة الأجنبية	٣٢٢٩,٣٣١	٢	١٦٦٤,٦٦٦	٤,٠٧٨	.٠٣٤
المراكز التجارية الأردنية في الأسواق الخارجية	٢٦٨٢,١٩٦	٢	١٣٤١,٠٩٨	٣,٢٨٥	.٠٦٠
سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة	١٦٤٢,٨١١	٢	٨٢١,٤٠٥	٢,٠١٢	.١٢١
مشاريع تطوير الصناعات التي تقوم مؤسسة تنمية المصادر مع شركات استثمارية عالمية ولرفع كفاءة بعض المصانع	١٠٧٨,٠٢٤	٢	٥٣٩,٠١٢	١,٣٢٠	.٢٩٠
	٩٤٢٢,٦٠٧	١١	٨٥٦,٦٠١	٢,٠٩٨	.٠٧٥

## جدول رقم (٢٠)

نتائج تحليل التباين لمتطلبات البحث والتدريب مع التوجه التصديري

العبارة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	F.sig
دعم عمليات البحث والتطوير في الشركات على مستوى خاص	٤٦٤,٣٨٦	٢	٢٣٢,١٩٣	٠,٣٨٧	٠,٦٨٣
معلومات كافية عن الأسواق الخارجية باستمرار	٤٦٩,٦٤٦	١	٤٦٩,٦٤٠	٠,٧٨٣	٠,٣٨٤
توفير برامج تدريبية للعاملين في مجالات التصدير ممولة من قبل الحكومة	١٣٩٨,٤٥٢	٢	٦٩٩,٢٢٦	١,١٦٥	٠,٣٢٧
المجموع	٢٣٣٢,٤٧٨	٥	٤٦٦,٤٩٦	٠,٧٧٧	٠,٥٧٤

## جدول رقم (٢١)

نتائج تحليل التباين لمتطلبات الاجراءات وعلاقتها مع التوجه التصديري

العبارة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	F.sig
٨. المساعدة في توفير المواد الخام للصناعة الغذائية الأردنية	١٨٣,٨٨٩	٢	٩١,٩٤٥	٠,١٤٦	٠,٨٦٥
٩. تحسين ظروف التسهيلات الائتمانية في البنوك المحلية	٦٣٦,٢٦٩	٢	٣١٨,١٣٤	٠,٥٠٤	٠,٦١٠
المجموع	٨٢٠,١٥٨	٤	٢٠٥,٠٣٩	٠,٣٢٥	٠,٨٥٩



## جدول رقم (٢٢)

نتائج تحليل التباين لمتطلبات العلاقات وعلاقتها مع التوجه التصديري

العبارة	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة f	F.sig
دعم الحكومة للزيارات للأسواق الدولية	١٦٣,١٦٨	٢	٨١,٥٨٤	٠,١٤٢	٠,٨٦٨
زيادة الاتفاقات الخارجية الحكومية وتحسين ظروفها	٢٧٣٤,٥٧٤	٢	١٣٦٧,٢٨٧	٢,٣٧٨	٠,١١٢
زيادة عدد المراكز التجارية في الأسواق الخارجية	٧١٦,٩٣٨	٢	٣٥٨,٤٦٩	٠,٦٢٤	٠,٥٤٤
	٣٦١٤,٦٨٠	٦	٦٠٢,٤٤٧	١,٠٤٨	٠,٤١٧

## جدول رقم (٢٣)

نتائج اختبار  $(X^2)$  للعلاقة ما بين العمر مع معرفة الإجراءات التصديرية عند صناع القرار

العبرة	إجراءات إخراج رخص التصدير وما يتضمنها من عمليات	إجراءات المواصفات والمقاييس	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	إجراءات الضرائب	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية
قيمة كاي	٧,٤٣٩١٥	١١,٢٧٥٢٤	١٠,٩٧٧٢٣	١٢,٠٨١٩٢	١٤,٣١٨٧٧
درجات	٦	٦	١٢	١٢	١٢
مستوى الدلالة	٠,٢٨٢١٣	٠,٠٨٠٢٣	٠,٥٣٠٨٧	٠,٤٣٩١٢	٠,٢٨٠٨٢

## جدول (٢٤)

نتائج اختبار  $(X^2)$  للعلاقة ما بين العمر مع استخدام الإجراءات التصديرية عند صناع القرار

العبرة	إجراءات إخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات	إجراءات المواصفات والمقاييس	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	إجراءات الضرائب	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية
قيمة كاي	١٦,١٠٤٩٤	٢٤,٥٨٣٣٣	١٧,٣٦٧٢٨	١٧,١٨٧٥٠	١٤,٨٣٢٥٨
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
مستوى الدلالة	٠,١٨٦٤٨	٠,٠١٦٩٣	٠,١٣٦٣٠	٠,١٤٢٦٨	٠,٢٥٠٧٢

## جدول (٢٥)

نتائج اختبار  $X^2$  للعلاقة ما بين العمر مع الرضا عن الإجراءات التصديرية عند صناع القرار

العبرة	إجراءات إخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات	إجراءات المواصفات والمقاييس	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	إجراءات الضرائب	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية
قيمة كاي	١٢,٢٥٠٥٢	١٠,٠٢٤٧٩	١٤,٢٧٦٩٨	١٧,٣٢٦٢٥	٢٢,٦٦١٤٨
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
مستوى الدلالة	٠,٤٢٥٧٨	٠,٦١٣٧٩	٠,٢٨٣٣٧	٠,١٣٧٧٣	٠,٠٣٦٧٤

## جدول (٢٦)

نتائج اختبار X<sup>2</sup> للعلاقة ما بين المصنوع مع معرفة الحوافز التصديرية عند صناع القرار

العبارة	الإغضاءات من رسوم الاستيراد والجمارك والتضرائب وحرية انتقال السلع لرسوم الأموال الخارج الأردن	سياسة الحكومة بإعفاء من الضرائب على الأرباح المتأقية من عملية التصدير	سياسة البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الاعتمادات بالعملة الأجنبية	المراكز التجارية في الأسواق الخارجية	سياسات الحكومية بفتح أسواق تجارية جديدة	مشاريع تطوير الصادرات التي تقوم بها مؤسسة الصادرات مع شركات استشارية عالمية ومحلية لرفع كفاءة بعض الصناعات	العبارة
قيمة كلي	٧,٩٣٥٤٠	١٤,٧٠٢٤٢	١٣,٠٧٩٤٠	٢٢,٤١٤٩٩	١٦,٧٣١٤٨	١٤,٦٩٦٧٤	قيمة كلي
درجة الحرية	٦	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,٢٤٢٨٧	٠,٢٥٨١٢	٠,٣٦٢٣٠	١١,٢٣١٢	٠,١٥٦٩٨	٠,٢٧٥٩٠	مستوى الدلالة

## جدول (٢٧)

نتائج اختبار X<sup>2</sup> للعلاقة ما بين العمر مع استخدام الحوافز التصديرية عند صناع القرار

العبارة	الإغضاءات من رسوم الاستيراد والجمارك والتضرائب أو حرية الانتقال الحر لرسوم الأموال للخارج الأردن	من عملية التصدير	سياسات الحكومة بإعفاء من الضرائب على الأرباح المتأقية من عملية التصدير	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الاعتمادات بالعملة الأجنبية	المراكز التجارية في الأسواق الخارجية	الارزنية في الأسواق التجارية	سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة	مشاريع تطوير الصادرات التي تقوم بها مؤسسة تنمية الصادرات مع شركات استشارية عالمية ومحلية	العبارة
قيمة كلي	١٠,١٠٥٠٠	٢٠,٠٢٢٢٢	١٩,٥١٣٧٥	٢١,٥٩٧٢٢	١٣,٦٨١٨٢	١٤,٢٧٦٦٩	قيمة كلي		
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	درجة الحرية		
مستوى الدلالة	٠,٦٠٦٧٥	٠,٠٦١١٧	٠,٠٧٦٨٦	٠,٠٤٢٢٩	٠,٣٢١٤٩	٠,٢٨٣٣٨	مستوى الدلالة		

## جدول (٧١)

نتائج اختبار  $\chi^2$  للمعالجة بين كمرضاة مع التصديرات عند صنع القرار

العبارة	الإعجابات من مرسوم الاستثمار في مصر الأموال الخارج الأردن	سياسة الحكمية بأعضاء كل من الأرباح المتأخر عملية التصدير	سياسة البنك المركزي بالإسماح للمصدرين بالانتقال إلى أي بنك أو شركة مالية يجره من قيمة الاعتمادات بالعملية الأجنبية	المركز التجارية في الأسواق الخارجية	سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة	مشروعات تطوير المصادر التي تقوم بها مؤسسة قيمة المصادر مع شركات استثمارية عالمية ومحاولة لرفع كفاءة بعض المصانع	العبارة
قيمة كاي	١٧,١٧٩٢٣	٨,٣٣٩,٠٣	١٢,٧٣١٢٢	١٠,١٤٨٥٠	١٧٨٣١	١٣,٣٦٥٨١	قيمة كاي
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,٠١٤٢٩٨	٠,٠٧٥٨١	٠,٣٨٨٨٨	٠,٦٠٢٩٣	٠,٠٠٠٧٧٧	٠,٣٤٣٠٢	مستوى الدلالة

جدول (٢٩)

نتائج اختبار  $\chi^2$  للعلاقة ما بين العمر مع معرفة التسهيلات التصديرية لصناعة التوابق

المتغير	تعليمات البنك المركزي بخصوص التسهيلات البنكية	المعلومات التي تتوفر لها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية	الاتفاقيات التجارية التي تعقدتها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال مؤسسة تنمية المصادر والمراكز التجارية الأردنية	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة المصادر الأردنية بأوراق النقد والمسكوكات الأجنبية
قيمة كاي	١٨,١٢٩٣٩	٢٠,٣٣١٩١	١٥,٥٨٠٠٠	١١,٨٠٥٠٢	١٦,٧٨٩٠١
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
مستوى الدلالة	٠,١١١٨٢	٠,٠٠٦١٠٦	٠,٢١١٢٤	٠,٤٦١٤٦	٠,١٥٧٧١

المتغير	المعارض التجارية التي تنظمها المصادر الأردنية	إعداد التراسلات بخصوص قضايا التسويق الدول من قبل هيئة المصدرين الأردنيين	إعفاءات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير	السلف التصحيحية للمصادر الوطنية التي يدعمها البنك المركزي	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية المصادر والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استخدام وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية	القائمة الدوريات والتورات لتطوير التورات التسويقية
قيمة كاي	٤٢,٢٣٥٥٢	١٩,٨٨٧٢٠	١٢,٢٣٠٩٢	١٨,٧٦١٩٠	٧,٠٥٧٦٩	٤,٥٣٦١٧
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
مستوى الدلالة	٠,٠٠٠٠٠٣	٠,٠٠٦٩٢٥	٠,٤٢٧٣٢	٠,٠٩٤٤٤٤	٠,٨٥٣٧٨	٠,٩٧٢١٢

جدول (٣٠)

نتائج اختبار X للملاحة ما بين سعر الصرف باستخدام التسمييلات التصديرية عند مناع القرار.

العبارة	تقييمات البنك المركزي بخصوص البنوك	المعلومات التي تتوفر لها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية	والمرکز التجاري تنمية المصادر خلال مؤسسة تنمية المصادر الوطنية التي بدعها البنك المركزي	الافتتاحات التجارية التي تقدمها الحكومة مع الدول الخارجية من المناطق الحرة	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة المصادر الأثرية بأوراق النقد والمسكوكات الأجنبية	المعاملض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية المصادر الأثرية	المعيار
قيمة كاي	١٦,٧٣٥٣٠	١٧,٥٤١٦٧	٩,١٨٠٣٥	٢٤,٣٢٦٩٢	١٥,٣٩١٠٧	٢٤,٥٣٧٨٢	قيمة كاي
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,١٥٩٨٣	٠,١٣٠٣٣	٠,٦٨٧٤٥	٠,١٨٣٥	٠,٢٢٠٧٤	٠,١٧١٧	مستوى الدلالة

العبارة	إعداد الدراسات بخصوص قضايا التسويق من قبل جمعية المصدرين الأردنيين	إعفاءات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لنفايات التصدير	المبلغ التجميعية للمصادر الوطنية التي بدعها البنك المركزي	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية المصادر والمركز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استفاد وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية	إقامة الدورات والتدورات لتطوير القدرات التسويقية	المعيار
قيمة كاي	١٤,٣٧٣٤	١٤,٢٠٢٩٥	١٥,٥٦٣٥٥	١٠,٥١٣٤٦	٧,٣٩٣٧٤	قيمة كاي
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,٢٨٠٢٩	٠,٢٨٧٩٤	٠,٢١٢٠٥	٠,٥٧١٠١	٠,٨٣٠٥٤	مستوى الدلالة

## جدول (٣١)

نتائج اختبار  $X^2$  للعلاقة ما بين العمر مع الرضا عن التسييلات التصديرية عند صناع القرار

١٤	١٣	١٢	٨	٧	٦	العبارة
٢١,٢٠٦٠٨	١٢,٠٩٥٦٣	٦,٨٤٧١٧	٥,٢٣٣٣٣	١٨,٥٣٤٩٠	٢٠,٧٢٢٥١	قيمة كاي
١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	درجة الحرية
٠,٠٤٧٧٩	٠,٤٣٨٠٣	٠,٨٦٧٥٥	٠,٩٤٩٧٣	٠,١٠٠٣٩	٠,٠٥٤٥٩	مستوى الدلالة
	٢٢	٢١	٢٠	١٩	١٨	العبارة
	١٨,١٨٤٦٢	١٣,٤٥٨٤٧	٨,٤٧٥٢٨	١٠,٠٧٠١١	١٢,٥٣٧٨٣	قيمة كاي
	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	درجة الحرية
	٠,١١٠٢٠	٠,٣٣٦٦٢	٠,٧٤٦٩٧	٠,٦٠٩٨١	٠,٤٠٥٥١	مستوى الدلالة

## جدول (٣٢)

نتائج اختبار  $X^2$  للعلاقة بين المستوى التعليمي مع معرفة الإجراءات التصديرية عند صناع القرار  
معرفة - Deg / إجراءات

العبارة	إجراءات إخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات	إجراءات المواصفات والمقاييس	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	إجراءات الضرائب	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية
قيمة كاي	١,٠٢٨٩٠	٧,٤٥٠٣٦	٤,١٦٢٠١	٧,٩٨٧٣٠	٤,٩٤٦٧٧
درجة الحرية	٥	٥	١٠	١٠	٨
مستوى الدلالة	٠,٩٦٠٢٠	٠,١٨٩٢٤	٠,٩٣٩٧٤	٠,٦٣٠٠٦	٠,٧٦٣٢٥

## جدول رقم (٣٣)

نتائج اختبار  $X^2$  للعلاقة بين المستوى التعليمي مع استخدام الإجراءات التصديرية عند صناع القرار  
استخدام - Deg / إجراءات

العبارة	إجراءات إخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات	إجراءات المواصفات والمقاييس	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	إجراءات الضرائب	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية
قيمة كاي	٨,٨٩١٨٣	١٠,٥٥٣١	١١,٢٥٨٣٨	١٠,٤٦٦٢٧	٣,٧٥٩١٠
درجة الحرية	١٠	١٠	١٠	١٠	٨
مستوى الدلالة	٠,٥٤٢٤٠	٠,٤٤٠٢٠	٠,٣٣٧٧٥	٠,٤٠٠٥٨	٠,٨٧٨١٨

## جدول (٣٤)

نتائج اختبار  $X^2$  للعلاقة بين المستوى التعليمي والرضا عن الإجراءات التصديرية لصناع القرار  
رضا - Deg / إجراءات

العبارة	إجراءات إخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات	إجراءات المواصفات والمقاييس	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	إجراءات الضرائب	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية
قيمة كاي	٤,٩٩٥٨٦	١٠,٦٣١٤٥	١٠,٨٠٥٥٦	١١,١٠٦٥٣	٥,٣٨٧٧٦
درجة الحرية	١٠	١٠	١٠	١٠	٨
مستوى الدلالة	٠,٨٩١٤٥	٠,٣٨٦٩٤	٠,٣٧٢٨٧	٠,٣٤٩٢٨	٠,٧١٥٤٤



## جدول رقم (٣٥)

نتائج اختبار  $X^2$  للعلاقة بين المستوى التعليمي ومعرفة الحوافز التصديرية لصناع القرار

معرفة - Deg / حوافز

المتغير	الإعفاءات من رسوم الاستيراد والجمارك والخصومات وحرية انتقال الحر لوزن الأموال لغارج الأجنبي	سياسات الحكومة بإعفاء من الضرائب على الأرباح المتأصلة من عملية التصدير	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالإعطاء لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الإعطاءات بالعملة الأجنبية	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالإعطاء لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الإعطاءات الأجنبية	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالإعطاء لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الإعطاءات الأجنبية	سياسات الحكومة بإعفاء من الضرائب المتأصلة من عملية التصدير	سياسات من رسوم الاستيراد والجمارك وحرية انتقال الحر لوزن الأموال لغارج الأجنبي	المتغير
قيمة كاي	٥	٩,٥٥٢٣٨	١١,٠٤٤٦٩	٩,٣٥٠٧٦	٩,٣٣٦٦٩	٨	٢,٧٢٠٤٥	قيمة كاي
درجة الحرية	٥	١٠	٨	١٠	٨	١٠	٥	درجة الحرية
مستوى الألالة	٠,٧٤٢٩٩	٠,٤٨٠٦٠	٠,١٩٩١٨	٠,٤٩٩١٧	٠,٤٠١٨٥	٠,٤٠١٨٥	٠,٧٤٢٩٩	مستوى الألالة

## جدول (٣٦)

نتائج اختبار  $X^2$  للعلاقة ما بين المستوى التعليمي واستخدام الحوافز التصديرية عند صناع القرار

استخدام - Deg / حوافز

المتغير	الإعفاءات من رسوم الاستيراد والجمارك والخصومات وحرية انتقال الحر لوزن الأموال لغارج الأجنبي	سياسات الحكومة بإعفاء من الضرائب المتأصلة من عملية التصدير	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالإعطاء لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الإعطاءات الأجنبية	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالإعطاء لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الإعطاءات الأجنبية	سياسات الحكومة بإعفاء من الضرائب المتأصلة من عملية التصدير	سياسات من رسوم الاستيراد والجمارك وحرية انتقال الحر لوزن الأموال لغارج الأجنبي	المتغير
قيمة كاي	١٠	١١,١٦٥٤٣	١٠,٥٨١٨٢	١٣,٢٧٣١٥	٩,٨٧٨٧٩	٥,٤٧١٤٣	قيمة كاي
درجة الحرية	١٠	١٠	٨	١٠	٨	١٠	درجة الحرية
مستوى الألالة	٠,٨٥٧٥٥	٠,٣٤٤٧٨	٠,٢٢٦٥٤	٠,٢٠٨٨٠	٠,٢٧٣٦٤	٠,٨٥٧٥٥	مستوى الألالة

## جدول (٣٧)

نتائج اختبار  $X^2$  للعلاقة ما بين المستوى التعليمي والرضا عن الحوافز التصديرية عند صنّاع القرار

رضا - Deg / حوافز

العبارة	الإغفاءات من رسوم الاستيراد والجمارك والضرائب وحرية الانتقال الحر لرووس الأموال لخارج الأردن	سياسات الحكومة بإعفاء من الضرائب على الأرباح المتأقية من عملية التصدير	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالاحتقال لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الإغفاءات بالعملة الأجنبية	المراكز التجارية التي تنظمها مؤسسة تعبية المصادر الأردنية	سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة	مشاريع تطوير المصادر التي تقوم بها مؤسسة تعبية المصادر مع شركات استثمارية عالمية ورحلية لرفع كفاءة بعض المصانع	العبارة
قيمة كاي	١٧,٩٨١٢٧	٩,٠٥٨٢٠	٦,٥٥٣٢٩	٢٣,٥٢٢٦١	٦,٩٨٨٦٦	١٤,١٨٥١٩	قيمة كاي
درجة الحرية	١٠	١٠	١٠	١٠	٨	١٠	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,٠٥٥٢٨	٠,٥٢٦٥٩	٠,٧٢٦٨٤	٠,٦٨٨٦	٠,٥٣٧٨٦	٠,١٦٤٧١	مستوى الدلالة

جدول (٣٨)

نتائج اختبار  $\chi^2$  X ما بين المستويات التعليمية وعمق المعرفة التصيلات التصديرية عند صناعات القرار

المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية المصادر الأردنية	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة المصادر الأردنية بأوراق النقد والمسكوكات التجارية	الخدمات والتصيلات التي تقدمها المناطق الحرة	الاتفاقيات التجارية التي عقدتها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال مؤسسة تنمية المصادر والمراكز التجارية الأردنية	المعلومات التي توفرها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية	تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص تصصيلات الاتصالية للمصدرين	العبارة
٧,٦٨٣٨٦	١٠,٤٦٢١٨	٧,٧٨١٦٤	١٨,١٢٠٠٠	٢,٦٠٠٣١	١٠,٧٨٧٥٢	قيمة كاي
١٠	١٠	٨	١٠	٦	٨	درجة الحرية
٠,٦٥٩٦٩	٠,٣٩٨٤٢	٠,٤٤٥٠٩	٠,٠٥٢٩٧	٠,٨٤٧٠٨	٠,٢١٤٠٣	مستوى الدلالة

إقامة الدورات والتورات لتطوير التورات التسويقية التصديرية	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية المصادر والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استخدام وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية	السلف التشجيعية للمصادر الوطنية التي يدعمها البنك المركزي	إعفاءات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لخيارات التصدير	إعداد الدراسات بخصوص تصصيا التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين	العبارة
٧,٣٣١٢٩	١٨,٤٤٧٤٢	٩,٦٦٨٩٣	٧,٣٠١٣٧	١٣,٣٤٥٦٠	قيمة كاي
٨	٨	٨	١٠	١٠	درجة الحرية
٠,٥٠١٣٥	٠,٠١٨١١	٠,٢٨٩٠٤	٠,٦٩٦٧٢	٠,٢٠٤٩٩	مستوى الدلالة

## جدول (٣٩)

نتائج اختبار  $\chi^2$  للملاءمة ما بين المستوى التعليمي واستخدام التسهيلات التصديرية عند مناع القرار

استخدام - Deg / تسهيلات

العبارة	تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص التسهيلات الائتمانية للمصدرين	غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية	المعلومات التي توفرها الاتفاقات التجارية التي عقدها الحكومة مع الدول الخارجية	الاندفاعات التجارية التي عقدها الحكومة مع الدول الخارجية	الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك المركزية	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة الصادرات الأردنية والمسكوكات التجارية	المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية	العبارة
قيمة كاي	٤,٧٠٤٨٠	٥,٦٣٤٩٢	١٣,٨٦٩٣٥	١٠	٧٨	٨,٩٣٠٣٩	٧,٣٧٨٩٧	قيمة كاي
درجة الحرية	٦	٨	١٠	١٠	٨	١٠	١٠	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,٠٥٨٢١٩	٠,١٦٨٨٠٥	٠,١٧٩٠٣	٠,١١١١١٠	٠,٩١١١١٠	٠,٥٣٧٧٢	٠,٢٩٨٨٧	مستوى الدلالة

العبارة	إعداد الدراسات بخصوص قضايا التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين	إغناءات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لمنتجات التصدير	السلف التوجيهية للصادرات الوطنية التي يدعمها البنك المركزي	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استخدام وفود وتنظيم زيارات الأسواق الخارجية	إقامة الدورات والندوات لتطوير قدرات التوسيقية التصديرية	العبارة
قيمة كاي	٧,١٦٠١٥	١١,٩٧٧٢٤	١٠,١٣٥٣٨	٧,٥٢١٧٠	٦,٠٤٦٩٠	قيمة كاي
درجة الحرية	١٠	١٠	١٠	٨	٨	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,٧١٠٢٤	٠,٢٨٦٥٨	٠,٤٢٨٧٠	٠,٤٨١٥٣	٠,٦٤١٩٨	مستوى الدلالة

## جدول (٤٠)

نتائج اختبار  $X^2$  للعلاقة ما بين المستوى التعليمي والرضا عن التسهيلات التصديرية منذ صناع القرار

رضا - Dcg / التسهيلات

العبارة	تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص التسهيلات الاتحاديّة للمصدرين	المعلومات التي تتوفرها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية	الاتفاقات التجارية التي تعقدتها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال مؤسسة تنمية المصادر الأردنية	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة المصادر الأردنية بأوراق النقد والمسكوكات التجارية	الضمان التجاري التي تقدمها مؤسسة تنمية المصادر الأردنية	العبارة
قيمة كاي	٨,٨٩٣٣٣	٣,٤٤٧٥٤	٢٤,٢٩٠٩٧	٥,١٦٨١٣	٥,٦١٢٢٤	٢٢,٨٢٤٠٧	قيمة كاي
درجة الحرية	٨	٨	١٠	١٠	١٠	١٠	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,٣٥١٣٧	٠,٨٩٩٣٨	٠,٠٠٦٨٦	٠,٨٧٩٦٧	٠,٨٤٦٧٢	٠,٠١١٤١	مستوى الدلالة
العبارة	إعداد الدراسات بخصوص قضايا التصديق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين	إعطيات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لتأهيلات التصدير	السلف التوجيهية للمصادر الوطنية التي يدعمها البنك المركزي	المعلومات المتقدمة من مؤسسة تنمية المصادر والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية من استخدام رؤود وتعليم زيارات للأسواق الخارجية	إقامة الورقات والقرارات لتطوير القرارات التسويقية التصديرية	العبارة	العبارة
قيمة كاي	١١,١٤٥٠٦	٨,٩١٠٧١	١٢,٨٩٠٤٣	١٥,٣٥٥٩٨	١٥,٢١٩٠٥	١٥,٢١٩٠٥	قيمة كاي
درجة الحرية	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,٣٤٦٣٣	٠,٥٤٠٦٠	٠,٢٢٩٨٦	٠,١١٩٦١	٠,١٢٤٢٨	٠,١٢٤٢٨	مستوى الدلالة



## جدول (٤٣)

نتائج اختبار  $\chi^2$  للملاحة ما بين الخبرة في مجال الصناعة مع الرضا عن الاجراءات التصديرية لصناع القرار  
رضا - خبرة / اجراءات

البيان	اجراءات التصدير	اجراءات التوافقات	الاجراءات الجمركية	اجراءات الضرائب	اجراءات البنك المركزي	البيان
قيمة كاي	١١,١٤٦٦٧	٩,٠٥٩٧٢	١١,٣٦٣٨١	٩,٩٤٥٨٣	٧,٦٣٦٤١	بخصوص الضمانات البنكية
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	
مستوى الدلالة	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	

## جدول (٤٤)

نتائج اختبار  $\chi^2$  للملاحة ما بين الخبرة في الصناعة مع معرفة الحوافز التصديرية لصناع القرار.  
معرفة - حوافز / خبرة

البيان	الاجشاءات من رسوم الاستيراد والجمارك والعمرائب وحرية الانتقال الحر لرووس الاموال لغارج الاردن	سياسات الحكومة باضفاء من الضرائب على الارباح المتأقية من عملية التصدير	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ لادى اى بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الاغشاءات بالعملة الاجنبية	المراكز التجارية التي تنظمها مؤسسة تعيية الاصدارت	سياسات الحكومة بفتح اسواق تجارية جديدة	مشاريع تطوير المصادر التي تقوم بها مؤسسة تنمية المصادر مع شركات استثمارية عالمية ومحلية لرفع كفاءة نقص المصانع	البيان
قيمة كاي	٤,٥٢٦٥٩	١٣,٣٣٧٥٠	١٠,٤٥٩٩٦	١٢,٤٦٢٢٢	١١,٠٢٥٤٠	٩,٠٢٠٧٩	
درجة الحرية	١	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	
مستوى الدلالة	٠,١٦٥٨٠	٠,٣٤٤٩٩	٠,٥٧٥٦٨	٠,٤٠٩٣١	٠,٥٢١٧٤	٠,٧٠١١٥	





نتائج اختبار X<sup>2</sup> للملاءمة ما بين الخبرة في مجال الصناعة مع الرضا عن الحوافز عند صنّاع القرار  
(١٤٦) جدول

خبرة - رضا - حوافز

تعبئة	الإغضاءات من عدم الاستيراد والجملة ك الاستيراد والجملة ك والجملة ك	سياسات الشركة وما يباعه من الضرائب على الأرباح المتأتمنة من عملية التصدير	سياسات البنك المركزي بالإعفاء من الضريبة على الأرباح	المراكز التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصناعات الأجنبية	سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة	مشروع تطوير المصادر التي تقوم بها مؤسسة تنمية الصناعات عالمية ومحاولة لرفع كفاءة بعض الصناعات	قيمة كاي
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٩,٦٠٩٤٣
مستوى الأهمية	٠,٢٢٨٠٨	٠,٥١٠٢٥	٠,٦٠٩٤٦	٠,٢٩٥٦٣	٠,٢٥٤٣١	٠,٠٧٤٨٤	١٥,٢٤٤٤٠

## جدول (٤٧)

نتائج اختبار  $X^2$  للملاحة ما بين الخبرة في مجال الصناعة وعرفه التسهيلات التصديرية لصناعات القرار

## التسهيلات

معرفة - خبرة - تسهيلات

العبرة	تعليمات البنك المركزي الأجنبية بخصوص التسهيلات التصديرية	المعلومات التي تؤثرها خبرة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية	الاتفاقيات التجارية التي تتفقها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال المراكز التجارية للمصارف الأجنبية	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المصارف التي المره	سياسة البنك المركزي بإضافة قيمة المصارف الأجنبية وأسواق النقد والمصارف الأجنبية	المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية المصارف الأجنبية
قيمة كاي	١٦,٢١٦٨٠	١٤,٥٩٤٤٤	٨,٢٢٣٨٩	٦٥٥٦	١٤,٦٤٦٧٤	١٠,٩٢٦٥٠
درجة الحرية	١٢	١٦	١٢	١٢	١٢	١٢
مستوى الدلالة	٠,١٨١٥١	٠,١٤٧٣٦	٠,٧٦٦١٩	٠,٥٠٢٩٣	٠,٢٦١٣٣	٠,٥٣٥٢٣

العبرة	إعداد الدراسات بخصوص تصاميم التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين	إغناءات الحكومة على الموارد الأساسية في عملية التصنيع لتغلبات التصدير	السلف التسهيلية للمصارف الوطنية التي يديرها البنك المركزي	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية المصارف والمركز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استقدام وجود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية	تأمة الدورات لتطوير التسهيلات التسهيلية التصديرية
قيمة كاي	١٨,٩٧٣٢١	٩,٢٨٣٣٧٧	١٠,٦٧٦٩٤	١٣,٢٢٧٥٠	١٢,٩٨١٦٤
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
مستوى الدلالة	٠,٠٨٩١٨	٠,١٤٧٣٦	٠,٧٦٦١٩	٠,٥٠٢٩٣	٠,٣٧٦٣٧

## جدول (٤٨)

نتائج اختبار  $X^2$  للعلاقة ما بين الخبرة في مجال الصناعة مع استخدام الاجراءات التصديرية عند صنع القرار  
استخدام - - - - - خيرة - - - - - تجميعيات

العبارة	تعليمات البنك المركزي الاردني مصرف مصرف التجميعيات الائتمانية للمصدرين	المعلومات التي توفرها خيرة مناصرة عمان عن الاسواق الخارجية	الاتصالات التجارية التي تتقدتها الحكومة مع الدول الخارجية تمية مؤسسة المركز التجارية	الخبرة التي تقدمها المناطق الحررة	السلف التجميعية للمصادر الوطنية التي يدعها البنك المركزي	المعلومات المقدمة من مؤسسة تتمة المصادر والمركز التجارية تمكن الاسواق الخارجية بما يتضمن من استخدام وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية	إقامة الدوريات والندوات لتطوير القدرات التسموية التصديرية	العبارة
قيمة كاي	١٢,٨٣٥١٩	١٣,١٢٣٤٤	٧,٩١٦٠٧	٦,٩٠٠٠٠	١١,٤١٣٣٣	١٠,٥٦٢٩٦	١٩,٦٤١٧٥	قيمة كاي
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,٣٨١١٣	٠,٣٦٠١٣	٠,٧٩١٦٥	٠,٨٦٤١٥	٠,٤٩٣٨٧	٠,٥٦٠٧٠	٠,٠٧٤٠٧	مستوى الدلالة

العبارة	إصدار الدراسات تصانيا التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين	إعفاءات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير	السلف التجميعية للمصادر الوطنية التي يدعها البنك المركزي	الخبرة التي تقدمها المناطق الحررة	المعلومات المقدمة من مؤسسة تتمة المصادر والمركز التجارية تمكن الاسواق الخارجية بما يتضمن من استخدام وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية	إقامة الدوريات والندوات لتطوير القدرات التسموية التصديرية	العبارة
قيمة كاي	١١,٣٠٨٨١	١٧,٣٠٥١٠	١١,٤١٣٣٣	٦,٩٠٠٠٠	١٠,٥٦٢٩٦	١٩,٦٤١٧٥	قيمة كاي
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,٥٠٢٦٥	٠,١٣٨٤٨	٠,٤٩٣٨٧	٠,٨٦٤١٥	٠,٥٦٠٧٠	٠,٠٧٤٠٧	مستوى الدلالة

## جدول (٤٩)

نتائج اختبار X<sup>2</sup> للملاحة ما بين الخبرة في مجال الصناعة و الرضا عن التسهيلات التصديرية عند صنع الترخار  
نصا - خبرة - التسهيلات

التعبارة	تتبعيات البنك المركزي الأردني	المعلومات التي توفرها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية	إعطاءات الحكمة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير	السلف التثايجية للمصادر الوطنية التي يدعها البنك المركزي	الائتمات التجارية التي تعقد المكرمة مع الدول الخارجية من خلال مؤسسة تنمية المصادر والمراكز التجارية الأردنية	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة الصادرات الأردنية وبأوراق النقد والمسككات التجارية	المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية	التعبارة
قيمة كاي	٠,٥٨٧٥٦	٥٦٤٤٠٦٢	١٠,٨٦٩٤٥	٨,٤١١٤٣	٠,٥٥٩٠٠	٩,٤٤٢٣٨	٤,٩٧٩٦٤	٢٠,٢٤٦٠٠	قيمة كاي
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,١١٨٨٣٦٣	٠,١٤٥٧٧٦	٠,٥٤٠١٤	٠,٧٥٢٣١	٠,٥٦٠٠٠	٠,١٦٦٣٨٨	٠,٩٥٨٦٠	٠,٠٦٢٤٠	مستوى الدلالة

التعبارة	إعداد الدراسات بخصوص تصايات التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين	إعطاءات الحكمة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير	السلف التثايجية للمصادر الوطنية التي يدعها البنك المركزي	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية المصادر والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يضمن من استقدام وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية	إقامة الدورات والتدورات لتطوير القدرات التثايجية التصديرية	التعبارة
قيمة كاي	١٦,٦٧٧٧٨	١٠,٨٦٩٤٥	٨,٤١١٤٣	١٢,٦٠٩١٣	١٧,٤١٦٦٧	قيمة كاي
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,٥٥٦٧٢	٠,٥٤٠١٤	٠,٧٥٢٣١	٠,٣٩٨٦٨	٠,١٣٤٥٨	مستوى الدلالة

جدول رقم (٥٠)

نتائج اختبار اللاملاحة ما بين حجم رأس المال مع معرفة الإجراءات التصديرية لصناعة القرار

العبارة	إجراءات التصدير وما تتضمنها من عمليات	إجراءات المراسمات والمقاييس	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	إجراءات الضرائب	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية
قيمة كاي	١٧٧٨٨٣	١٩٥٣١	٥٩٨٢٠٤	٧٥٢٨	٢٩٥٩٣٧
درجة الحرية	٣	٣	٢	٢	٢
مستوى الدلالة	٠,٠١١٧٨	٠,٠٥٨٢٠٣	٠,٠٤٢٥٢	٠,٤١٩٥٥	٠,٨١٣٩٣

جدول (٥١)

نتائج اختبار ( $\chi^2$ ) اللاملاحة ما بين حجم رأس المال مع استخدام الإجراءات التصديرية لصناعة القرار

العبارة	إجراءات التصدير وما تتضمنها من عمليات	إجراءات المراسمات والمقاييس	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	إجراءات الضرائب	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية
قيمة كاي	٤,٥٩٢٥٩	١,١٠٧٧٤	٦,٧٥٠٠٠	٥,٨٧٥٦٠	٧,٠٠٥٩٥
درجة الحرية	٣	٣	٣	٢	٢
مستوى الدلالة	٠,٢٠٤١٨	٠,٧٧٥٢١	٠,٠٨٠٣١	٠,٤٣٧٢٧	٠,٣٢٠٣٠

## جدول رقم (٥٢)

القرار المتخذ لسياسة التصديرية لصناعة القرار

العبارة	إجراءات التصديرية تتضمنها من عمليات	إجراءات الموصفات القائمين	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	إجراءات الضرائب	إجراءات البنك المركزي بالسماح للمستثمرين بالاحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الإقطاعات بالمئة الأجنبية	سياسات الحكومة بإعطاء من الضرائب على الأرباح المتأخرة من عملية التصدير	الإقطاعات من رسوم الاستهلاك والجوارك والضرائب وحرية الانقطاع للحرل لروسيا الأموال لخارج الأرباح	السيارة
قيمة كافي	١١٧٥٨٩٩	٥٨١٠٠٧	٦٦٢٢٣٦	٦	٣٦٣٤٧٤	١٧٧٢٦٨٣	٤٤٠٣٢٢	قيمة كافي
درجة الحرية	٦	٦	٦	٦	٨	١٠	٥	درجة الحرية
مستوى الدولة	٨٥٦٧٥٧	٠٤٤٤٨٠	٠٣٥٧٠٩	٠٣٠٨٩٠	٠٩١٢٣٢	٠٠٦٨٤٦	٠٤٩٢٩٤	مستوى الدولة

## جدول رقم (٥٣)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للملكة ما بين حجم رأس المال مع معرفة الحوافز التصديرية لصناعة القرار

السيارة	الإقطاعات من رسوم الاستهلاك والجوارك والضرائب وحرية الانقطاع للحرل لروسيا الأموال لخارج الأرباح	سياسات الحكومة بإعطاء من الضرائب على الأرباح المتأخرة من عملية التصدير	سياسات البنك المركزي بالسماح للمستثمرين بالاحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الإقطاعات بالمئة الأجنبية	المراكز التجارية التي تنظيمها مؤسسة تربية الصناعات الأردنية	سياسات الحكومة بتبني أسواق تجارية جديدة	مشاريع تطوير الصناعات التي تقوم بها مؤسسة تربية الصناعات مع شركات استثمارية عالمية ووطنية لرابع كفاءة بعض الصناعات
قيمة كافي	٤٤٠٣٢٢	١٧٧٢٦٨٣	١١١٣٥٩٢	٣٦٣٤٧٤	٩٣٦٣٤٣	١١٣٤٤١٢
درجة الحرية	٥	١٠	٨	١٠	٨	١٠
مستوى الدولة	٠٤٩٢٩٤	٠٠٦٨٤٦	٠١٩٤١٣	٠٩١٢٣٢	٠٣١٢٥٧	٠٣٣١٣٤

## جدول رقم (٥٤)

تأثير اختيار (X<sup>2</sup>) للعلامة (X) مع استعمال الحوافز التصديرية لصناعة القوار

الصناعة	الإعفاءات من رسوم الاستيراد وتخصيص الحصص والإعفاءات من الرسوم الجمركية والإعفاءات من الرسوم الأخرى	سياسات الحكومة بإعفاء الضريبة على الأرباح المتبقية من عملية التصدير	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالإحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الإعفاءات بالعملة الأجنبية	المراكز التجارية التي تنظمها مصانع الأجنبية	سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة	مشاريع تطوير المصانع التي تقوم بها مؤسسة تنمية المصانع مع شركات استشارية عالمية ممولة لرعاية كافة نضج المصانع
قيمة كافي	٦٦,١٢,٦٩	٥٨٦,٩٦٧,٥	٨,٩٩,٩٠٣	٨,٩٨٢,٦٠	٢,٨٧٥,٣٩	٦,٧٤٢,٨٨٠
درجة الحرية	١٠	١٠	٨	١٠	٨	١٠
مستوى الدلالة	٧٦٦٢٩,٠	٧٨١٢١,٠	٠,٣٤٣١١	٢٨٢٣٧,٠	٢٦١٤٦,٠	١,٧٤٨٩٣

جدول رقم (٥٥)

نتائج اختبار (X<sup>2</sup>) للمعلاقة ما بين حجم رأس المال مع الرضا عن الحوافز التصديرية لصناعة القوار

التجارة	الإعفاءات من رسوم الاستيراد والجمارك والضرائب وحرية الانتقال الحر لرؤوس الأموال لخارج الأردن	سياسات الحكومة بإعفاء من الضرائب على الأرباح المتبقية من عملية التصدير	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالإحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الإعفاءات بالعملة الأجنبية	المراكز التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية المصادر الأجنبية	سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة	مشاريع تطوير المصانع التي تقوم بها مؤسسة تنمية المصادر مع شركات استشارية عالمية ومحلية ممولة لرعاية بعض المصانع
قيمة كافي	١٣,٤٩١,٤٣	١٢,٩٣٥,٣٧	١١,٨٦١,٦٥	٥,٢٩٨,٧٠	٧,٦٣٩,٢٢	٥,٥١٦,٤٨
درجة الحرية	١٦	١٠	١٠	١٠	٨	١٠
مستوى الدلالة	٠,١٩٩,٠٠	٠,٢٢٧,٣١	٠,٢٩٤,٤٢	٠,٨٧,٠٣	٠,٤٦٩,٤٨	٠,٨٧٤,١٢

## جدول رقم (٥٦)

مؤشرات أداء لقطاع البنوك التجارية في الأردن (X<sup>2</sup>)

العبارة	تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص التسهيلات الائتمانية المصدرين	المعلومات التي توفرها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية	الافتقار التي تعقدتها الحكومة مع الدول الخارجية خلال المراكز التجارية الأخرى	الخدمات التي تقدمها المناطق الحرة	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة المصادر الأجنبية والمسوكات التجارية	المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية المصادر الأجنبية	العبارة
قيمة كاي	٧,١٦٥٣	٩,٦٩٨١١	٨,١٤٠٠٠	٣,٦٢٣١٢	٦٤٣٩٤٣	٩,١٤٥٨٠	قيمة كاي
درجة الحرية	٨	٨	١٠	٨	١٠	١٠	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,٥٨٩٣	٠,٢٦٦٥٧	٠,٦١٥١٦	٠,٨٨٩٤٣	٠,٤٠٦٦٠	٠,٥١٨٢٢	مستوى الدلالة
العبارة	إعداد الدراسات بخصوص قضايا التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين	إعطاءات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير	السلف التشغيلية للمصارف الوطنية التي يودعها البنك المركزي	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية المصادر والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استقدام وجود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية	إقامة الدورات والتدورات لتطوير التدرجات التسويقية التصديرية	العبارة	العبارة
قيمة كاي	٧,٨٥٨٨٣	٧,٧٠٠٣٧	٥,٥١٤٨٣	٧,٦١٩٠٥	٨,٠٦١٤١	قيمة كاي	قيمة كاي
درجة الحرية	١٠	١٠	٨	٨	٨	درجة الحرية	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,٦٤٢٦٢	٠,٦٥٨١٨	٠,٧٠١٤٠	٠,٤٧١٥٤	٠,٤٢٧٤٩	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة



## جدول رقم (٥٧)

نتائج اختبار (X<sup>2</sup>) للاطلاع ما بين حجم رأس المال مع استخدام التسهيلات التصديرية لصناعة القمار

المعارض التجارية التي تتضمن مؤسسة تنمية المصادر الأجنبية	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة المصادر الأجنبية بأوراق النقد والسكوكات التجارية	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة	الاتفاقيات التجارية التي تعقدتها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال المراكز التجارية المصادر الأجنبية	المعلومات التي توفرها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية	تعليمات البنك المركزي الأجنبي بخصوص التسهيلات الائتمانية للمصدرين	العبارة
٩,٢٥٥٤٢	١١,٧٤٠٧١	٧,٩٠٤٢٠	١١,٢٩٩١٦	٦,٩١٣٥	٦,٣٥٦١٠	قيمة كاي
١٠	١٠	٨	١٠	٨	٨	درجة الحرية
٠,٥٠٨٠٤	٠,٣٠٢٧٨	٠,٤٤٢٨٨	٠,٣٣٤٦٩	٠,٥٤١٨٩	٠,٦٠٧٣٥	مستوى الدلالة

إقامة الدورات والتدورات لتطوير التدرجات التسويقية التصديرية	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية المصادر والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استخدام وجود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية	السلف التشجيعية للمصادر الوطنية التي يدعمها البنك المركزي	إعطائات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لعلايات التصدير	إعداد الدراسات بخصوص قضايا التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين	العبارة
٨,٤٤٧٨٨	١١,٠٨٠٢٦	٦,٤٢٩٢٢	١٤,٨٤٠٤٣	٨,٧٨٩١٧	قيمة كاي
٨	٨	١٠	١٠	١٠	درجة الحرية
٠,٣٩٠٩٩	٠,١٩٧٧	٠,٧٣٢١١	١٣٧٩٠.٠٠	٠,٥٥٢٢٢	مستوى الدلالة

نتائج اختبار (X<sup>2</sup>) للمعاملتين مع الرضا عن التسهيلات الائتمانية لمنح القرض

جدول رقم (٧٥)

التعبئة	تقييمات البنك المركزي الأردني	المعلومات التي توفرها غرفة صناعة	الافتقادات الجارية التي تعقدتها	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة	سياسة البنك المركزي بإعادة	المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية المصادر الأردنية	النجارة
قيمة كاي	٨,٣٤٥٩٦	٨	٨	٦,٥٩٣٥٧	١٧,٢٦٣٤	١٧,٢٦٣٤	قيمة كاي
درجة الحرية	٨	٨	١٠	١٠	١٠	١٠	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,٤٠٠٤٣	٠,٥٨١٠٥	٠,٠٦٨٧٣	٠,٧٨٩٩٢	٠,٨٥٧٤٣	٠,٩٧٩٥٧	مستوى الدلالة
قيمة كاي	١٠,٦١٠٣٢٢	١٠	١٠	١٢,٨٠٤٦٧	١٢,٨٠٤٦٧	١٣,٣٢٣١٩	قيمة كاي
درجة الحرية	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,٣٨٩٢٢	٠,٣٥٨١٨	٠,٤٢٢٦٢	٠,٢٣٤٨٣	٠,٢٣٤٨٣	٠,٢٠٦١٦	مستوى الدلالة

## جدول رقم (٥٩)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين عدد العاملين مع معرفة الاجراءات التصديرية لصناع القرار

العبارة	إجراءات إخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات	إجراءات المواصفات والمقاييس	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	إجراءات الضرائب	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية
قيمة كاي	١,٣٥٤٨٠	-----	٥,٠٥٤٦٦	٨,٢٨١١٧	٣,٥٧٧٨٢
درجة الحرية	٦	-----	١٢	١٢	١٠
مستوى الدلالة	٠,٩٦٨٥٥	-----	٠,٩٥٦١٣	٠,٧٦٢٧٩	٠,٩٦٤٣٩

## جدول رقم (٦٠)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين عدد العاملين مع الرضا عن الاجراءات التصديرية لصناع القرار

العبارة	إجراءات إخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات	إجراءات المواصفات والمقاييس	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	إجراءات الضرائب	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية
قيمة كاي	٨,١٨٣٨٥	١٧,٥٣٦١٨	١٧,٦٥١٧٩	١٥,٦٥٧٨٧	١١,٨١٠٩٥
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
مستوى الدلالة	٠,٧٧٠٦٠	٠,١٣٠٥٢	٠,١٢٦٦٨	٠,٢٠٧٤١	٠,٢٩٧٩١

## جدول (٦١)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين عدد العاملين مع استخدام الاجراءات التصديرية لصناع القرار

العبارة	إجراءات إخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات	إجراءات المواصفات والمقاييس	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	إجراءات الضرائب	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية
قيمة كاي	٣,٤٢٨٥٧	٩,٥٣٦٩٥	٣,٢٧٦٧٩	٢٥,٠٨٧٦٨	٦,٠٠٩١٨
درجة الحرية	١٢	١٢	١٢	١٢	١٠
مستوى الدلالة	٠,٩٩١٦٩	٠,٦٥٦٥١	٠,٩٩٣٢٥	٠,٠١٤٤١	٠,٨١٤٤٩

جدول رقم (٦٢)

نتائج اختبار كفاءة (X<sup>2</sup>) كاختبار كفاءة ما بين عدد من العاملين مع استخدام الحوافز التصديرية لصناعة القرار

العبارة	الإعفاءات من رسوم الاستيراد والجمارك والخصومات وحرية الانتقالات لحرار رؤوس الأموال لخارج الأردن	سياسات الحكومة بإعفاء من بعض الرسوم على الأرباح المتبقية من عملية التصدير	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ لدى أي بنك الأجنبيات بالعمل بالعملة الأجنبية	المراكز التجارية الأجنبية لدى الخارجة	سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة	مشاريع تطوير الصناعات التي تقوم بها مؤسسة تنمية الصادرات مع شركات استثمارية عالمية وخاصة في مجالها المحلي
قيمة كاي	٣,٥١٥٦	١٣,٠٦٧١٢	٤,٧٠٠٧٧	٦,٥٩٢٥	١٤,٠٩٧٢٢	١٦,٠٨٣٠١
درجة الحرية	٦	١٠	١٢	١٢	١٠	١٢
مستوى الدلالة	٠,٠٧٤٣٧٦	٠,٢١٩٩٤	٠,٩٦٧٢٣	٠,٨٨٣٣٣	٠,١٦٨٦٠	٠,١٨٧٤٦

جدول رقم (٦٣)

نتائج اختبار (X<sup>2</sup>) للسلامة ما بين عدد العاملين مع استخدام الحوافز التصديرية لصناعة القرار

العبارة	الإعفاءات من رسوم الاستيراد والجمارك والخصومات وحرية الانتقالات لرؤوس الأموال لخارج الأردن	عملية التصدير	سياسات الحكومة بإعفاء من بعض الرسوم على الأرباح المتبقية من عملية التصدير	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الاعتادات بالعملة الأجنبية	المراكز التجارية الأجنبيات لدى الخارجة	سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة	مشاريع تطوير الصناعات التي تقوم بها مؤسسة تنمية الصادرات في شركات استثمارية عالمية وخاصة في مجالها المحلي
قيمة كاي	١١,٦٧٩٦٣	١٧,١٨٨٥٥	٨,٥١٠٦٥	٦,٨٢٧٣٥	١٩,٦٩٠٢٣	١٢,٤٢٩٧٢	
درجة الحرية	١٢	١٠	١٢	١٢	١٢	١٠	
مستوى الدلالة	٠,٤٧١٧٤	٠,٠٧٠٢٤	٠,٧٤٤٠٦	٠,٨٦٦٢٥	٠,٠٧٣١٨	٠,٢٥٧٣٣	

## جدول رقم (٦٤)

استثمار في صناعة الترخيص

العبارة	الإظهارات من عمود الاستيراد والجماك والخصائص والانتقال الأموال الخارج الأردن	سياسات الحكومة بإعطاء من الضمان على الأرباح المتأقية من عملية التصدير	سياسات البنك المركزي بالمساح للمصدرين بالاحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الاعتمادات بالمعملة الأجنبية	المرکز التجارية الأجنبية الأوراق الخارجية	سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة	مشاريع تطوير المصادر التي تقوم بها مؤسسة المصادر مع شركات استثمارية عالمية وحالية لرفع كفاءة بعض المصانع	العبارة
قيمة كافي	-----	١٩,٧٣٦٥٥	٢٤,١٤٢٨٦	٨,٩٤٧٤٥	١١,٢٨١٦٢	٨,٤٢٥٤٧	قيمة كافي
درجة الحرية	-----	١٦	١٢	١٢	١٠	١٠	درجة الحرية
مستوى الكفاءة	-----	٥,٠٣١٨٥	٥,٠١٩٤٥	٥,٧٠٧٤٢	٥,٣٣٦٠٠	٥,٥٨٧٣٥	مستوى الكفاءة



جدول (١٦)

نتائج اختبار (X<sup>2</sup>) للمقارنة ما بين عدد العاملين المتخصصين بالتسهيلات المصرفية لمناخ القرار

المعيار	تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص التسهيلات الائتمانية للمصنوعين	السلطات التي توفر ما غرضها مناصرة عمان عن الأسواق الخارجية	الائتمانات التجارية التي تقدمها الحكومة مع التول الخارجية من خلال مؤسسة تنمية المصادر والمراكز التجارية الأردنية	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة المصادر الأخرى بآليات الفتح والحركات الأجنبية	المعارف التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية المصادر الأردنية
قيمة كاي	٦٤٥٦٩	١٢,١٦٣٣٢٧	١٦,٩٢٦,٠٩	٥,٤٣٤,٤٧	٩,٤٢٥٥٢	٩,٤٣١٩٣
درجة الحرية	١٠	١٢	١٢	١٠	١٢	١٢
مستوى الدلالة	٠,٠٥٢٧٢٦	٠,٤٣٢٦٦	٠,١٥٢٤٦	٠,٨٦٠٣٣	٠,١٦٦٢٢	٠,١٦٥٦٦

العجارة	إعداد الدراسات بخصوص تخفيض التسويق من قبل جمعية المصدرين الأردنيين	إعطيات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير	السلف التسهيلية للمصادر الوطنية التي يقدمها البنك المركزي	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية المصادر والمراكز التجارية و عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استخدام وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية	إقامة التورات والتورات لتطوير التورات التسويقية التصديرية
قيمة كاي	٨,٠٥٣٩٨	٨,٩٦٦٤٨	٥,٠١٩٦٠	١٠,٩٩٦٦٧	١٥,٢٧٥٥٧
درجة الحرية	١٠	١٢	١٠	١٠	١٢
مستوى الدلالة	٠,١٢٣٣٦	٠,٧٠٥٧٩	٠,٨٨٩٨٦	٠,٣٥٧٧٨	٠,٢٢٦٧١

جدول رقم (١٧)

نتائج اختبار (X<sup>2</sup>) للمادة ما بين عدد المتعلمين مع المعلمين مع الرضا عن التسليمات المتحصلة لصناعات القرار

العبارة	تعليمات البنك المركزي الأردني، خصوصاً التسهيلات الائتمانية للمصدرين	المعلومات التي توفرها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية	الاتفاقيات التجارية التي تقدها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة والسكوكات الأجنبية	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة الصادرات الأردنية بأوراق النقد والسكوكات الأجنبية	إقامة الدورات والتدوات لتصدير القدرات التسويقية التصديرية	العبارة
قيمة كاي	١٤,٠٣٥٠٩	١٥,٣٤٨٣٧	٠	١٩,٦٤٩٠٨	٧,٨٩٢٨٦	١٧,٤٠١٦٧	قيمة كاي
درجة الحرية	١٠	١٢	-----	١٠	١٢	١٢	درجة الحرية
مستوى الدلالة	٠,١٧١٤٠	٠,٢٢٢٩٤	-----	٠,٠٣٢٧٥	٠,٧٩٣٤٥	٠,١٣٥١٠	مستوى الدلالة
إعداد التراسلات بخصوص قضايا التسويق من قبل جمعية المصدرين الأردنيين	١١,٢٦٠٢٠	١١,٢٦٠٢٠	٧,٢٩٤١٣	٧,٢٩٤١٣	١٣,١٥٥٢٨	١٣,١٥٥٢٨	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استخدام وفود وتطبيق زيارات الأسواق الخارجية
إعفاءات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير	١٢	١٢	١٠	١٠	١٠	١٢	الوطنية التي يدعمها البنك المركزي



## جدول رقم (٦٨)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين سنوات التأسيس مع معرفة الإجراءات التصديرية لصناع القرار

العبارة	إجراءات إخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات	إجراءات المواصفات والمقاييس	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	إجراءات الضرائب	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية
قيمة كاي	٢,٥٤١٠٢	٣,٤٣٢٤٠	٦,٤٨٢٣١	٧,٠٩٢١٧	٦,٤٨٠٥٥
درجة الحرية	٥	٥	١٠	١٠	١٠
مستوى الدلالة	٠,٧٧٠٣٠	٠,٦٣٣٦٤	٠,٧٧٣٢٥	٠,٧١٦٧٢	٠,٧٧٣٤٠

## جدول رقم (٦٩)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين سنوات التأسيس مع استخدام الإجراءات التصديرية لصناع القرار

العبارة	إجراءات إخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات	إجراءات المواصفات والمقاييس	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	إجراءات الضرائب	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية
قيمة كاي	٥,٥٥٤٧٣	٨,٣٧٣٠٤	٥,٣٦٧٠٦	٥,١٩٥٥٢	٥,٥٠٩٦٧
درجة الحرية	٨	٨	٨	٨	١٠
مستوى الدلالة	٠,٦٩٦٩٧	٠,٣٩٧٩٠	٠,٧١٧٧٢	٠,٧٣٦٤٩	٠,٨٥٤٦٤

## جدول رقم (٧٠)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين سنوات التأسيس مع انضمام عن الإجراءات التصديرية لصناع القرار

العبارة	إجراءات إخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات	إجراءات المواصفات والمقاييس	الإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير	إجراءات الضرائب	إجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية
قيمة كاي	٥,٤١٥٨٧	١٠,٥٥٩٦٩	١٠,٣٦٧٢١	٩,٧٣١٩٩	٩,١٦٧٤١
درجة الحرية	١٠	٨	١٠	١٠	١٠
مستوى الدلالة	٠,٨٦١٧٢	٠,٢٢٧٩٢	٠,٤٠٨٨٩	٠,٤٦٤٣٣١	٠,٥١٦٢٩

## جدول رقم (٧١)

نتائج اختبار (X<sup>2</sup>) للتحقق مما بينه وبين نتائج اختبار التصادمية لمصنوع القرار

العبارة	الإعفاءات من رسوم الاستيراد والخصومات والخصومات الحرة والخصومات الحرة والخصومات الحرة	سياسات الحكومة بإعفاء	سياسات البنك المركزي	المراكز التجارية	سياسات الحكومة	مشاريع تطوير المصادر التي تقوم
قيمة كاي	٤٥٩٦٤٣	١٤٧٢٢٠٧	١٠٨١٦٢٦	٧٥٠٩٥٢	٧٨٨٧٧٧	١٠٨٥٤٣
درجة الحرية	٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
مستوى الدلالة	٠,٠٤٦٧٠٩	٠,١٤٢٥٣	٠,٣٧٢٠١	٠,٦٧٦١٢	٠,٣٠٠٢٠	٠,٣٦٨٩٨

## جدول رقم (٧٢)

نتائج اختبار (X<sup>2</sup>) للتحقق مما بينه وبين نتائج اختبار التصادمية لمصنوع القرار

العبارة	الإعفاءات من رسوم الاستيراد والخصومات والخصومات الحرة والخصومات الحرة والخصومات الحرة	سياسات الحكومة بإعفاء	سياسات البنك المركزي	المراكز التجارية	سياسات	مشاريع تطوير المصادر التي تقوم
قيمة كاي	١٣,٤٨٥٥٨	١٣,٥٣٤٠١	١٢,٦٠٥٠١	٧,٠٣٥٠٠	١٢,١١٧٤٦	١٥,٩١٩٠٣
درجة الحرية	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
مستوى الدلالة	٠,١٩٧٧٧	٠,١٩٥٣٣	٠,٢٤٦٦٠	٠,٧٢٢١٤	٠,٢٧٧٢٧	٠,١٠١٩٧

العبارة	الإعفاءات لموسم الترخيص والعمالة والعملية	مؤسسات الحكمة	سياسات التفتيش المركزي	سياسات الترخيص	سياسات	مشاريع تطوير الصناعات التي
قيمة كاي	٩,٢٣٤٥٧	٢,٢٦١٥٩	٨,١٢٢٩٨	١١,٠٠٧٧٧	٤,١٧٦٧٩	٣٨٤٤٨
درجة الحرية	١٠	٨	٨	٨	٨	٨
مستوى الدلالة	٠,٠١٠٠٠	٠,٩٧١٧٥	٨,٤٢١١٧	٦٢٦١٢٩	١٧٦٤٧,٠	٠,٠١٦٢٠٣

نتائج اختبار (X<sup>2</sup>)

جدول رقم (٧٣)

## جدول رقم (٧٤)

نتائج اختبار التسهيلات المصرفية لصناعة القرار

العبارة	تعليمات البنك المركزي	معرفة المعلومات التي توفرها	الافتقارات التجارية التي تنتجها	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة الصادرات الأجنبية بسأراق النقد والمكوكات التجارية	معاملة البنك المركزي	المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية	العبارة
مستوى الدولة	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
درجة الحرية	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
مستوى الدولة	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

العبارة	إصدار الدراسات وخفص موص	إضفاءات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير	السكاف التيسيرية التي للمصادر الوطنية التي يدعها البنك المركزي	المعلومات المتقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات عن الأسواق الخارجية وتقييم زيارات الأسواق الخارجية	إقامة الندوات وورشات تطوير التصورات الاقتصادية	العبارة
قيمة كافي	١٧,٣٠١٣٨	١٢,٦٣٩٦٣	١١,٤١٠٤٣	١٦,٧٧٦٠٧	١٣,٩١٥١٧	١٠
درجة الحرية	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
مستوى الدولة	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

## جدول رقم (٧٥)

نتائج اختبار اختلال (X<sup>2</sup>) مع استخدام التقييمات المتعددة لصحة القرار

العجاءة	تقييمات البنك المركزي الأردني مخصصة لتقييمات الائتمانية	معلومات التي تفرزها عروة صناعات عمان عن الأسواق الخارجية	الائتمانات التجارية التي تقدمها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال المراكز التجارية الأردنية	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة المصادر الأردنية بأوراق النقد السكوكات التجارية	المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية المصادر الأردنية
قيمة كاي	١٠,٤٤٨٤٥	١١,٨٥٩٢٩	٣,٢٩٧٨٥	١٠,٥٥٩٩١	١٣,٦٢٤٥٣	١٧,٩٤٦١٦
درجة الحرية	٨	١٠	٨	١٠	١٠	١٠
مستوى الدلالة	٠,٢٢٢٦٥	٠,٢٩٤٥٨	٠,٩١٤٣٠	٠,٣٩٦٩٩	٠,٢٢٢٢٣	٠,٠٥٥٨٨

العجاءة	إعداد الدراسات بخصوص تضمين التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين	إعطاءات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير	السلف التشجيعية الصادرات الوطنية التي يدعمها البنك المركزي	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية المصادر والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استفاد وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية	إقامة الدورات والندوات لتطوير القدرات التسويقية التصديرية
قيمة كاي	١١,٦٩٢٥٨	٥,٣٧١١٨	٩,٥٥٠,٧٠	٧,٧٢١٤٤	٧,٦٥٠٨٣
درجة الحرية	١٠	١٠	١٠	١٠	٨
مستوى الدلالة	٠,٣٠٦١٦	٥٥٨٦٥٥	٠,٤٨٠٧٦	٠,٦٥٦٠٣	٠,٤٦٨٣٠

## جدول رقم (٧٦)

نتائج اختبار ( $X^2$ ) للعلاقة ما بين سنوات التأسيس مع الرضا عن التسهيلات التصديرية لصناعة القرار

المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة الصادرات الأردنية والسكوكات التجارية	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة	الائتمانات التجارية التي تقدمها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية	المعلومات التي توفرها غرفة صناعة عمان عن الأسواق الخارجية	تعليمات البنك المركزي الأردني بخصوص التسهيلات الائتمانية للمصدرين	العبارة
١٤,٩٥٧١٤	٤,١٥٤٩٦	٤,٩٦١٩٥	١٤,١٧٢١٧	٨,٤٩٩٥٨	١٠,٢٩٢٤٦	قيمة كاي
٨	٨	٨	١٠	١٠	١٠	درجة الحرية
٠,٠٥٩٩٨	٠,٨٤٢٨٨	٠,٧٦١٦٣	٠,١٦٥٢٨	٠,٥٨٠١٦	٠,٤١٥٢٢	مستوى الدلالة

إقامة الدورات والتدورات لتطوير القدرات التسويقية التصديرية	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استقدام وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية	السلف التشغيلية الصادرات الوطنية التي يدعمها البنك المركزي	إعفاءات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير	إعداد الدراسات بخصوص قضايا التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين	العبارة
٩,٧٧٩٦٢	١٢,١٩٥٦٥	١٧,٨١٤٨٨	١٠,٦٨٦٣٦	١٢,٩٢٥٦٩	قيمة كاي
٨	٨	٨	٨	٨	درجة الحرية
٠,٢٨٠٨٤	٠,١٤٢٦٩	٠,٠٢٢٦٠	٠,٢٢٠٤٨	٠,١٤٤٤٣	مستوى الدلالة

الجامعة الاردنية  
كلية الدراسات العليا  
قسم التسويق

## استبانه

# اثر السياسات الحكومية التصديرية على التوجه التصديرى للمنشآت الصناعية الغذائية الاردنية

سيدتي ، سيدي :

تحية وبعد،

تقوم الطالبة ثروت الطراونة بدراسة ميدانية حول أثر السياسات الحكومية التصديرية على التوجه التصديرى للمنشآت الصناعية الغذائية الاردنية للحصول على درجة الماجستير في التسويق من الجامعة الاردنية .  
يرجى التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة علماً بأن المعلومات المعطاة ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا من أجل البحث العلمي فقط .

شاكرين تعاونكم

الدكتور هاني الضمور

( المشرف )

## بيانات أولية عن المنشأة

١. تاريخ التأسيس : الرجاء حدد : .....
٢. نوع الصناعة الغذائية : الرجاء حدد : .....
٣. عدد العاملين : الرجاء حدد : .....
٤. الشكل القانوني التي تنتمي اليه الشركة :
  - أ - شركة مساهمة عامة .
  - ب- شركة خصوصية ذات مسؤولية محددة .
  - ج- شركة توصية بسيطة .
  - د - شركة تضامن
  - هـ- فردية
٥. حجم رأس المال العامل في الشركة للسنة المالية الأخيرة : الرجاء حدد : .....
٦. عضوية المنشأة في المنظمات والهيئات :
  - أ - المحلية .....
  - ب- الاقليمية .....
  - د- الدولية
٧. الرجاء تحديد نسبة المبيعات الخارجية الى حجم المبيعات الكلية في السنوات المالية التالية :

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
النسبة المئوية						



٨. هل تعتبر المنشأة مهتمة في التسويق الدولي كأستراتيجية :  
 ١- اهتمام عالي ٢- اهتمام وسط ٣- اهتمام منخفض ٤- لا اهتمام
٩. الرجاء ترتيب الطرق التي تعتمد عليها المنشأة للتصدير من الأهم للأقل أهمية " حيث يمكن اعتماد أكثر من إجابة " :-  
 ١-  الاتصالات الشخصية لصناع القرار بالشركة  
 ٢-  حسب طلب الاسواق الخارجية .  
 ٣-  البحث عن الفرص التسويقية في الأسواق الخارجية  
 ٤-  بواسطة مختصين بالأسواق الخارجية .  
 ٥-  بواسطة الاثتراك بالمعارض المنظمة من قبل مؤسسة تنمية الصادرات ،  
 المراكز التجارية الاردنية .  
 ٦-  الاعتماد على الدراسات التسويقية للسوق الخارجية .  
 ٧-  غيرها حدد : .....

١٠. هل يوجد في الشركة قسم أو دائرة للمبيعات الخارجية  
 ١- نعم ٢- لا

ثانياً ،

بيانات أولية عن متخذّي القرار في الشركة :-

١. الجنس :

(١) ذكر (٢) انثى

٢. العمر :

(١) اقل من ٢٥ سنة	(٢) ٢٥ - ٣٠ سنة
(٣) ٣١ - ٣٥ سنة	(٤) ٣٦ - ٤٠ سنة
(٥) ٤١ - ٤٥ سنة	(٦) ٤٦ - ٥٠ سنة
(٧) ٥١ - ٥٥ سنة	(٨) ٥٦ - ٦٠ سنة
(٩) ٦٠ سنة فما فوق	

٣. المنصب في الشركة : الرجاء حدد : .....

٤. التخصص : الرجاء حدد : .....

٥. المستوى التعليمي :-

- |                  |               |
|------------------|---------------|
| (١) اقل من ثانوي | (٢) ثانوي     |
| (٣) دبلوم متوسط  | (٤) بكالوريوس |
| (٥) دبلوم عالي   | (٦) ماجستير   |
| (٧) دكتوراة      |               |

٦. عدد سنوات العمل " الخبرة في الصناعة " :-

الرجاء حدد : .....

٧. اللغات التي تتكلمها بطلاقة :-

- |                      |             |            |
|----------------------|-------------|------------|
| (١) عربي             | (٢) انجليزي | (٣) فرنسي  |
| (٤) ايطالي           | (٥) اسباني  | (٦) الماني |
| (٧) أخرى حدد : ..... |             |            |

## ثالثاً :

١. الرجاء وضع اشارة (X) عند الإجابة التي ترونها مناسبة حول رأيكم بالسياسات الحكومية التصديرية التالية من حيث مدى المعرفة والاستخدام والرضا :

١-٣

الرقم	العبارة	المعرفة			الاستخدام			الرضا			
		اعرفها	اعرف جزء منها	لا اعرفها	دائماً	أحياناً	أبداً	رضي	غير راضي	غير محدد	
١	اجراءات اخراج رخص التصدير وما تتضمنها من عمليات										
٢	اجراءات المواصفات والمقاييس										
٣	الاجراءات الجمركية المتعلقة بالتصدير										
٤	اجراءات الضرائب										
٥	اجراءات البنك المركزي بخصوص الضمانات البنكية .										
٦	تعليمات البنك المركزي الاردني بخصوص التسهيلات الائتمانية للمصدرين										
٧	المعلومات التي توفرها غرفة صناعة عمان عن الاسواق الخارجية										
٨	الاتفاقات التجارية التي تعقدتها الحكومة مع الدول الخارجية من خلال مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الاردنية										
٩	الاعفاءات من رسوم الاستيراد والجمارك والضرائب وحرية الانتقال الحر لرؤوس الاموال لخارج الاردن (الأدخال المؤقت للمواد التصنيعية لأغراض التصدير ، رد الرسوم الجمركية على المواد المستوردة المستخدمة للصناعات التصديرية )										

الرضا	الاستخدام			المعرفة			العبرة	الرقم	
	عدد رسمي	غير مخطط	رسمي	دائماً	أحياناً	أبداً			لا تعرفها
								١٠	سياسات الحكومة بإعفاء من الضرائب على الأرباح المتأتية من عملية التصدير
								١١	سياسات البنك المركزي بالسماح للمصدرين بالاحتفاظ لدى أي بنك أو شركة مالية بجزء من قيمة الاعتمادات بالعملة الأجنبية
								١٢	الخدمات والتسهيلات التي تقدمها المناطق الحرة .
								١٣	سياسة البنك المركزي بإعادة قيمة الصادرات الأردنية بأوراق النقد والمسكوكات الأجنبية .
								١٤	المعارض التجارية التي تنظمها مؤسسة تنمية الصادرات الأردنية
								١٥	المراكز التجارية الأردنية في الأسواق الخارجية
								١٦	سياسات الحكومة بفتح أسواق تجارية جديدة
								١٧	مشاريع تطوير الصادرات التي تقوم بها مؤسسة تنمية الصادرات مع شركات استشارية عالمية ومحلية لرفع كفاءة بعض المصانع
								١٨	اعداد الدراسات بخصوص قضايا التسويق الدولي من قبل جمعية المصدرين الأردنيين

الرقم	العبارة	المعرفة			الاستخدام			الرضا		
		عرفها	عرف جزء منها	لا يعرفها	دائماً	أحياناً	أبداً	رسمي	غير رسمي	غير معرف
١٩	اعفاءات الحكومة على المواد الأساسية في عملية التصنيع لغايات التصدير									
٢٠	السلف التشجيعية للصادرات الوطنية التي يدعمها البنك المركزي									
٢١	المعلومات المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية عن الأسواق الخارجية بما يتضمن من استخدام وفود وتنظيم زيارات للأسواق الخارجية									
٢٢	اقامة الدورات والندوات لتطوير القدرات التسويقية التصديرية .									

رابعاً :

١.٤ فيما يلي بعض العبارات حول المتطلبات اللازمة لزيادة التوجه التصديري عند المنشآت الصناعية الأردنية ، الرجاء وضع اشارة (X) عند الإجابة التي ترونها مناسبة :-

الرقم	العبارة	ضرورية	غير محدد	غير ضرورية
١	دعم عمليات البحث والتطوير في الشركات على مستوى خاص			
٢	ضرورة تطوير الإجراءات وإزالة التعقيدات الإدارية المتعلقة بالتصدير			
٣	دعم الحكومة للزيارات للأسواق الدولية			
٤	تحسين الحكومة بعلاقتها مع الدول المهيمنة (الأسواق التقليدية للصناعات الأردنية)			

الرقم	العبارة	ضرورية	غير محدد	غير ضرورية
٥	معلومات كافية عن الاسواق الخارجية باستمرار			
٦	توفير برامج تدريبية للعاملين في مجالات التصدير ممولة من قبل الحكومة			
٧	زيادة المشاركة في المعارض التجارية الدولية			
٨	المساعدة في توفير المواد الخام للصناعة الغذائية الاردنية			
٩	تحسين ظروف التسهيلات الائتمانية في البنوك المحلية			
١٠	تخطيط الحملات الاعلامية في الاسواق الخارجية			
١١	زيادة الاتفاقات الخارجية الحكومية وتحسين ظروفها			
١٢	توفير مزيد من الضمانات للصادرات ضد مخاطر عدم الدفع في الاسواق الخارجية			
١٣	زيادة عدد المراكز التجارية في الاسواق الخارجية			
١٤	الحصول على وسائل نقل عامة افضل لنقل البضائع			
١٥	اقامة لجان مشتركة بين القطاع العام والخاص لحل المشاكل العالقة			
١٦	توفير متابعة مستمرة للتطور في السوق الدولي وتحسين التشريعات على اثرها			

٢.٤ فيما يلي بعض المعوقات التي تواجه المنشآت الصناعية الغذائية الاردنية لذا ارجو وضع علامة ( X ) في المكان الذي ترونه مناسباً

الرقم	العبارة	عالية	متوسطة	قليلة
١	صعوبة تقديم تسهيلات ائتمانية للعملاء في الاسواق الخارجية			
٢	صعوبة الحصول على تسهيلات من البنوك المحلية لغايات التصدير .			
٣	معوقات الاتصال في الاسواق بسبب اختلاف اللغات			
٤	تعقيد في اجراءات الشحن الخارجي			
٥	طول اجراءات الجمارك الاردنية فيما يتعلق بالتصدير			
٦	عدم القدرة على تقديم كفالات بنكية حسب تعليمات البنك المركزي			
٧	عدم القدرة للدخول للاسواق الخارجية بسبب قوة المنافسة			
٨	صعوبة الحصول على الكفاءات المدربة في مجال التسويق الدولي من السوق المحلي			
٩	قلة المعلومات عن الاسواق في الخارج			
١٠	المشاكل السياسية التي تعيق عملية التصدير			
١١	عدم القدرة على بناء شبكات توزيع للاسواق الخارجية			
١٢	صعوبة الحصول على عقود تصديرية			
١٣	بعد الاسواق الخارجية المستهدفة			

الرقم	السبب	عالية	متوسطة	قليلة
١٤	صعوبة استرداد ائمان البضائع المباعة في الأسواق الخارجية .			
١٥	طول المعاملات والوثائق المطلوبة للتصدير			
١٦	صعوبة الشروط في الاتفاقات التجارية المبرمة من قبل الحكومة			
١٧	عدم تعاون الموظفين الحكوميين في تسهيل المعاملات التصديرية			

رابعاً :

١- هل غطت هذه الاستمارة كافة القضايا المتعلقة بمنشآتكم وموضوع التصدير ؟

١. نعم      ٢. لا

٢- اذا كان الجواب " لا " الرجاء ابداء اية ملاحظات ترونها مفيدة للقضية المدروسة .

---



---



---



---



---



---



---

شاكراً تعاونكم  
الباحثة / ثروت الطراونة



**ABSTRACT**

**THE IMPACT OF THE GOVERNMENT EXPORT POLICIES ON  
THE EXPORT ORIENTATION OF FOOD INDUSTRIAL FIRMS IN  
JORDAN**

**A FIELD STUDY FOR PERIOD BETWEEN**

**1989 - 1994**

**PREPARED BY**

**THARWAT MAHOUD TARAWNEH**

**SUPERVISED BY**

**DR. HANI AL DMOUR**

This study aims to investigate the impact of Government export policies. The data was collected through the reviewing of past studies conducted in this field. This study had arranged a visual frame. The study also referred to all the governmental policies in the field of export.

Following that a field study was based on a survey type questionnaire. Contained a group of questions and phrased included all the governmental policies required to study the administrative and organizational specifications for the studied companies and the demography for decision makers, where a random sample of 40 exporter companies specialized in food industry had been chosen.

The statistical methods used in this study were statistical description through repetition and analyzing through the (F-test), (T-test) and chi-square ( $X^2$ ).

The study was divided into four main chapters handle the general frame of the study the theoretical framework, data analysis the results and the recommendations.

Where we reached the following results:

That knowing the procedures and the incentives and using procedures facilities and satisfaction for procedures and facilities does not affect the targeted export while knowing facilities using and satisfied about incentives had effected the targeted export, the export requirement and obstacles does not also affect the targeted export except the financial obstacles which showed a strong effect, and finally knowing the export procedures had a relation with education level also there is a relation between size of capital and using the governmental export facilities.

As a conclusion for this study we came out with the following recommendations most importantly.

The importance of repeating research studies in this filed to include all sectors, taking in consideration the continuos change in policies and rules. The importance of using feed back of those policies in the targeted export for Jordanian industrial firms, to increase the size of organization between both the private and public sector and to run training courses for decision makers and workers in the industrial firms in the field of types of international marketing.